

تخريج

أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام : محمد بن عبدالوهاب

تأليف

فريح بن صالح البهلال

بتقديم

سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

تخريج

أحاديث
منتقدة في كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام : محمد بن عبدالوهاب

تأليف

فريح بن صالح البهلال

بتقديم

سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

تخريـج

أحاديث
منتقدة في كتاب التوحيد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ

ح دار الأثر للنشر والتوزيـع، ١٤١٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

البهلال، فريح بن صالح

تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد.

١٦٨ ص؛ ١٧ X ٢٤ سم

ردمك ٨-٣-١٢-٩٠١٢-٩٩٦٠

١- الحديث - تخريج ٢- الحديث الضعيف أ- العنوان

ديوي ٦ر٢٣٧ ١٥/١١١٤

رقم الإيداع: ١٥/١١١٤

ردمك: ٨-٣-١٢-٩٠١٢-٩٩٦٠

دار الأثر للنشر والتوزيع

الرياض ـ السويدي ـ شبرا

ت ٤٢٤٠٣٠٨

ص. ب ٥٩٥٩٦ الرمز البريدي ـ الرياض ١١٥٣٥

الجمع التصويري والإخراج ـ الفرقان

المملكة العربية السعودية ـ الرياض هاتف ٤٠٤٣٧٣٢ ـ ٤٠٢٩٨٦٥



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه أما بعد:

فقد اطلعت على الكتاب القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة الشيخ فريح بن صالح البهلال في تخريج أحاديث وآثار في كتاب التوحيد لشيخ الإسلام في زمانه الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبدالوهاب بن سليمان بن علي التميمي المجدد لما اندرس من معالم الإسلام في الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن الثاني عشر رحمه الله زعم بعض الناس أنها ضعيفة فأبان فضيلة الشيخ فريح صحتها أو حسنها بتخريجها من أصولها وبيان طرقها وشواهدها. فألفيته كتاباً مفيداً قد أجاد مؤلفه في تخريج تلك الأحاديث والآثار وبيان طرقها وعزوها إلى مخرجيها وبيان صحتها أو حسنها بشواهدها وكلام بعض أهل العلم عليها فجزاه الله خيراً وضاعف مثوبته ونفع بكتابه جميع المسلمين إنه جواد كريم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز
مفتي عام المملكة العربية السعودية
ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾.

وبعد:

فقد اطلعت على كتيب لبعض الأخوة بعنوان «ضعيف كتاب التوحيد» قال في مقدمته:

«وبعد: فهذا كتيب ذكرت فيه الأحاديث الضعيفة التي وقعت في كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب التميمي، المولود عام ١١١٥هـ، المتوفى عام ١٢٠٦هـ رحمه الله سميته: «ضعيف كتاب التوحيد».

وقد فرغ منه ـ كما قال في آخره ـ يوم الخميس الموافق ١٤١١/٣/٨هـ.

وقد طُبع هذا الكتاب بمطابع ابن تيمية بالقاهرة، فتتبعت ما ضعفه من الأخبار ـ وعددها واحد وثلاثون ما بين حديث وأثر ـ فخرجتها، ثم نظرت فيما أورده من عللٍ لها، وما قاله أهل العلم فيها، فتبين لي خلاف ما رآه الأخ الفاضل ـ وفقني الله وإياه للقول السديد والصواب ـ والذي تبين لي أن تلك الأخبار صالحة للاحتجاج بذاتها ـ وهو غالبها ـ أو بغيرها، من الشواهد والمتابعات والطرق الكثيرة.

وقد حرصت في ذلك ـ جهدي ـ على تحري الحق والصواب ابتغاء وجه الله تعالى، على حد قول الشاعر:

كتبت وقد أيقنت يوم كتابتي ... بأن يدي تفنىٰ ويبقىٰ كتابها
فإن عملت خيراً ستجزى بمثله ... وإن عملت سوءاً عليها حسابها

وقول الآخر:

ولا تكتب بكفك غير شيء ... يسرك في القيامة أن تراه

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، فما كان فيه من حق وصواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان... والله أسأل العفو والغفران. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قاله وكتبه

فريح بن صالح البهلال

في ١٤١٤/٣/٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

٢ـ باب
فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب

وعن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ قال: [٣٨]
«**قال موسى: يارب علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به... الخ**».

أخرجه النسائي[١] وابن حبان[٢] والطبراني[٣] والحاكم[٤] والبيهقي[٥] وأبويعلى[٦] والبغوي[٧].

من طرق عن دراج بن سمعان عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو العتواري عن أبي سعيد الخدري به.

وضعفه بعضهم من أجل دراج بن سمعان ولاسيما في روايته عن أبي الهيثم وهذا الحديث منها.

قلت: الحديث صححه الأئمة، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

---

(١) عمل اليوم والليلة، رقم ٨٣٤، ١١٤١.
(٢) صحيح ابن حبان (١٤/١٠٢) رقم ٦٢١٨.
(٣) الدعاء للطبراني (٣/١٤٨٩) رقم ١٤٨٠، ١٤٨١.
(٤) المستدرك (١/٥٢٨).
(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (١/١٧٥).
(٦) مسند أبي يعلى (٢/٥٢٨) رقم ١٣٩٣.
(٧) شرح السنة للبغوي (٥/٥٤) رقم ١٢٧٣.

وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

وصححه ابن حبان.

وقال الهيثمي: ورجاله وثقوا وفيهم ضعف[(١)].

وقال الحافظ ابن حجر: «سنده صحيح»[(٢)].

وقال المنذري: وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»[(٣)] ولم يتعقبه.

وهو كما قالوا: إسناده حسن أو صحيح لوجوه:

الأول: أن دراجاً هذا قد اختلف فيه أهل العلم، فضعفه أحمد والنسائي وأبوحاتم الرازي وفضلك الرازي والدارقطني.

ووثقه يحيى بن معين وعثمان بن سعيد الدارمي وابن حبان وابن شاهين ـ كما في تهذيب التهذيب في ترجمته.

وقال المنذري:

«صحح حديثه عن أبي الهيثم الترمذي، واحتج به ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم وغيرهم»اهـ.[(٤)].

وابن معين من الموثقين له، وهو ممن يتمسك بتوثيقه ويعض عليه بالنواجذ، نص عليه الذهبي[(٥)].

وقد ساق ابن عدي له عدة أحاديث من مناكيره، ثم قال:

«وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو

---

(١) مجمع الزوائد (١٠/٨٢).

(٢) فتح الباري (١١/٢٠٨).

(٣) الترغيب والترهيب (٣/٢٢٢).

(٤) الترغيب والترهيب للمنذري (٦/٣٤٢).

(٥) من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص١٥٨.

إذا أخرجت دراجاً وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته مما قال عنه يحيى بن معين»اهـ.[١].

وهذا الحديث لم يذكره في مناكيره فدل على أنه مما تابعه الناس عليه.

الثاني: أنه جاء من طريق أخرى موقوفاً على كعب الأحبار، أخرجه ابن أبي شيبة بقوله:

حدثنا يحيى بن آدم عن مفضل عن منصور عن مجاهد عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن هشام عن كعب قال:

«قال موسى: يارب دلني على عمل إذا عملته كان شكراً لك فيما اصطفيت إلي، قال: يا موسى، قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. قال: فكان موسى أراد من العمل ما هو أنهد لجسمه مما أمر به. قال: فقال له: يا موسى، لو أن السموات السبع والأراضين السبع وضعت في كفة، ووضعت لا إله إلا الله في كفة لرجحت بهن»[٢].

رجاله ثقات: مفضل هو ابن مهلهل، ومنصور هو ابن المعتمر ومجاهد هو ابن جبر، وأبوبكر بن عبدالرحمن بن هشام هو أحد الفقهاء السبعة، ولا أدري أسمع من كعب أم لا؟

الثالث: أن له شواهد، منها:

حديث عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال لرجل: ألا أرى عليك لباس من لا يعقل؟ ثم قال:

«إن نبي الله نوحاً لما حضرته الوفاة قال لابنه: إني قاص عليك الوصية: آمرك

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/٩٨٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/٣٠٤) رقم ٩٥١٢.

باثنتين، وأنهاك عن اثنتين: آمرك بلا إله إلا الله؛ فإن السموات السبع والأرضين السبع لو وضعت في كفة ولا إله إلا الله في كفة، رجحت بهن لا إله إلا الله. . .» الحديث.

أخرجه أحمد[1] والحاكم[2]، والبخاري[3]، والبيهقي[4] من طريق الصقعب بن زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبدالله بن عمرو به.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وقال الذهبي: صحيح الإسناد.

وقال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح ولم يخرجوه»[5] يعني أصحاب الكتب الستة.

وقال الهيثمي: رجال أحمد ثقات[6].

وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح[7].

وقال الساعاتي: وهو حديث صحيح[8].

وأخرجه الحاكم أيضاً بسنده من طريق ابن عجلان عن زيد بن أسلم

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢/ ١٧٠، ٢٢٥).

(٢) المستدرك (١/ ٤٩).

(٣) الأدب المفرد للبخاري، ص١٩٢ رقم ٥٤٨.

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ١٧٦).

(٥) البداية والنهاية (١/ ١١٩) وقصص الأنبياء ص٩٣.

(٦) مجمع الزوائد (٤/ ٢٢٠) و(٥/ ١٣٣، ١٤٢).

(٧) شرح مسند أحمد رقم ٦٥٨٣، ٧١٠١.

(٨) بلوغ الأماني شرح الفتح الرباني (٢٠/ ٤٠).

مرسلاً[١]. والبخاري من طريق عبدالعزيز عن زيد كذلك[٢].

وقال الحاكم:

«هذا من جنس الذي يقول: إن الثقة إذا وصله لم يضره إرسال غيره»اهـ.

وأخرجه الطبراني من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال:

«كان في وصية نوح. . . » فذكره / نقله عنه الحافظ ابن كثير[٣].

والبزار من طريق ابن إسحاق أيضاً عن عمرو بن دينار عن عبدالله بن عمر بن الخطاب بنحوه.

وقال: «لا نعلم أحداً رواه عن عمرو، عن ابن عمر إلا ابن إسحاق ولا نعلم حدث به عن أبي معاوية إلا إبراهيم بن سعيد»اهـ.[٤].

قال ابن كثير:

«والظاهر أنه عن عبدالله بن عمرو بن العاص كما رواه أحمد، والطبراني. والله أعلم»اهـ[٥].

وقال المنذري:

«رواته محتج بهم في الصحيح إلا ابن إسحاق»[٦].

وقال الهيثمي: «فيه محمد بن إسحاق وهو ثقة مدلس ورجاله رجال الصحيح»[٧].

---

(١) المستدرك (١/ ٤٩).

(٢) الأدب المفرد، ص١٩٣ رقم ٥٤٨.

(٣) البداية والنهاية (١/ ١١٩) وقصص الأنبياء ص٩٣.

(٤) كشف الأستار (٤/ ٧) رقم ٣٠٦٩).

(٥) البداية والنهاية (١/ ١١٩) وقصص الأنبياء، ص٩٣.

(٦) الترغيب والترهيب (٣/ ٢٢٤).

(٧) مجمع الزوائد (١٠/ ٨٤).

وأخرجه النسائي:

أخبرنا عبدالرحمن بن محمد، قال: حدثنا حجاج قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني صالح بن سعيد حديثاً رفعه إلى سليمان بن يسار إلى رجل من الأنصار، أن رسول الله ﷺ قال:

«قال نوح لابنه. . » فذكره بنحوه[١].

ومن شواهده حديث البطاقة.

عند أحمد[٢]، والترمذي[٣]، والبغوي[٤]، وابن حبان[٥]، وابن ماجه[٦] والحاكم[٧]، وحمزة الكناني[٨]، والسيوطي[٩].

من طرق عن الليث بن سعد قال: أخبرني عامر بن يحيى عن أبي عبدالرحمن المعافري الحبلي، قال: سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله عز وجل يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً كل سجل مد البصر. ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمتك كتبتي الحافظون؟ قال: لا، يارب. فيقول: ألك عذر أو

---

(١) عمل اليوم والليلة للنسائي، ص٤٨١ رقم ٨٣٢.
(٢) مسند الإمام أحمد (٢/٢١٣، ٢٢١).
(٣) سنن الترمذي (٥/٢٤) رقم ٢٦٣٩.
(٤) شرح السنة للبغوي (١٥/١٣٤) رقم ٤٣٢١.
(٥) صحيح ابن حبان (١/٤٦١) رقم ٢٢٥.
(٦) سنن ابن ماجة (٢/١٤٣٧) رقم ٤٣٠٠.
(٧) المستدرك (١/٦، ٥٢٩).
(٨) جزء البطاقة له ص٣٤، رقم ٢.
(٩) تدريب الراوي (٢/٥٨١).

حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا، يارب. فيقول: بلى إن لك حسنة واحدة. لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. فيقول: أحضروه. فيقول: يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيقال: إنك لا تظلم، فتوضع السجلات في كفة. قال: فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم».

اللفظ لأحمد.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وبمثله قال البغوي.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وقال السيوطي: حديث صحيح.

وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح[1].

وقال حمزة الكناني: وهو من أحسن الأحاديث.

قلت: وهو كما قالوا رجاله رجال الصحيح.

---

(١) شرح المسند لأحمد شاكر (١١/١٧٥) رقم ٦٩٩٤.



٧ ـ باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه

عن عمران بن حصين رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صفر. . . الحديث.

أخرجه أحمد[١] وابن ماجه[٢] وابن حبان[٣] والطبراني[٤] من طريق مبارك ابن فضالة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين. . . به.

قال البوصيري:

«هذا إسناد حسن. مبارك هو ابن فضالة مختلف فيه»اهـ.[٥]

وقال الهيثمي:

«وفيه مبارك بن فضالة وهو ثقة، وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات»اهـ[٦].

وقال المصنف:

«رواه أحمد بسند لا بأس به»اهـ.

وعزاه المنذري للحاكم وقال: قال الحاكم: «صحيح الإسناد»[٧].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/٤٤٥).

(٢) سنن ابن ماجة (٢/١١٦٧) رقم ٣٥٣١.

(٣) صحيح ابن حبان (١٣/٤٤٩) رقم ٦٠٨٥.

(٤) الكبير للطبراني (١٨/١٧٢) رقم ٣٩١.

(٥) مصباح الزجاجة (٣/١٤٠) رقم ٣٥٣١.

(٦) مجمع الزوائد (٥/١٠٣).

(٧) الترغيب والترهيب (٦/١١٣).

هذا وقد أعل بلين مبارك بن فضالة وتدليسه وقد عنعن.

وأجيب عن ذلك بأمرين:

أحدهما: أن المروذي قال عن أحمد: «ما روى مبارك عن الحسن يحتج به»اهـ[١].

الثاني: أنه قد تابعه أبوعامر صالح بن رستم الخزاز عن الحسن عن عمران ابن حصين به.

أخرجه ابن حبان[٢]، والطبراني[٣] والخطيب البغدادي[٤] والحاكم[٥] وعنه البيهقي[٦].

من طرق عن عثمان بن عمر بن فارس العبدي قال: حدثنا أبوعامر الخزاز... به.

قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي فقال: صحيح.

وقال الشيخ سليمان صاحب تيسير العزيز الحميد:

«وهذه متابعة جيدة»[٧].

وقال المنذري في طريق الخزاز هذه:

«وهـذه جيدة إلا أن الحسن اختلف في سماعـه من عمران، قال ابن المديني وغيره: لم يسمع منه، وقال الحاكم: أكثر مشايخنا على أنه سمع من عمران، والله أعلم»اهـ[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩).

(٢) صحيح ابن حبان (١٣/ ٤٥٣) رقم ٦٠٨٨.

(٣) الكبير للطبراني (١٨/ ١٥٩) رقم ٣٤٨.

(٤) الموضح للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٢).

(٥) المستدرك (٤/ ٢١٦).

(٦) السنن الكبرى (٩/ ٣٥٠).

(٧) تيسير العزيز الحميد ص١٢٧.

(٨) الترغيب والترهيب (٦/ ١١٣).

قلت: جزم غير واحد من الأئمة على أنه لم يسمع من عمران، منهم يحيى ابن سعيد القطان وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وبهز بن أسد وأبو حاتم الرازي[١] إلا أني لم أقف على دليل لهم في نفي سماعه منه. وقد خالفهم غيرهم كما نقل الحاكم عن أكثر مشايخه. ومنهم بهز بن أسد فقد جاء عنه رواية أخرى تثبت أنه سمع منه. قال العلائي: وقال بهز بن أسد: سمع الحسن من عمران بن حصين ومن أبي بكرة شيئاً»اهـ[٢].

وقد صحح سماعه منه الحاكم[٣] والبزار[٤].

قلت: سماع الحسن من عمران بن حصين ممكن لا مانع منه البتة؛ لأنهما قد استوطنا البصرة معاً في عصر واحد، وبيان ذلك أن عمران بن حصين كان في البصرة منذ زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - إلى أن مات بها سنة اثنتين وخمسين أو ثلاث وخمسين للهجرة كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر[٥] وابن عبدالبر[٦]. ومولد الحسن البصري في سنة إحدى وعشرين للهجرة؛ لقوله: ولدت لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب، كما نص على ذلك البخاري[٧] وابن سعد[٨].

وعمر - رضي الله عنه - قد توفي سنة ثلاث وعشرين للهجرة كما في التقريب للحافظ ابن حجر.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص٤٠ رقم ٥٤، وتهذيب التهذيب (٢/٢٦٧).

(٢) جامع التحصيل ص١٦٥.

(٣) مستدرك الحاكم (١/٢٩، ٢٧٤).

(٤) عزاه إليه الزيلعي في نصب الراية (١/٩٠).

(٥) الإصابة (٣/٢٦) رقم ٦٠١٠.

(٦) الاستيعاب / هامش الإصابة (٣/٢٢).

(٧) التاريخ الكبير للبخاري (٢/٢٨٩) رقم ٢٥٠٣.

(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/١٥٧).

فإذا كان مولد الحسن سنة إحدى وعشرين، ووفاة عمران سنة اثنتين وخمسين أو ثلاث وخمسين يكون قد أدرك الحسن من حياة عمران إحدى وثلاثين سنة. وبهذا ثبتت المعاصرة. وأما المساكنة فقد خرج الحسن من المدينة النبوية ليالي صفين نص على ذلك ابن حبان[1] وابن سعد[2]. قال ابن سعد: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم قال: أخبرنا أبورجاء عن الحسن، فقلت له: متى عهدك بالمدينة يا أبا سعيد؟ قال: ليالي صفين».

إسناده صحيح وإسماعيل هو ابن علية ثقة حافظ، وأبورجاء هو محمد ابن سيف ثقة.

وصفين وقعت سنة سبع وثلاثين للهجرة قاله الذهبي[3].

فأين ـ يا ترى ـ استوطن الحسن البصري رحمه الله بعد خروجه من المدينة وعهده بها؟

فإذا نظرنا إلى مراجع ترجمته لم نجد أنه سكن غير البصرة.

وعلى هذا فقد ثبت أن الحسن قد ساكن عمران في البصرة منذ ليالي صفين سنة سبع وثلاثين إلى وفاة عمران بن حصين سنة ا ثنتين وخمسين أو ثلاث وخمسين، أي خمسة عشر عاماً هذا من وجه. ومن وجه آخر أنه صرح الحسن بلقيه بعمران فقد أخرج أحمد:

«ثنا يزيد أنا شريك بن عبدالله عن منصور عن خيثمة عن الحسن قال: كنت أمشي مع عمران بن حصين أحدنا آخذ بيد صاحبه فمررنا بسائل يقرأ القرآن، فاحتبسني عمران وقال: قف نستمع القرآن، فلما فرغ سأل. فقال عمران: انطلق بنا إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: اقرؤا القرآن وسلوا الله تبارك وتعالى به، فإن من بعدكم قوماً يقرؤن القرآن يسألون الناس به»[4].

---

(١) الثقات لابن حبان (٤/١٢٣).
(٢) الطبقات لابن سعد (٧/١٥٧).
(٣) العبر للذهبي (١/٢٧).
(٤) مسند الإمام أحمد (٤/٤٣٦).

شريك بن عبدالله هو القاضي صدوق تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة إلا أنه رواه عنه يزيد وهو ابن هارون الواسطي ثقة متقن، وروايته عنه قبل التغير نص عليها ابن حبان[١].

وقد تابع شريكاً زياد بن عبدالله البكائي الكوفي وعبيدة بن حميد الكوفي عند الطبراني قال:

حدثنا عبدالرحمن بن سلم الرازي ثنا سهل[٢] بن عثمان ثنا زياد بن عبدالله وعبيدة بن حميد عن منصور به[٣].

فالسند إلى منصور وهو ابن المعتمر صحيح.

وأما خيثمة فهو ابن أبي خيثمة قال ابن معين: ليس بشيء[٤].

وابن معين يطلق هذا اللقب على الراوي - أحياناً - ويريد منه قلة حديثه. يقول الحافظ ابن حجر في ترجمة عبدالعزيز بن المختار البصري:

«وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره. وقال في رواية ابن أبي خيثمة: ليس بشيء... إلى أن قال:

قلت: احتج به الجماعة، وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات: ليس بشيء، يعني أن أحاديثه قليلة جداً»اهـ باختصار[٥].

قلت: الرجل وثقه ابن حبان[٦] وحسن حديثه الترمذي[٧]، وهذا الأثر

---

(١) الثقات لابن حبان (٦/٤٤٤).

(٢) في الأصل «سهيل» وهو تحريف.

(٣) الكبير للطبراني (١٨/١٦٦) رقم ٣٧٠.

(٤) تاريخ ابن معين (٢/١٥٠).

(٥) مقدمة فتح الباري، ص٤٢٠.

(٦) الثقات لابن حبان (٤/٢١٤).

(٧) سنن الترمذي (٥/١٧٩) رقم ٢٩١٧.

رواه عنه منصور بن المعتمر وقد قال أبوداود: إنه لا يروي إلا عن ثقة. قاله الحافظ ابن حجر[١].

قلت: ويؤيد هذا تصريحه بالتحديث عن عمران في أحاديث كثيرة، منها:

أخرج الإمام أحمد: ثنا معاوية ثنا زائدة عن هشام قال: زعم الحسن أن عمران بن حصين حدثه قال: أسرينا مع النبي ﷺ ليلة... الحديث[٢].

إسناده صحيح، معاوية هو ابن عمرو الأزدي ثقة، وزائدة هو ابن قدامة ثقة ثبت، وهشام هو ابن حسان القردوسي ثقة.

وأخرج أيضاً:

ثنا هاشم بن القاسم ثنا المبارك عن الحسن أخبرني عمران بن حصين قال: أمر رسول الله ﷺ بالصدقة ونهى عن المثلة»[٣].

هاشم ثقة ثبت والمبارك هو ابن فضالة صدوق يدلس، وقد عنعن إلا أن أحمد قال: ما روى عن الحسن يحتج به، وتقدم.

وأخرج أحمد أيضاً:

ثنا هاشم ثنا المبارك عن الحسن قال: ثنا عمران بن حصين قال: أتي برجل أعتق ستة مملوكين... الحديث[٤].

وحديث الباب عند أحمد كذلك فقد قال في روايته له: ثنا خلف بن الوليد ثنا المبارك عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين أن النبي ﷺ أبصر على عضد رجل... الحديث.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/٣١٣).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/٤٤١).

(٣) مسند الإمام أحمد (٤/٤٤٠).

(٤) مسند الإمام أحمد (٤/٤٤٠).

قال الشيخ سليمان في اختلاف أهل العلم في سماع الحسن من عمران: «قلت: رواية الإمام أحمد ظاهرة في سماعه منه فهو الصواب»[1].

وله عن عقبة بن عامر مرفوعاً:

«من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له».

أخرجه أحمد[2]، والطحاوي[3]، وأبويعلى[4]، وابن عدي[5]، والدولابي[6]، والحاكم[7]، وابن حبان[8]، والبيهقي[9]، والطبراني[10].

كلهم من طريق حيوة بن شريح نا خالد بن عبيد المعافري سمعت مشرح بن هاعان سمعت عقبة بن عامر سمعت رسول الله ﷺ يقول... الحديث.

وأعل بعلتين: جهالة خالد بن عبيد المعافري حيث لم يوثقه إلا ابن حبان، ومشرح بن هاعان المعافري لين الحديث.

قلت: خالد بن عبيد المعافري وثقه ابن حبان والهيثمي والحافظ ابن حجر، وصحح حديثه ابن حبان والحاكم والذهبي والمنذري ولم يجرحه أحد. وإليك البيان:

---

(١) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، ص١٢٧.
(٢) مسند الإمام أحمد (٤/١٥٤).
(٣) شرح معاني الآثار (٤/٣٢٥).
(٤) مسند أبي يعلى (٣/٢٩٦) رقم ١٧٥٩.
(٥) الكامل لابن عدي (٦/٢٤٦٠).
(٦) الكنى للدولابي (٢/١١٥).
(٧) المستدرك (٤/٢١٦، ٤١٧).
(٨) صحيح ابن حبان (١٣/٤٥٠) رقم ٦٠٨٦.
(٩) السنن الكبرى للبيهقي (٩/٣٥٠).
(١٠) الكبير للطبراني (١٧/٢٩٧) رقم ٨٢٠.

أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات [١] وقال الهيثمي : ورجاله ثقات [٢] ، وأورد الحافظ ابن حجر توثيق ابن حبان له وقال :

«قلت : ورجال حديثه موثقون»اهـ[٣] .

وأما تصحيح حديثه . فقال الحاكم : صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي على تصحيحه ، وقد أخرج ابن حبان حديثه في صحيحه .

وقال المنذري : إسناده جيد»[٤] .

ومن هنا يكون خالد هذا معروفاً عند أهل العلم بالحديث غير مجهول ؛ لأن توثيقه وتصحيح حديثه فرع عن معرفته . والله أعلم .

وأما مشرح بن هاعان فقال ابن حبان في المجروحين :

«يروي عن عقبة أحاديث مناكير لا يتابع عليها، والصواب في أمره ترك ما انفرد[*] من الروايات ، والاعتبار بما وافق الثقات»[٥] . ثم ذكره في الثقات وقال : يخطيء ويخالف»[٦] .

وقال ابن عدي :

«قال ابن معين : ثقة ، وقال عثمان بن سعيد يعني الدارمي : صدوق ثم قال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به»[٧] .

(*) هكذا في الأصل ولعل الصواب «ما انفرد به» .

(١) الثقات لابن حبان (٦/٢٦٢) .

(٢) مجمع الزوائد (٥/١٠٣) .

(٣) تعجيل المنفعة ، ص١١٤ رقم ٢٦٢ .

(٤) الترغيب والترهيب (٦/١١٢) .

(٥) المجروحون لابن حبان (٣/٢٨) .

(٦) الثقات له (٥/٤٥٢) .

(٧) الكامل لابن عدي (٦/٢٤٦٠) .

وقال العجلي: مصري تابعي ثقة[١].

وقال الذهبي: صدوق[٢] وفي موضع آخر قال: ثقة[٣]. وقال ابن القيم: «قال محمد بن عبدالواحد المقدسي: مشرح قد وثقه يحيى بن معين في رواية عثمان بن سعيد. وابن معين أعلم بالرجال من ابن حبان. قلت: وهو صدوق عند الحفاظ لم يتهمه أحد البتة، ولا أطلق عليه أحد من أهل الحديث قط أنه ضعيف، ولا ضعفه ابن حبان، وإنما قال[٤]: يروي عن عقبة بن عامر مناكير لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به.

وانفرد ابن حبان من بين أهل الحديث بهذا القول فيه»اهـ[٥].

قلت: الحديث صحيح على هذه الأقوال كلها، أما عند الموثقين فتصحيحهم واضح. وأما عند ابن حبان فقد أخرجه في صحيحه كما رأيت، هذا من وجه. ومن وجه آخر فتليينه له في حال تفرده أما إذا تابعه الثقات فيعتبره. وقد تابعه عليه دخين بن عامر الحجري، وقد ذكره هو في كتابه الثقات[٦]، خرجه أحمد[٧]، والحاكم[٨].

من طريق يزيد بن أبي منصور عن دخين الحجري عن عقبة بن عامر الجهني أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط فبايع تسعة وأمسك عن واحد. فقالوا:

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٧٩) رقم ١٧٢٨.

(٢) المغني في الضعفاء رقم ٦٢٥٤، والميزان رقم ٨٥٤٩.

(٣) الكاشف له رقم ٥٥٥٣.

(٤) في الأصل «يقال» ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) إعلام الموقعين (٣/ ٤٥).

(٦) الثقات لابن حبان (٤/ ٢٢٠).

(٧) مسند أحمد (٤/ ١٥٤).

(٨) المستدرك (٤/ ٢١٩) إلا أنه وقع عنده «الرجلين» ولعل الصواب «دخين». كما عند أحمد.

يارسـول الله، بايعت تسعة وتركت هذا؟ قال: إن عليه تميمة، فأدخل يده فقطعها فبايعه، وقال:

«من علق تميمة فقد أشرك».

قال المنذري: رواه أحمد والحاكم ورواة أحمد ثقات[1].

وقال الهيثمي: رواة أحمد ثقات[2].

ورمز لصحته السيوطي[3].

ولـه شاهد بسند حسن عند الطحاوي عن رجل من صدا قال: أتينا النبي ﷺ اثنا عشر رجلاً فبايعناه وترك رجلاً منا لم يبايعه فقلنا: بايعه يا نبي الله، فقال: **«لن أبايعه حتى ينزع الذي عليه، إنـه من كان منا مثل الذي عليه كان مشركاً ما كانت عليه...»** الحديث[4].

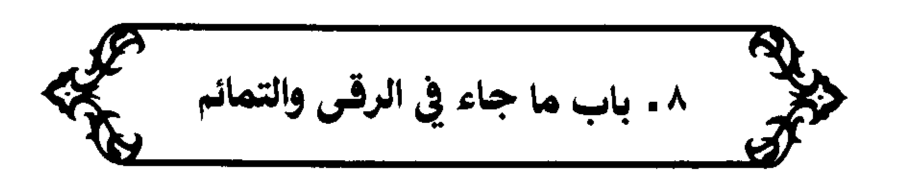
---

(١) الترغيب والترهيب للمنذري (٦/١١٢).

(٢) مجمع الزوائد (٥/١٠٣).

(٣) الجامع الصغير / فيض القدير (٦/ ١٨٠) رقم ٨٨٥٧.

(٤) شرح معاني الآثار (٤/ ٣٢٥).



٨ ـ باب ما جاء في الرقى والتمائم

وعن عبدالله بن عكيم مرفوعاً:

«من تعلق شيئاً وكل إليه».

أخرجه أحمد[١]، والترمذي[٢] والحاكم[٣].

من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى بن عبدالرحمن عن عبدالله بن عكيم به

ومحمد صدوق سيء الحفظ جداً قاله الحافظ في التقريب.

وقال الترمذي:

«وحديث عبدالله بن عكيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، وعبـدالله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ يقول:

«كتب إلينا رسول الله ﷺ»اهـ.

والحديث رمز لحسنه السيوطي[٤].

وقال الألباني:

«حسن وذكر أن له شاهداً عن الحسن البصري مرسلاً. أخرجه ابن وهب في

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٣١٠، ٣١١).

(٢) سنن الترمذي (٤/ ٤٠٣) رقم ٢٠٧٢.

(٣) المستدرك (٤/ ٢١٦).

(٤) فيض القدير / شرح الجامع الصغير (٦/ ١٠٧) رقم ٨٥٩٩.

الجامع ص١١٣: أخبرني جرير بن حازم أنه سمع الحسن يقول: فذكره مرفوعاً. وهذا إسناد مرسل صحيح»[1].

قال الحافظ ابن حجر:

«قال أبوزرعة: كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث»اهـ[2].

قلت: وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «**من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه**».

أخرجه النسائي[3]، والطبراني[4]، والمزي[5]. وأخرجه أيضاً ابن عدي[6]، لكن بدون «**ومن تعلق شيئاً وُكِل إليه**».

كلهم من طريق عباد بن ميسرة المنقري عن الحسن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث.

قال الذهبي:

«هذا حديث لا يصح للين عباد وانقطاعه»اهـ[7].

---

(١) غاية المرام رقم ٢٩٧.

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٢٦٦).

(٣) الصغرى للنسائي (٧/١١٢).

(٤) الأوسط للطبراني (٢/٢٨٠) رقم ١٤٩٢.

(٥) تهذيب الكمال للمزي (١٤/١٦٩) رقم ٣١٠٠.

(٦) الكامل لابن عدي (٤/١٦٤٨).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/٣٧٨) رقم ٤١٤٦.

وتعقبه ابن مفلح فقال:

«وقال في الميزان: لا يصح للين عباد وانقطاعه. كذا قال! ويتوجه أنه حديث حسن»اهـ[١].

واحتج به الحافظ ابن كثير على قبح تعلم السحر شرعاً[٢].

قلت: هذا الحديث رواه المزي عن شيخه أبي الحسن بن البخاري، وهو علي بن أحمد بن عبدالواحد المقدسي. قال الذهبي: مسند الدنيا»[٣].

ونقل ابن العماد عن الذهبي أنه قال:

«قال شيخنا ابن تيمية ينشرح صدري إذا أدخلت ابن البخاري بيني وبين النبي ﷺ في حديث»اهـ[٤].

وأما لين عباد بن ميسرة المنقري فهو ممن اختلف فيه. فنقل الحافظ أن الإمام أحمد ضعفه[٥]. ونقل ابن عدي عن يحيى بن معين أنه ضعفه وأنه ليس بالقوي وهو ممن يكتب حديثه[٦].

ووثقه آخرون:

قال الحافظ: قال ابن معين: ليس به بأس[٧].

ونقل العقيلي عن ابن مهدي أنه روى عنه[٨].

---

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/٧٨).

(٢) تفسير ابن كثير (١/١٣٨).

(٣) العبر للذهبي (٣/٣٧٣).

(٤) شذرات الذهب (٥/٤١٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٥/١٠٧).

(٦) الكامل لابن عدي (٤/١٦٤٧).

(٧) تهذيب التهذيب (٥/١٠٧).

(٨) الضعفاء للعقيلي (٣/١٣٣) رقم ١١١٧.

وذكره ابن حبان في الثقات[١]. وكذلك ابن شاهين[٢].

وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه[٣].

ومثل هذا لا يقال: لا يصح حديثه إلا بحجة! بل الحجة مع من حسن حديثه واحتج به. وهو أنه قد تابعه عليه ثقة حجة هو أبان بن يزيد العطار وإليك البيان:

قال عبدالرزاق في مصنفه:

«عن أبان عن الحسن يرفع الحديث قال:

«من عقد عقدة فيها رقية فقد سحر، ومن سحر فقد كفر، ومن علق علقة وكل إليها»[٤].

وبهذا فلا تأثير للين عباد في هذا الحديث؛ لثبوت أنه قد حفظه بتلك المتابعة.

وأما علة الانقطاع فهي مبنية على أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة - رضي الله عنه -، كما قال أحمد وبهز بن أسد، ويونس بن عبيد، وابن المديني، وأبو حاتم الرازي وأبو زرعة، وغيرهم، بل صرح بعضهم بأنه لم يره قط[٥].

وأشار العلائي إلى أن بعض أهل العلم أثبت للحسن سماعاً من أبي هريرة[٦].

---

(١) الثقات لابن حبان (١٦١/٧).

(٢) ثقات ابن شاهين ص١٧١ رقم ١٠١٥.

(٣) الكامل لابن عدي (١٦٤٧/٤).

(٤) مصنف عبدالرزاق (١٧/١١) رقم ١٩٧٧٢.

(٥) جامع التحصيل للعلائي ص١٦٤ والمراسيل لابن أبي حاتم ص٣٨ رقم ٥٤. وتهذيب التهذيب (٢٦٦/٢).

(٦) جامع التحصيل للعلائي ص١١٥.

وقال الحاكم: قد اختلف أئمتنا في سماع الحسن من أبي هريرة»[١].

قال ابن أبي حاتم:

حدثنا علي بن الحسن الهسنجاني ثنا إبراهيم بن عبدالله الهروي ثنا إسماعيل ابن علية عن شعبة عن قتادة قال: قال الحسن: إنا والله ما أدركنا حتى مضى صدر أصحاب محمد الأول. قال قتادة: إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة، قلت: زعم زيادُ الأعلم: أن الحسن لم يلق أباهريرة؟! قال: لا أدري»[٢].

وقال الدارقطني: «حدثنا دعلج قال: وسمعت موسى بن هارون يقول: سمع الحسن من أبي هريرة» اهـ.[٣] إسناده صحيح، دعلج هو ابن أحمد ثقة ثبت مأمون[٤] وموسى بن هارون هو الحمال، ثقة حافظ[٥].

قلت: قد أدرك الحسن من حياة أبي هريرة سبعاً وثلاثين سنة، فقد ولد الحسن سنة إحدى وعشرين للهجرة كما تقدم. وقد توفي أبوهريرة سنة ثمان وخمسين أو تسع وخمسين للهجرة. وقد خرج الحسن من المدينة النبوية سنة سبع وثلاثين للهجرة عام صفين كما مرَّ. وعليه يكون قد ساكن الحسنُ أباهريرة في المدينة النبوية ستة عشر عاماً. وذلك أنه إذا طرحنا إحدى وعشرين سنة من سبع وثلاثين صار الباقي ستة عشر عاماً. ثم إذا طرحنا عشر سنوات لصغر سن الحسن بقي ست سنوات.

ألا يجوز في هذه السنوات الست أن يلتقي به ويسمع منه؟!

ألا يشتاق إلى رؤية ولقي الصحابي الجليل والحافظ الكبير؟!

وقد صحح أهل العلم سماع الصغير إذا عقل ما يسمع ولم يحدوا لذلك

---

(١) المستدرك للحاكم (٢/ ١١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص٣٨.

(٣) العلل للدارقطني (٨/ ٢٦٠).

(٤) كما في تاريخ بغداد للخطيب (٨/ ٣٨٨) رقم ٤٤٩٥.

(٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٥٠) رقم ٧٠١٩.

حداً. قال الخطيب البغدادي:

«قال قوم: الحد في السماع خمس عشرة سنة، وقال غيرهم: ثلاث عشرة وقال جمهور العلماء: يصح السماع لمن سنه دون ذلك. وهذا هو عندنا الصواب»اهـ.[1].

ثم أورد أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر وحدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا هو المعتمد»[2].

وقول الذهبي عنه:

«ولم يطلب الحديث في صباه»[3].

يرد عليه أن الحسن نقل أخباراً عن الخليفة الراشد عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ في حال خلافته شاهدها بنفسه وشهد معه جُمعاً كثيرة. كما نقل الذهبي[4] وغيره.

وسماعه من أبي هريرة ممكن لا مانع منه! كيف ينفىٰ سماعه منه وقد جاءت عنه أخبار صحيحة صريحة بالسماع والتحديث ومنها ما يأتي:

١ ـ قال النسائي:

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا المخزومي ـ وهو المغيرة بن سلمة. قال: حدثنا وهيب عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال:

«المنتزعات والمختلعات هن المنافقات».

قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة. قال أبوعبدالرحمن: الحسن لم

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص٥٤.

(٢) فتح الباري (١/١٧١).

(٣) السير (٤/٥٧٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٨، ٥٦٩).

يسمع من أبي هريرة شيئاً»[١].

وأخرجه في الكبرى بسنده وتمامه إلا أنه قال: قال الحسن: «لم أسمعه من أحد غير أبي هريرة»[٢].

قال الحافظ ابن حجر:

«وهذا إسناد لا مطعن من أحد في رواته. وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة»اهـ[٣].

قلت: رجال سنده ثقات أثبات رجال الصحيح.

٢ ـ وقال ابن سعد:

«أخبرنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا أبوهلال محمد بن سليم قال: سمعت الحسن يقول: كان موسى نبي الله ﷺ لا يغتسل إلا مستتراً، قال: فقال له عبدالله بن بريدة: يا أبا سعيد، ممن سمعت هذا؟ قال: سمعته من أبي هريرة»[٤].

قال أحمد شاكر: «وهذا إسناد صحيح»[٥].

قلت: إسناده حسن. مسلم بن إبراهيم ثقة مأمون، وأبوهلال محمد ابن مسلم صدوق فيه لين.

قال الإمام البخاري: «كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وكان ابن مهدي يروي عنه»[٦].

---

(١) السنن الصغرى للنسائي (٦/١٦٨) باب ما جاء في الخلع.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٣/٣٦٨) باب ما جاء في الخلع.

(٣) تهذيب التهذيب (٢/٢٧٠).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/١٥٨).

(٥) شرح المسند لأحمد شاكر (١٢/١١٢) رقم ٧١٣٨.

(٦) نقله عنه ابن عدي في الكامل (٦/٢٢١٨).

٣ ـ وقال ابن سعد أيضاً:

«أخبرنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا ربيعة بن كلثوم قال: سمعت رجلاً قال للحسن: يا أباسعيد، يوم الجمعة يوم لثق وطين ومطر؟ فأبى عليه الحسن إلا الغسل، فلما أبى عليه قال الحسن: حدثنا أبوهريرة، قال: عهد إليَّ رسول الله ﷺ ثلاثاً: الغسل يوم الجمعة، والوتر قبل النوم، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر»[1]. يوم لثق أي بلل كما في النهاية لابن الأثير.

قال أحمد شاكر: «فهذا إسناد صحيح»[2].

قلت: قال الذهبي بعد إيراده له: «ربيعة صدوق، خرج له مسلم»[3].

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم»اهـ.

وعلى هذا فالسند حسن.

٤ ـ وأخرج أحمد[4] والطيالسي[5] وأبويعلى[6].

من طريق عباد بن راشد البزار قال: ثنا الحسن ثنا أبوهريرة ـ إذ ذاك ونحن بالمدينة ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**تجيء الأعمال يوم القيامة، فتجيء الصلاة فتقول: يارب، أنا الصلاة فيقول: إنك على خير...**» الحديث.

---

(١) الطبقات لابن سعد (١٥٨/٧).

(٢) شرح المسند لأحمد شاكر (١١١/١٢) رقم ٧١٣٨.

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٧١/٤).

(٤) مسند الإمام أحمد (٣٦٢/٢).

(٥) مسند أبي داود الطيالسي ص٣٢٤، رقم ٢٤٧٢.

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي (١٠٤/١١) رقم ٦٢٣١.

قال أحمد شاكر: «إسناده صحيح»[١].

قلت: إسناده حسن. عباد بن راشد هو البزار. قال البخاري: روى عنه ابن مهدي، يهم شيئاً، وتركه يحيى القطان»اهـ[٢].

وقال الحافظ ابن حجر:

«قال الجوزجاني: عن أحمد، شيخ ثقة صدوق صالح»اهـ[٣].

وخرج له البخاري في الصحيح[٤].

٥ ـ وقال ابن سعد:

«أخبرنا معن بن عيسى قال: حدثنا محمد بن عمرو قال: سمعت الحسن يقول: سمعت أباهريرة يقول:

«الوضوء مما غيرت النار. قال: فقال الحسن: لا أدعه أبداً»[٥].

قال أحمد شاكر: «فهذا إسناد جيد يصلح للمتابعات والشواهد على الأقل»اهـ[٦].

قلت: إسناده ضعيف. محمد بن عمرو هو الواقفي أبوسهل، قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطيء[٧].

---

(١) شرح المسند لأحمد شاكر (١٦/٣٠٢) رقم ٨٧٢٧.

(٢) الضعفاء الصغير للبخاري رقم ٢٢٦.

(٣) تهذيب التهذيب (٥/٩٢).

(٤) صحيح البخاري (٥/١٦٠) كتاب التفسير ـ باب «وإذا طلقتم النساء. . . الآية».

(٥) الطبقات لابن سعد (٧/١٥٨).

(٦) شرح المسند لأحمد شاكر (١٢/١١٣) رقم ٧١٣٨.

(٧) الثقات لابن حبان (٧/٤٣٩).

٦ ـ وقال أبويعلى:
«حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثنا حجاج بن محمد عن هشام بن زياد عن الحسن قال: سمعت أباهريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ ﴿يس﴾ في ليلة أصبح مغفوراً له. . .» الحديث[١].
قال الحافظ ابن كثير: «إسناده جيد»[٢].
وقال الزيلعي في قول الترمذي: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة»: «مع أني وجدت هذا الحديث في مسند أبي يعلى الموصلي عن الحسن، قال: سمعت أباهريرة. والله أعلم»اهـ[٣].
قلت: إسناده ضعيف جداً فيه هشام بن زياد وهو أبوالمقدام قال الحافظ في التقريب: متروك اهـ. ولولا تجويد ابن كثير لإسناده واحتجاج الزيلعي به على الترمذي بدون اعتراض منهما عليه وهما من نقاد الحديث ـ ما أوردته هنا، اللهم إلا أن يكون هشاماً غيره، فالله أعلم.
٧ ـ وتقدم قول قتادة: «إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة».
قال أحمد شاكر بعد أن صحح إسناده:
«فهذا قتادة يجزم بأن الحسن «إنما أخذ عن أبي هريرة» بكلمة عامة مطلقة يفهم سامعها أن الحسن أخذ عن أبي هريرة العلم، لا أنه أخذ منه حديثاً واحداً أو أحاديث متعددة، وقتادة من أعلم الناس بالحسن».
وكان أحمد شاكر يصحح سماع الحسن من أبي هريرة لعدد من الأدلة.
منها: ثبوت المعاصرة وهي كافية في حكم الاتصال على الراجح عنده.

---

(١) مسند أبي يعلى الموصلي (١١/ ٩٣) رقم ٦٢٢٤.
(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٤٠) سورة يس.
(٣) نصب الراية للزيلعي (٢/ ٤٧٦).

ومنها: ثبوت التصريح بالسماع والتحديث عنه.

ومنها: أن الأئمة النافين لسماعه من أبي هريرة أقوالهم مرسلة على عواهنها يقلد فيها بعضهم بعضاً دون نظر إلى سائر الروايات التي تثبت سماعه منه»[1].

قلت: سماع الحسن البصري من أبي هريرة، هو الراجح إن شاء الله تعالى، وذلك للحقائق التالية:

١ ـ أن النافي لسماعه منه لم يستند إلى دليل ـ فيما علمت.

٢ ـ أن العلم بالوفيات والمواليد ومقدار الأعمار يسوغ سماعه منه، ولا يمنعه ـ كما تقدم تحقيقه.

٣ ـ أن العلم بالأوطان والبلدان يجيزه كذلك ـ كما مر تحقيقه أيضاً، بل جاء عنه بسند حسن أو صحيح الإخبار عن نفسه أنه سمع منه في المدينة كما سلف بلفظ: «ثنا أبوهريرة إذ ذاك ونحن بالمدينة» وفي لفظ: «ثنا أبوهريرة ونحن إذ ذاك في المدينة».

٤ ـ أن المثبت لسماعه منه قد استند إلى أدلة كثيرة جاءت بأسانيد صحيحة وحسنة وضعيفة متفقة الدلالة على سماعه منه ـ كما سلف.

٥ ـ أن المثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم.

فهذا هو الحق، والحق أحق أن يتبع. يقول عبادة بن الصامت رضي الله عنه:

«بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في اليسر والعسر، والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا ولا نخاف في الله لومة لائم».

---

(١) شرح المسند لأحمد شاكر (١٢/١٠٧) حديث رقم ٧١٣٨.

أخرجه أحمد[١]، والبخاري[٢]، ومسلم[٣] وابن حبان[٤] وغيرهم.

وبهذا البيان الجلي، لا انقطاع في الحديث؛ لأن الأصل سماع الحسن من أبي هريرة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا بدليل. والعلم عند الله.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٣١٦).

(٢) صحيح البخاري (٨/١٢٢).

(٣) صحيح مسلم (٢/١٤٧٠) رقم ١٧٠٩.

(٤) صحيح ابن حبان (١٠/٤١٣) رقم ٤٥٤٧.

١٠ـ باب ما جاء في الذبح لغير الله

وعن طارق بن شهاب أن رسول الله ﷺ قال:

«**دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب، قالوا: وكيف ذلك يارسول الله؟! قال: مرَّ رجلان على قوم لهم صنم. . .**» الحديث.

أخـرجـه أحمد[1]، وأبونعيم[2]، وابن أبي شيبة[3]، قال أحمد: «أخبرنا أبـومعـاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سليمان قال:

«دخل رجل. . . الخ» موقوفاً.

وقال أبونعيم:

«حدثنا أبوأحمد محمد بن أحمد الجرجاني ثنا عبدالله بن محمد بن شيرويه ثنا إسحاق بن راهويه أخبرنا جرير وأبومعاوية عن الأعمش عن سليمان ابن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال:

«**دخل رجل الجنة في ذباب. . .**» الحديث. موقوفاً.

وقال ابن أبي شيبة:

«حدثنا وكيع قال: ثنا سفيان عن مخارق بن خليفة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال:

«**دخل رجل الجنة في ذباب. . .**» الخ. موقوفاً.

---

(١) الزهد للإمام أحمد ص١٥.

(٢) الحلية لأبي نعيم (١/٢٠٣).

(٣) المصنف لابن أبي شيبة (١٢/٣٥٨).

إسناده صحيح، وهو موقوف - كما ترى - على سلمان وهو الفارسي - رضي الله عنه -. وأما سليمان عند أحمد فتحريف لأمرين:

أحدهما: اتفاق أبي نعيم وابن أبي شيبة على «سلمان».

والثاني: أن طارق بن شهاب مذكور فيمن يروي عن سلمان كما في ترجمته وترجمة سلمان في تهذيب الكمال للمزي ولم يذكر سليمان.

والمؤلف رحمه الله لم يذكر «سلمان» ولا «سليمان»، وجعله مرفوعاً، حيث قال: «وعن طارق بن شهاب أن رسول الله ﷺ قال». ثم عزاه لأحمد. وقد بحثت عنه فلم أجده عنده إلا في الزهد كما تقدم آنفاً موقوفاً، إلا أن شارحي كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله، وعبدالرحمن بن حسن قالا في هذا الأثر:

«قال ابن القيم: قال الإمام أحمد:

«حدثنا أبومعاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: دخل رجل... الأثر.

قلت: وقد ذكره ابن القيم في الجواب الكافي باللفظ الآتي:

«وقال الإمام أحمد: حدثنا معاوية[1] حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال:

«دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل رجل النار في ذباب، قالوا: كيف ذلك يارسول الله؟ قال: مرَّ رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قرب، فقال: ليس عندي شيء، قالوا: قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً فخلوا سبيله فدخل النار، وقالوا للآخر: قرب، فقال: ما كنت لأقرب شيئاً من دون الله عز وجل، فضربوا عنقه فدخل الجنة» اهـ[2].

---

(١) هكذا «معاوية» ولعله «أبومعاوية».

(٢) الجواب الكافي لابن القيم ص٣١ تصحيح وتعليق محمود عبدالوهاب فايد، وفي ص٦٩ من تحقيق أبي حذيفة عبيدالله بن عاليه.

فالسند الذي ذكره الشارحان عن ابن القيم عن الإمام أحمد مطابق لما في الجواب الكافي كما ترى. واللفظ موافق للفظ الذي ساقه المصنف تقريباً، وهو صريح في الرفع من وجهين:

الأول: أنه قال: «رفعه».

والثاني: في قوله: «**قالوا: كيف ذلك يارسول الله؟ قال: مرَّ...**» الخ.

فهذا المرفوع لم أقف عليه إلى الآن، لا عند أحمد ولا عند غيره.

وقد ذكر أبونعيم بعد إخراجه هذا الخبر بالسند المذكور طريقين آخرين له فقال:

«ورواه شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق مثله. ورواه جرير عن[1] منصور عن المنهال بن عمرو عن حيان بن مرثد عن سلمان نحوه».

(١) في الأصل «من» والصواب «عن».

١٤ - باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره

وروى الطبراني بإسناده أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق. فقال النبي ﷺ: **«إنه لا يُستغاث بي، وإنما يُستغاث بالله»**.

هذا الحديث أعل بتفرد ابن لهيعة فيه وهو ضعيف.

قلت: قال الهيثمي:

«رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث. وقد رواه أحمد بغير هذا السياق، وهو في الأدب في باب القيام»اهـ[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«عبدالله بن لهيعة من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة»اهـ[2].

وعلى هذا الضابط عند شيخ الإسلام في ابن لهيعة فإننا نراه احتج بحديثه هذا في مواضع من فتاواه[3]، وما ذلك إلا أنه يرى صحته أو حسنه. والعلم عند الله.

---

(١) مجمع الزوائد (١٠/١٥٩).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/٢٦).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٠١، ١١٠، ٣٠٣، ٣٢٩).

١٦ ـ باب قول الله تعالى: ﴿حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير﴾

وعن النواس بن سمعان ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أراد الله تعالى أن يوحي بالأمر تكلم بالوحي**. . .» الحديث.

أخرجه ابن خزيمة[١]، وابن أبي حاتم[٢]، وابن الأعرابي[٣]، والآجري[٤]، وابن أبي عاصم[٥]، والبغوي[٦]، وابن جرير[٧]، والبيهقي[٨]، وأبونعيم[٩].

من طريق نعيم بن حماد ثنا الوليد بن مسلم عن عبدالرحمن بن يزيد ابن جابر عن عبدالله بن أبي زكريا عن رجاء بن حيوة عن النواس بن سمعان ـ رضي الله عنه ـ به.

وقد أعل بعلتين: ضعف نعيم بن حماد. والوليد بن مسلم موصوف بالتدليس الشديد وقد عنعن.

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/٣٤٨) رقم ٢٠٦.
(٢) عزاه إليه الحافظ ابن كثير في تفسيره (٣/٥١٦).
(٣) المعجم لابن الأعرابي رقم ٨٨٣.
(٤) الشريعة للآجري ص٢٩٤.
(٥) السنة لابن أبي عاصم (١/٢٢٧) رقم ٥١٥.
(٦) تفسير البغوي (٣/٥٥٧).
(٧) تفسير ابن جرير (١٠/٣٧٣).
(٨) الأسماء والصفات للبيهقي (١/٣٢٦).
(٩) الحلية لأبي نعيم (٥/١٥٢).

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ليس هذا الحديث بالتام عن الوليد بن مسلم رحمه الله»اهـ[١].

وقال الذهبي:

«وقال أبوزرعة الدمشقي: عرضت على دحيم حديثاً حدثناه نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم عن ابن رجاء عن ابن أبي زكريا عن رجاء بن حيوة عن النواس ابن سمعان«**إذا تكلم الله بالوحي**»؟ فقال دحيم: لا أصل له»اهـ[٢].

قلت: إسناده ثقات غير نعيم بن حماد فقد اختلف فيه أهل العلم، فوثقه بعضهم وضعفه البعض الآخر، ولما نقل الحافظ ابن حجر كلام الناس فيه قال:

«وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم. وقال أبوأحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه وقد مضى أن ابن عدي تتبع ما وهم فيه، فهذا فصل القول فيه»اهـ[٣].

قلت: وقول ابن عدي فيه هذا نصه:

«قد أثنى عليه قوم، وضعفه قوم، وكان ممن يتصلب في السنة.. وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً»اهـ باختصار[٤].

وهذا الحديث لم يذكره في عامة ما أنكر عليه، فدل على أنه مستقيم. ومما يؤيد استقامته وصحته أن إمام الأئمة ابن خزيمة استدل به على إثبات صفة

---

(١) تفسير ابن كثير (٥١٦/٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٢٦٨/٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٦٣/١٠).

(٤) الكامل لابن عدي (٢٤٨٥/٧).

تكلم الله بالوحي وشدة خوف السموات منه . . الخ ، في كتابه التوحيد وإثبات صفة الرب عز وجل . وقد ذكر في مقدمته أنه يصف الله بما وصف به نفسه في محكم التنزيل ، وبما صح ، وثبت عن نبينا ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إليه ﷺ»اهـ.

وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح وقد وثق ، وتكلم فيه من لم يسم بغير قادح معين ، وبقية رجاله ثقات»اهـ. [1] .

واستدل به الحافظ في الفتح وسكت عنه ولو كان ضعيفاً عنده ما سكت عليه[2] .

وأما تدليس الوليد بن مسلم فيجاب عنه بأنه قد صرح بالتحديث عند أبي نعيم ، وهذا لفظه .

قال أبونعيم : حدثنا سليمان بن أحمد ثنا يحيى بن عثمان وبكر بن سهل ، قالا : ثنا نعيم بن حماد ، قال : ثنا الوليد بن مسلم ثنا عبدالرحمن بن أبي يزيد ابن جابر . . إلى آخر السند المذكور .

سليمان بن أحمد هو الطبراني الإمام الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة .

ويحيى بن عثمان هو ابن صالح السهمي المصري / تقدم قول الهيثمي فيه أنه تكلم فيه من لم يسم بغير قادح / وقال الحافظ في التقريب : صدوق لينه بعضهم . وقرينه بكر بن سهل هو الدمياطي . قال الذهبي في المغني : متوسط وضعفه النسائي .

وبهذا اتضح أن السند حسن . والله أعلم .

---

(١) مجمع الزوائد (٧/ ٩٥) .

(٢) فتح الباري (٨/ ٥٣٨) .

والحديث أخرجه أبوداود من حديث عبدالله بن مسعود مختصراً، فقال:
«حدثنا أحمد بن أبي سريج الرازي: وعلي بن الحسين بن إبراهيم وعلي بن مسلم، قالوا: حدثنا أبومعاوية، حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ:
«إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا، فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى إذا جاءهم جبريل فزِّع عن قلوبهم، قال: فيقولون: ياجبريل، ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحق، الحق»[1] وإسناده صحيح رجاله ثقات مسلم هو ابن صبيح أبوالضحى.

---

(١) سنن أبي داود (٥/١٠٥) رقم ٤٧٣٨.

٢١ـ باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانا تعبد من دون الله

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال:

«لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسرج».

أخرجه أحمد[١]، وأبوداود الطيالسي[٢]، وابن أبي شيبة[٣]، وابن الجعد[٤]، والطبراني[٥]، والخطيب البغدادي[٦]، والحاكم[٧]، والبيهقي[٨]، وأبوداود[٩].

من طريق شعبة عن محمد بن جحادة، قال: سمعت أباصالح عن ابن عباس. . . به.

وأخرجه النسائي[١٠]، والترمذي[١١]، والبغوي[١٢]، والبيهقي[١٣].

---

(١) مسند الإمام أحمد (١/٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧).
(٢) مسند الطيالسي ص٣٥٧ رقم ٢٧٣٣.
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣/٣٤٤).
(٤) مسند ابن الجعد ص٢٢٤ رقم ١٥٠٠.
(٥) الكبير للطبراني (١٢/١٤٨) رقم ١٢٧٢٥).
(٦) تاريخ بغداد (٨/٧٠) رقم ٤١٤٨.
(٧) المستدرك (١/٣٧٤).
(٨) الكبرى للبيهقي (٤/٧٨).
(٩) سنن أبي داود (٣/٥٥٨) رقم ٣٢٣٦).
(١٠) سنن النسائي الصغرى (٤/٩٤).
(١١) سنن الترمذي (٢/١٣٦) رقم ٣٢٠.
(١٢) شرح السنة (٢/٤١٦) رقم ٥١٠.
(١٣) الكبرى للبيهقي (٤/٧٨).

من طريق عبدالوارث بن سعيد عن محمد بن جحادة به.

وقد أعِلَ بأبي صالح وهو باذام مولى أم هانيء، وهو ضعيف، وأنه لم يثبت له سماع من ابن عباس.

وأجيب بأنه حسنه وصححه واحتج به طائفة من أهل العلم.

قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن.

وقال البغوي: هذا حديث حسن. وصححه ابن حبان، واستدركه الحاكم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«بل ثبت عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج**»[١].

واحتج به ابن قدامة على عدم جواز اتخاذ السرج على القبور[٢].

واحتج به ابن القيم على تحريم زيارة النساء القبور، ولعن المتخذين عليها المساجد والسرج[٣].

ورمز لصحته السيوطي[٤]. وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح[٥].

وقد اختلف مخرجو هذا الحديث في المراد بأبي صالح. فقال الترمذي: «أبوصالح هذا هو مولى أم هانيء بنت أبي طالب واسمه باذان، ويقال: باذام أيضاً».

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣١/٢٠٦).

(٢) المغني لابن قدامة (٣/٤٤٠).

(٣) تهذيب السنن لابن القيم (٤/٣٤٧) رقم ٣١٠٦، والهدي النبوي (١/٥٢٥).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٥/٢٧٤) رقم ٧٢٧٦.

(٥) شرح المسند لأحمد شاكر رقم ٢٠٣٠، ٢٦٠٣، ٢٩٨٦، ٣١١٨، وتعليقه على سنن الترمذي (٢/١٣٧) رقم ٣٢٠.

وقال الحاكم: أبوصالح هذا ليس بالسمان المحتج به إنما هذا باذان، ولم يحتج به الشيخان.

وقال ابن حبان: أبوصالح هذا اسمه ميزان بصري ثقة وليس بصاحب محمد بن السائب الكلبي».

إلا أن ابن الجعد صرح بأنه مولى أم هانيء، حيث قال:

حدثنا علي بن مسلم نا أبوداود نا شعبة عن محمد بن جحادة قال: سمعت أباصالح مولى أم هانيء، وكان قد كبر، عن ابن عباس به. وأبوداود هذا هو الطيالسي وقد أخرجه كما مرَّ ولم يصرح بشيء!

وعلى فرض أن المراد به باذام ـ وهو الراجح عندي؛ لتصريح ابن الجعد به ـ فنرى هل ما نسب إليه من الضعف قادح أم لا؟ وذلك بواسطة قول أهل الجرح والتعديل فيه.

فإذا نظرنا نجد أنهم قد اختلفوا فيه. فَنُقِلَ تضعيفُه عن الإمام البخاري والنسائي وعبدالحق الإشبيلي، وأن ابن مهدي تركه.

ونُقِلَ توثيقُه عن ابن معين ويحيى بن سعيد القطان والعجلي وابن شاهين وأن ابن القطان الفاسي أنكر على عبدالحق تضعيفه له[1].

وعلى هذا فالضعف الذي نسب إليه لا يقدح في حديثه لوجوه:

الوجه الأول: أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:

«وأما أبوصالح، فقد قال يحيى بن سعيد القطان: لم أر أحداً من أصحابنا ترك أباصالح مولى أم هانيء، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له، كما عرف من عادة شعبة، وتركُ ابن مهدي له لا يعارض ذلك؛ فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل والرجال

(١) انظر ميزان الاعتدال (١/٢٩٦) رقم ١١٢١، وتهذيب التهذيب (١/٤١٦) ومعرفة الثقات للعجلي (١/٢٤٢) رقم ١٣٨ والثقات لابن شاهين ص٤٧ رقم ١٢٥.

من ابن مهدي؛ فإن أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله... إلى أن قال: فإذا كان الجارح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسراً، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق...
وحديث مثل هذا يدخل في الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء، فإذا صححه من صححه كالترمذي وغيره، ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر، كان أقل أحواله أن يكون من الحسن»اهـ بتصرف[١].

الوجه الثاني: أنه قد اختلف فيه إماما الجرح والتعديل: يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي رحمهما الله، وإذا اختلفا في الراوي نزل عن درجة الصحيح إلى الحسن. يقول الذهبي في هذين الإمامين ما نصه:
«الطبقة الثالثة: عبدالرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً، وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد ـ والله ـ يندمل جُرْحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً، وضعفا آخرين»اهـ.[٢].

الوجه الثالث: أن إمام الصنعة يحيى بن معين فَصَّلَ في حاله، فقال ابن أبي حاتم:
«نا أبوبكر بن أبي خيثمة ـ فيما كتب إليَّ ـ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبوصالح مولى أم هانيء ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس»اهـ[٣]. وهذا ليس من رواية الكلبي عنه، فيكون لا بأس به. وقال أحمد شاكر فيه:

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤/ ٣٥٠).
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٦٧.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣٢).

«والحق أنه ثقة ليس لمن ضعفه حجة، وإنما تكلموا فيه من أجل التفسير الكثير المروي عنه، والحمل في ذلك على تلميذه محمد بن السائب الكلبي.

وقد ادعى ابن حبان أنه لم يسمع من ابن عباس. وهذه غلطة عجيبة منه؛ فإن أباصالح تابعي قديم روى عن مولاته أم هانيء، وعن أخيها علي ابن أبي طالب وعن أبي هريرة، وكلهم أقدم من ابن عباس وأكبر»اهـ[١].

الحاصل أن كل وجه من هذه الوجوه الثلاثة يقتضي تحسين إسناد باذان لهذا الحديث، فكيف وقد تظاهرت وتضافرت على ذلك؟!

وأما جزم ابن حبان بأن المراد بأبي صالح هو ميزان فوجهه أن ميزاناً وباذاناً كل منهما من طبقة واحدة ويرويان عن ابن عباس، ويروي عنهما محمد ابن جحادة. وعلى فرض أنه ميزان فالحديث صحيح، فقد تقدم توثيق ابن حبان له، وقال فيه ابن معين: ثقة مأمون[٢].

هذا، ولما ذكر الحافظ المزي طرق هذا الحديث في تحفته زَادَ قائلاً:

«ورواه أبومنصور الحسن بن السكين البلدي، عن يعلى بن عباد البصري، عن شعبة، والحسن بن أبي جعفر، والحسن بن دينار، وأبي الربيع السمان، ومحمد بن طلحة بن مصرف، عن محمد بن جحادة عن أبي صالح السمان، عن ابن عباس»اهـ.[٣]

البلدي ذكره ابن حبان في الثقات[٤]. ويعلى بن عباد قال الذهبي: ضعفه الدارقطني[٥] اهـ.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[٦].

وأبوصالح السمان اسمه ذكوان ثقة ثبت.

---

(١) شرح المسند (٣/٣٢٣) رقم ٢٠٣٠.
(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٣٨٥).
(٣) تحفة الأشراف (٤/٣٦٨).
(٤) الثقات لابن حبان (٨/١٧٨).
(٥) ميزان الاعتدال (٤/٤٥٧) رقم ٩٨٣٦.
(٦) الثقات لابن حبان (٩/٢٩١).

٢٢ـ باب ما جاء في السحر

وعن جندب مرفوعاً «حد الساحر ضربة بالسيف».

أخرجه الترمذي[١]، والدارقطني[٢]، والطبراني[٣]، وابن عدي[٤]، والجصاص[٥]، والحاكم[٦]، والبيهقي[٧]، والبغوي[٨]، وابن الأثير[٩]، والمزي[١٠].

من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن البصري عن جندب الخير ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان قد تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه غريب صحيح.

---

(١) سنن الترمذي (٤/ ٦٠) رقم ١٤٦٠.
(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١١٤).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (٢/ ١٦١) رقم ١٦٦٥.
(٤) الكامل لابن عدي (١/ ٢٨٢).
(٥) أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥٤).
(٦) المستدرك (٤/ ٣٦٠).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٣٦).
(٨) مصابيح السنة للبغوي (٢/ ٥٣٤) رقم ٢٦٧٦.
(٩) أُسْد الغابة لابن الأثير (١/ ٣٠٥).
(١٠) تهذيب الكمال للمزي (٥/ ١٤٨).

ووافقه الذهبي. ورمز لصحته السيوطي [١]. وحسنه البغوي. وخالفهم آخرون فضعفوه:

قال ابن العربي: حديث ضعيف [٢]. وقال الحافظ ابن حجر: فيه ضعف [٣].

وقال البيهقي: إسماعيل بن مسلم ضعيف.

وقال الترمذي:

«هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث».

قال الحافظ ابن كثير معقباً عليه:

«قلت: قد رواه الطبراني من وجه آخر عن الحسن عن جندب مرفوعاً. والله أعلم» اهـ[٤].

قلت: ورواية الطبراني له جاءت بالسند التالي:

«حدثنا محمد بن يوسف التركي ثنا محمد بن الحسن بن سيار ثنا خالد العبد عن الحسن عن جندب عن النبي ﷺ قال: **«حد الساحر ضربة بالسيف»** [٥].

ولا يفرح بهذا الوجه إن كان خالد العبد هو خالد بن عبدالرحمن العبد؛ وذلك أنه قال فيه الحافظ الذهبي: واهٍ تركوه [٦].

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/٣٧٦) رقم ٣٦٨٨.

(٢) عارضة الأحوذي (٦/٢٤٦).

(٣) فتح الباري (١٠/٢٣٦).

(٤) تفسير ابن كثير (١/١٣٧).

(٥) المعجم الكبير للطبراني (٢/١٦١) رقم ١٤٦٦.

(٦) المغني في الضعفاء للذهبي رقم ١٨٥٦.

قلت: وحديث إسماعيل بن مسلم هذا جاء مرفوعاً متصلاً، وذلك برواية أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عنه وهي هذه.

وجاء عنه عن الحسن البصري أيضاً مرفوعاً مرسلاً، فقد أخرج عبدالرزاق(١) ومن طريقه ابن حزم(٢) عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل ابن مسلم عن الحسن، قال النبي ﷺ: «**حد الساحر ضربة بالسيف**».

هذا وقد ذكر له الحافظ ابن حجر وجهين أيضاً عن الحسن عن جندب الخير مرفوعاً فقال:

«روى الترمذي من طريق الحسن عن جندب بن كعب، قال: حد الساحر ضربة بالسيف. ورجح أنه موقوف. أخرج الطبراني حديث حَدُّ الساحر في ترجمة جندب بن عبدالله البجلي. والصواب أنه غيره، وقد رواه ابن قانع والحسن بن سفيان من وجهين عن الحسن عن جندب الخير أنه جاء إلى ساحر فضربه بالسيف حتى مات. وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول. فذكره»اهـ(٣).

ولم أقف على إسناد هذين الوجهين. والظاهر أنهما صالحان للاحتجاج؛ لأن الحافظ احتج بهما على وهم الطبراني المذكور.

فهذا الحديث جاء من طرق أربع - كما رأيت -:

الأولى: طريق إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف عند أهل العلم إلا أن أباحاتم الرازي قال: هو ضعيف الحديث ليس بمتروك يكتب حديثه(٤).

والثانية: طريق خالد العبد وهو متروك.

---

(١) مصنف عبدالرزاق (١٠/ ١٨٤) رقم ١٨٧٥٢.

(٢) المحلى لابن حزم (١٣/ ٤٧٢).

(٣) الإصابة (١/ ٢٥٠) رقم ١٢٢٧.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩٩) رقم ٦٦٩.

والثالثة والرابعة: احتج بهما الحافظ ولم يتعقبهما بشيء.

قال المناوي:

«وأشار مغلطاي إلى أنه وإن كان ضعيفاً يتقوى بكثرة طرقه، وقال: خرجه جمع منهم البغوي الكبير والصغير والطبراني والبزار، ومن لا يحصى كثرة»اهـ[1].

قلت: ومما يؤيد قوته وأن له أصلاً، صحة قتل جندب الخير للساحر، وأمر عمر بن الخطاب بقتل كل ساحر وساحرة.

أما قتل جندب للساحر، فأخرجه البخاري[2] والدارقطني[3]، والطبراني[4]، والبيهقي[5]، وابن مندة[6]

من طريق هشيم بن بشير أنبأ خالد الحذاء عن أبي عثمان النهدي، عن جندب أنه قتل ساحراً كان عند الوليد بن عقبة. ثم قال: ﴿ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾.

خالد الحذاء، قال الحافظ في التقريب: ثقة يرسل. وقال الإمام أحمد: لم يسمع من أبي عثمان النهدي شيئاً[7].

قلت: لم أقف على تاريخ مولده، وأما وفاته ففي سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة للهجرة ووفاة أبي عثمان سنة خمس وتسعين للهجرة. أي بين الوفاتين ٤٧ سنة، فالمعاصرة ممكنة والبلد واحد، فبلد خالد الشام ثم البصرة،

---

(١) فيض القدير للمناوي (٣/٣٧٧) رقم ٣٦٨٨.

(٢) التاريخ الكبير (٢/٢٢٢) رقم ٢٢٦٨.

(٣) سنن الدارقطني (٣/١١٤).

(٤) المعجم الكبير (٢/١٧٧) رقم ١٧٢٥.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٨/١٣٦).

(٦) كما في تهذيب تاريخ دمشق (٣/٤١٣).

(٧) جامع التحصيل للعلائي ص١٧١ رقم ١٦٩، وتهذيب التهذيب (٣/١٢٢).

وبلد أبي عثمان الكوفة ثم البصرة، ومما يؤيد سماعه منه أن عاصماً الأحول البصري مات سنة ١٤١ أو ١٤٢هـ، وقد سمع من أبي عثمان بدليل قول شعبة: «عاصم أحب إلي من قتادة في أبي عثمان النهدي لأنه أحفظهما».

طريق أخرى، قال البخاري:

«حدثنا موسى، قال: ثنا عبدالواحد عن عاصم عن أبي عثمان: قتله جندب ابن كعب»[1].

رجاله رجال الصحيح. موسى هو ابن إسماعيل المنقري ثقة ثبت وعبدالواحد هو العبدي ثقة. وعاصم هو الأحول ثقة.

طريق أخرى، قال الحاكم:

أخبرنا أبوعبدالرحمن محمد بن عبدالله بن أبي الوزير التاجر أنبأ أبوحاتم محمد ابن إدريس الحنظلي بالري ثنا محمد بن عبدالله الأنصاري ثنا الأشعث ابن عبدالملك عن الحسن أن أميراً من أمراء الكوفة دعا ساحراً يلعب بين يدي الناس فبلغ جندباً، فأقبل بسيفه واشتمل عليه، فلما رآه ضربه بسيفه، فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس، لن تراعوا إنما أردت الساحر. فأخذه الأمير فحبسه فبلغ ذلك عثمان[2] فقال: بئس ما صنعا، لم يكن ينبغي لهذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحراً يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا أن يعاتب أميره بالسيف»[3].

رجاله ثقات ما خلا شيخ الحاكم فلم أقف له على ترجمة.

طريق أخرى أخرج البيهقي من طريق عبدالله بن وهب أخبرني ابن

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٢٢) رقم ٢٢٦٨.

(٢) في الأصل «سلمان» ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) المستدرك (٤/ ٣٦١).

لهيعة عن أبي الأسود، أن الوليد بن عقبة كان بالعراق يلعب بين يديه ساحر. . . الحديث[١].

إسناده قوي. ابن لهيعة، وإن كان فيه مقال إلا أن رواية عبدالله ابن وهب عنه صحيحة.

ومن هذه الطرق الصحيحة نعلم أنه صح وثبت عن جندب الخير قَتْلُ الساحر، ولهذا قال الترمذي: والصحيح عن جندب موقوف، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

وأما أمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بقتل كل ساحر وساحرة، فأخرجه أحمد[٢]، والبخاري[٣]، وأبوداود[٤]، وابن أبي شيبة[٥]، وعبدالرزاق[٦]، وسعيد بن منصور[٧]، وعبدالله بن الإمام أحمد[٨]، والبيهقي[٩]، وابن حزم[١٠]، وأبوعبيد[١١].

من طريق سفيان بن عيينة قال: سمعت عمرو بن دينار سمع بجالة ابن عبدة يقول: كنت كاتباً لجَزْءِ بن معاوية عم الأحنف بن قيس، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة: أن اقتلوا كل ساحر، وربما قال سفيان: وساحرة. وفرقوا

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨/١٣٦).

(٢) مسند الإمام أحمد (١/١٩٠).

(٣) صحيح البخاري (٤/٦٢) باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب.

(٤) سنن أبي داود (٣/٤٣١) رقم ٣٠٤٣).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/١٣٦) رقم ٩٠٣١.

(٦) مصنف عبدالرزاق (١٠/١٨٠) رقم ١٨٧٤٦.

(٧) سنن سعيد بن منصور (٢/٩٠) رقم ٢١٨٠).

(٨) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله ص٤٢٧ رقم ١٥٤٢.

(٩) سنن البيهقي (٨/١٣٦) ومعرفة السنن والآثار (١٢/٢٠٣) رقم ١٦٤٥٦.

(١٠) المحلى لابن حزم (١٣/٤٧٣).

(١١) الأموال لأبي عبيد ص٣٦ رقم ٧٧.

بين كل ذي محرم من المجوس وانهوهم عن الزمزمة، فقتلنا ثلاثة(*) سواحر، وجعلنا نفرق بين الرجل وبين حريمته في كتاب الله، وصنع جَزْءُ طعاماً كثيراً، وعرض السيف على فخذه، ودعا المجوس، فألقوا وِقْرَ بغل أو بغلين من وَرِق، وأكلوا من غير زمزمة، ولم يكن عمر أخذ. وربما قال سفيان: قبل الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر. وقال أبي: قال سفيان: حج بجالة مع مصعب سنة سبعين».

هذا لفظ أحمد. والباقون بنحوه، غير البخاري فإنه اقتصر منه على الجزء الذي يدل على الترجمة ـ كعادته ـ وهي:

«باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب». وهذا لفظه: «حدثنا علي ابن عبدالله حدثنا سفيان قال: سمعت عمراً قال: كنت جالساً مع جابر بن زيد وعمرو بن أوس، فحدثهما بجالة سنة سبعين عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج زمزم. قال: كنت كاتباً لجَزْء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرّقوا بين كل ذي محرم من المجوس. ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر»اهـ.

وبهذا يعلم عمق فهم المصنف رحمه الله لعلم الحديث حيث جزم بأن البخاري أخرجه في صحيحه سنداً ومتناً؛ لأن الأمر بقتل الساحر ثابت في كتاب عمر هذا بلا ريب، إلا أن البخاري رحمه الله ساق منه ما يناسب أخذ الجزية، كعادته المعروفة من تقطيع الحديث واختصاره.

وأخرجه عبدالرزاق[1] ومن طريقه ابن حزم[2] عن معمر بن راشد عن عمرو بن دينار به.

---

(١) مصنف عبدالرزاق (١٠/ ١٨٠، ١٨٤) رقم ١٨٧٤٦، ١٨٧٥٦.

(٢) المحلى لابن حزم (١٣/ ٤٧٣).

(*) هكذا لفظ «ثلاثة» عند أحمد وأبي داود وعند الباقين «ثلاث» وهو الموافق لقواعد اللغة.

وأخرجه عبدالرزاق أيضاً من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار به[1].

الحاصل أن عمر رضي الله عنه أمر بقتل الساحر - كما ترى - قاطعاً بجوازه بلا تردد، وهو آنذاك الخليفة على المسلمين، فدل ذلك على أن قتل الساحر مستقر عند الصحابة، وأن له حكم الرفع؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه.

وهذا مما يؤيد صحة حديث جندب المرفوع «**حد الساحر ضربة بالسيف**»، والعلم عند الله.

الزمزمة: صوت خفي لا يكاد يفهم كما في النهاية لابن الأثير (٢/٣١٣).

---

(١) مصنف عبدالرزاق (١٠/١٧٩، ١٨١) رقم ١٨٧٤٥، ١٨٧٤٨.



٢٥ـ باب بيان شيء من أنواع السحر

قال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر ثنا عوف عن حيان بن العلاء، حدثنا قطن بن قبيصة عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ قال: «**إن العيافة والطرق والطيرة من الجبت**»... الخ.

أخرجه أحمد[١]، وأبوداود[٢]، والنسائي[٣]، وابن حبان[٤]، والطحاوي[٥]، والحربي[٦]، وأبوعبيد[٧]، وعبدالرزاق[٨]، وابن سعد[٩]، وابن أبي شيبة[١٠]، والطبراني[١١]، والبغوي[١٢]، والدولابي[١٣]، والخطيب

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٤٧٧) و(٥/٦٠).

(٢) سنن أبي داود (٤/٢٢٨) رقم ٣٩٠٧.

(٣) سنن النسائي الكبرى (٦/٣٢٤) رقم ١١١٠٨.

(٤) صحيح ابن حبان (١٣/٥٠٢) رقم ٦١٣١.

(٥) شرح معاني الآثار (٤/٣١٢).

(٦) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٣/١١٧٧).

(٧) غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٤٥).

(٨) مصنف عبدالرزاق (١٠/٤٠٣) رقم ١٩٥٠٢.

(٩) الطبقات لابن سعد (٧/٣٥).

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة (٩/٤٢) رقم ٦٤٥٤.

(١١) المعجم الكبير للطبراني (١٨/٣٦٩) رقم ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٥.

(١٢) شرح السنة للبغوي (١٢/١٧٧) رقم ٣٢٥٦ والتفسير (١/٤٤١).

(١٣) الكنى للدولابي (١/٨٦).

البغدادي[١]، وأبونعيم[٢]، والبخاري[٣]، والبيهقي[٤]، والمزي[٥].

كلهم من طريق عوف عن حيان بن العلاء حدثني قطن بن قبيصة عن أبيه قبيصة بن مخارق أنه سمع النبي ﷺ. . . . الحديث.

ووقع في سنده اضطراب شديد؛ وذلك أنه اختلف الرواة في شيخ عوف هذا:

فجاء عند أبي داود «حيان بن العلاء».

وجاء عند ابن حبان: «حيان بن مخارق أبوالعلاء».

وجاء عند أحمد «حيان أبوالعلاء».

وجاء عند الحربي «حيان بن عمير». وجاء غير ذلك.

وهذا الاختلاف يدل على أن الراوي لم يضبط، وعدم ضبطه دليل على ضعفه.

والحديث صححه ابن حبان، ورمز لصحته السيوطي[٦]. وسكت عنه أبوداود فهو صالح عنده. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إسناده حسن[٧] وكذلك قال النووي[٨]. وقال المصنف: إسناده جيد.

قلت: عوف هذا هو ابن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري، قال فيه الحافظ في التقريب: ثقة.

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/٤٢٥).

(٢) أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/١٥٨).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/١٧٤) رقم ٧٨٢.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٨/١٣٩)، والآداب ص١٨٣ رقم ٤٧٠.

(٥) تهذيب الكمال (٧/٤٧٥) و(٢٣/٦١٦).

(٦) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/٣٩٥) رقم ٥٧٤١.

(٧) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥/١٩٢).

(٨) رياض الصالحين باب النهي عن إتيان الكهان رقم ١٦٧٠.

ورواه عنه من الثقات الحفاظ أحد عشر رجلاً، أو أكثر، وهم: روح ابن عبادة ومحمد بن جعفر غندر عند أحمد.

ويحيى بن سعيد القطان عند أحمد أيضاً وأبي داود.

والمعتمر بن سليمان عند النسائي.

وعبدالله بن المبارك عند الطحاوي.

ومعمر بن راشد عند عبدالرزاق والبغوي والخطيب البغدادي، والطبراني.

وإسحاق الأزرق عند أبي عبيد.

ومروان بن معاوية عند أبي عبيد أيضاً وابن أبي شيبة.

وهوذة بن خليفة عند ابن سعد وأبي نعيم والطبراني والمزي.

وسفيان الثوري عند الطبراني.

وحماد بن سلمة عنده أيضاً.

وحماد بن زيد عند ابن حبان.

وأما حيان فالصواب. أنه ابن عمير أبوالعلاء؛ لوجوه:

الوجه الأول: أنه نص عليه هوذة بن خليفة كما عند إبراهيم الحربي. وهوذة قال فيه ابن أبي حاتم:

«قال أبوعبدالله أحمد بن حنبل: ما أضبط هذا الأصم ـ يعني هوذة ـ عن عوف، أرجو أن يكون صدوقاً، سألت أبي عن هوذة بن خليفة فقال: صدوق»اهـ[1].

الوجه الثاني: أنه نص الحافظ المزي والحافظ ابن حجر في ترجمة «حيان بن عمير

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/١١٩).

أبي العلاء» على أنه يروي عن قطن بن قبيصة. ويروي عنه عوف الأعرابي.

الوجه الثالث: أن المحشي للتاريخ الكبير للبخاري نقل عن ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل أنه قال:

«وقال بعضهم: حيان بن عمير، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: هو ابن عمير - فيما ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عنهما».

وفي تهذيب المزي ما ملخصه كما في تهذيبه لابن حجر (٣/٦٨)... إلى أن قال: وقال إسحاق بن منصور: عن أحمد ويحيى ليس هو ابن عمير... كذا في الكتابين عن ابن منصور عن أحمد ويحيى «ليس هو ابن عمير». والذي في نسختنا من كتاب ابن أبي حاتم بدون كلمة «ليس» كما مرَّ، وقد تقدمت ترجمة حيان بن عمير أبي العلاء رقم «٢٠٥» فلا يبعد أن يكون وقع في رواية «عن حيان أبي العلاء»، فتصحف فصار «عن حيان بن العلاء». والله أعلم» اهـ باختصار[1].

قلت: مصدر قول أحمد وابن معين هذا هو كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وقد جاء هكذا:

«وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: [ليس - ٤] هو ابن عمير، فيما ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عنهما» اهـ بحروفه[2].

فجاء لفظ «ليس» بين حاجزين. ثم عُلِقَ عليه برمز «م». قال محققه العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليمني رحمه الله: إن الكتاب طبع عن أصول ثلاثة:

الأصل الأول: نسخة مراد ملا، وقال: إنها جيدة ورمز لها بـ «د».

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/٥٧) رقم ٢١٢ ترجمة حيان.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٢٤٨).

والأصل الثاني: نسخة دار الكتب المصرية ووصفها بأنه يكثر فيها التحريف ورمز لها بـ«م».

والأصل الثالث: نسخة مكتبة كوبريلي، ووصفها بأنها جيدة، ورمز لها بـ«ك».

وقال:

«وما وضع من المتن بين حاجزين هكذا [ ] فهو زيادة في بعض النسخ، وفي آخر الزيادة رقم يشير إلى الحاشية التي تتعلق به واقتصرت في تلك الحواشي على قولي مثلاً «من م» أعني أنها زيادة من المصرية. . .» الخ اهـ[1].

وبهذا اتضح أن لفظ «ليس» في قول أحمد وابن معين زيادة من النسخة المصرية الموصوفة بكثرة التحريف وقد انفردت بهذه الزيادة، فخالفت النسختين الموصوفتين بالجودة، حيث لم توجد فيهما هذه اللفظة.

والموصوف بالجودة أوثق وأضبط مما لا يوصف بها.

وعلى هذا فتكون هذه الزيادة منكرة لمخالفتها ما هو أوثق وأضبط وأكثر. والعلم عند الله.

ومن هنا فلا يبعد أن يكون مصدر الحافظ المزي والحافظ ابن حجر هو هذه النسخة المصرية.

وأما ما جاء من أنه ابن مخارق كما عند ابن حبان فلم يظهر توجيهه، اللهم إلا أن يكون وهماً من إبراهيم بن الحجاج السامي، فقد ذكر الحافظ في التقريب أنه ثقة يهم قليلاً. والله أعلم.

الحاصل أن حيان راوي هذا الحديث هو ابن عمير أبوالعلاء، وقد وثقه النسائي وابن سعد وابن حبان كما في ترجمته من تهذيب التهذيب.

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

وعليه فالحديث صحيح الإسناد. والعلم عند الله.

قال المصنف رحمه الله:

وللنسائي من حديث أبي هريرة **«من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه»** قلت: تقدم تخريجه في باب ما جاء في الرقى والتمائم وأن إسناده حسن.



٢٨ـ باب ما جاء في التطير

ولأبي داود بسند صحيح عن عقبة[١] بن عامر قال: ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال:

«أحسنها الفأل. . .» الحديث.

أخرجه أبوداود[٢]، والبيهقي[٣] من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن عامر القرشي قال: ذكرت. . . الحديث.

وأخرجه ابن السني[٤]، والبيهقي أيضاً[٥] من طريق الأعمش عن حبيب ابن أبي ثابت عن عروة بن عامر به.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عروة هذا:

«أخـرج حديثه أحمد ووقع في رواية: القرشي، وابن شاهين ووقع في رواية: الجهني وبذلك جزم العسكري وأخرجه أبوداود أيضاً كلهم من طريق حبيب ابن أبي ثابت عن عروة بن عامـر قال: ذكرت الطيرة عند النبي ﷺ فقال: أحسنها الفأل ولا ترد مسلماً. . . الحديث»اهـ[٦].

---

(١) هكذا في الأصل والصواب: عروة كما جاء في مصادره.

(٢) سنن أبي داود (٤/٢٣٥) رقم ٣٩١٩.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٨/١٣٩).

(٤) عمل اليوم والليلة لابن السني ص١٤٥ رقم ٢٩٣.

(٥) الجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٣/٣٧١) رقم ١١٢٨.

(٦) الإصابة لابن حجر (٢/٤٧٦) رقم ٥٥٢٠.

وقد أعل بعلتين، إحداهما: حبيب بن أبي ثابت كثير التدليس ولم يصرح بالسماع. والثانية: الاختلاف في صحبة عروة بن عامر.

قلت: الحديث سكت عنه أبوداود، وقد قال في المقدمة: «ذكرت الصحيح، وما يشبهه وما يقاربه».

وقال النووي:

«حديث صحيح، رواه أبوداود بإسناد صحيح»اهـ[١].

وتقدم أن المصنف رحمه الله صحح سنده.

وأورده الحافظ ابن حجر محتجاً به على جواز الفأل وسكت عنه[٢].

وأما حبيب بن أبي ثابت فهو ابن قيس الأسدي الكوفي ثقة ثبت حجة صدوق.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حبيب بن أبي ثابت صدوق ثقة»[٣].

وقال الذهبي: «قال ابن معين: ثقة حجة فقيل ليحيى: ثبت؟ قال: نعم!»اهـ[٤].

وقال ابن عدي: «وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته وصحة حديثه» اهـ[٥].

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث»[٦].

---

(١) رياض الصالحين ص٦٣١ باب النهي عن التطير رقم ١٦٧٧.

(٢) فتح الباري (١٠/٢١٤).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٠٨) رقم ٤٩٥.

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/٢٩٠).

(٥) الكامل لابن عدي (٢/٨١٥).

(٦) معرفة الثقات للعجلي (١/٢٨١) رقم ٢٥٧.

وأما نسبة التدليس إليه فقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «وكان مدلساً»[١].

وقال ابن خزيمة: «حبيب بن أبي ثابت مدلس ونسب إلى الدارقطني أنه وصفه بذلك[٢].

ويكفي جواباً عن عنعنة حبيب هذا أن الإمام الدارقطني الذي وصفه بالتدليس والذي انتقد أحاديث في صحيح البخاري، وصحيح مسلم والذي له اليد الطولى في معرفة علل الحديث قد صحح لحبيب مع العنعنة خبر «علي أقضانا وأبيّ أقرأنا»[٣].

قلت: وذلك أن عدالته وصدقه وصحة حديثه وثبوته فيه وكونه حجة يعطينا دليلاً قوياً على أن الأصل في حديثه الصحة والاستقامة وعليه، فالواجب البقاء على هذا الأصل، ما لم يأت دليل ينقل عنه. والعلم عند الله.

وأما الاختلاف في صحبة عروة بن عامر فنعم قد اختلف فيه أهل العلم. قال يحيى بن معين: ليست له صحبة[٤].

وقال المزي: ولا صحبة له[٥].

قال الحافظ ابن حجر: «وقد جزم أبوأحمد العسكري بأن رواية عروة ابن عامر هذه عن النبي ﷺ مرسلة، وكذلك البيهقي في الدعاء.

واستدل أبوموسى على ذلك بقول أبي حاتم عن عروة بن عامر: روى عن ابن عباس وعبيدة بن رفاعة.. روى عنه حبيب بن أبي ثابت. قال

---

(١) الثقات لابن حبان (٤/١٣٧).

(٢) التوحيد (١/٨٧) رقم ٥٢.

(٣) العلل للدارقطني (٢/٨٦) رقم ١٢٨.

(٤) تاريخ ابن معين (٢/٤٠١) رقم ٢٨١٥.

(٥) تحفة الأشراف (٧/٢٩٥) رقم ٩٨٩٩.

الحافظ: وليست دلالة ذلك بواضحة، فلا يلزم من كونه يروي عن الصحابة بل التابعين أن لا يكون صحابياً.

ثم قال الحافظ: قال الباوردي: له صحبة.

وقد ذكره الحافظ في القسم الأول من الصحابة الذين وردت صحبتهم بطريق الرواية عنهم أو عن غيرهم سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو وقع ذكرهم بما يدل على صحبتهم بأي طريق كان ـ كما نبه على ذلك في المقدمة من الإصابة.

وقال: أخرج أبوداود له ما يشعر بأنه صحابي عنده»اهـ بتصرف[1].

قلت: وكذلك صنيع ابن السني فقد جاء في روايته له:

«عن عروة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: سئل النبي ﷺ عن الطيرة. . . الخ».

قال الحافظ: «قلت: أثبت غير واحد له صحبة، وشك فيه بعضهم. وروايته عن بعض الصحابة لا تمنع أن يكون صحابياً والظاهر أن رواية حبيب عنه منقطعة»اهـ[2].

هكذا استظهر الحافظ رحمه الله أن رواية حبيب عنه منقطعة ولم أدر ما دليله؟!

وعندي أن الظاهر اتصالها؛ لوجوه:

الأول: أن حبيباً توفي عام ١١٩هـ أو ١٢٢هـ. قال الحافظ الذهبي رحمه الله: وهو من أبناء الثمانين[3].

---

(١) الإصابة للحافظ ابن حجر (٢/ ٤٧٦) رقم ٥٥٢٠.

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩١).

أي فيكون مولده في حدود الأربعين للهجرة، فهو قديم.

الوجه الثاني: أن حبيباً سمع من عائشة رضي الله عنها وقد توفيت عام ٥٧هـ، ومن عبدالله بن عباس وقد توفي عام ٦٨هـ قال الإمام علي بن المديني رحمه الله:

«حبيب بن أبي ثابت لقي ابن عباس، وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ»اهـ[١].

الوجه الثالث: أن الأصل تصديق حبيب في خبره؛ لكونه ثقة ثبتاً صدوقاً حجة صحيح الحديث كما تقدم قريباً.

الوجه الرابع: أنه لم يثبت ـ فيما أعلم ـ دليل يمنع الاتصال، والله أعلم.

قال المصنف:

«ولأحمد من حديث ابن عمرو «**من ردته الطيرة عن حاجته**...» الحديث.

أخرجه أحمد[٢]، والطبراني[٣]، وابن السني[٤].

من طريق عبدالله بن لهيعة أنا ابن هبيرة عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ردته الطيرة**...» الحديث.

وقد أعل هذا الحديث بعبد الله بن لهيعة، وذلك لضعفه، وقد فسر الأئمة ضعفه، فوصفوه بسوء الحفظ والتدليس والاختلاط والاضطراب والنكارة، فهو ضعيف في باديء أمره وفي آخره، قبل الاختلاط وبعده، روى عنه العبادلة أم لم يرووا عنه»اهـ.

---

(١) علل الحديث لعلي بن المديني ص٩٢.

(٢) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٢٠).

(٣) قاله الهيثمي في المجمع (٥/ ١٠٥).

(٤) عمل اليوم والليلة رقم ٢٩٢.

قلت: صححه طائفة من أهل العلم.

قال الهيثمي: «فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»اهـ[١]. ورمز لحسنه السيوطي[٢]. وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح[٣]. وقال الألباني: إسناده صحيح[٤]. وقال الدوسري: صحيح[٥].

وقال محقق عمل اليوم والليلة لابن السني: صحيح.

وأما ابن لهيعة فالناس فيه طرفان ووسط، فطائفة ضعفته، وطائفة وثقته، وأخرى فصلت في حاله.

فأما المضعفة له فمنهم ما يلي:

قال البخاري: «ثنا الحميدي عن يحيى بن سعيد، أنه كان لا يراه شيئاً»[٦]. وكان عبدالرحمن بن مهدي لا يحمل عنه قليلاً ولا كثيراً[٧]. وقال ابن معين: ضعيف الحديث[٨].

وأما الموثقة له فمنهم ما يلي:

قال الآجري:

«سمعت أباداود يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة

---

(١) مجمع الزوائد (٥/١٠٥).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/١٣٦) رقم ٨٧٠١.

(٣) شرح المسند لأحمد شاكر (١٢/١٠) رقم ٧٠٤٥.

(٤) الصحيحة للألباني (٣/٥٤) رقم ١٠٦٥).

(٥) النهج السديد للدوسري ص١٦٣ رقم ٣٢٨.

(٦) الضعفاء الصغير للبخاري رقم ١٩٠.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/١٤٦) رقم ٦٨٢.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/١٤٧) رقم ٦٨٢.

بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه، وحدث عنه أحمد بحديث كثير»اهـ[١].

وقال أبوالطاهر بن السرح: سمعت ابن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث، فحدثه به، فقال له الرجل: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال: حدثني - والله - الصادق البار: عبدالله بن لهيعة.

قال أبوالطاهر: «وما سمعته يحلف بمثل هذا قط»اهـ[٢].

وقال ابن شاهين:

«وقال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة ورفع به، وقال فيما روي عنه من الأحاديث ووقع فيها تخليط يطرح ذلك التخليط»اهـ[٣].

وقال ابن عدي:

«وحديثه أحاديث حسان... وقد حدث عنه الثقات: الثوري وشعبة ومالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد..»اهـ باختصار[٤].

وأما المتوسطون فيه فمنهم ما يأتي:

قال قتيبة بن سعيد:

«قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح؟!

فقلت: لأنا نكتب من كتاب ابن وهب ثم نسمعه من ابن لهيعة[٥].

وقال ابن رجب:

وروي عن أحمد أنه قال: سماع العبادلة من ابن لهيعة عندي صالح: عبدالله ابن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالله بن المبارك»[٦].

(١) تهذيب الكمال للمزي (١٥/٤٩٤).
(٢) الكامل لابن عدي (٤/١٤٦٣)، وتهذيب الكمال للمزي (١٥/٤٩٥).
(٣) الثقات لابن شاهين ص١٢٥ رقم ٦٢٥.
(٤) الكامل لابن عدي (٤/١٤٧٠).
(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١٣٩) والسير للذهبي (٨/١٧).
(٦) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١٣٨).

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن مهدي يقول: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه[١].

وقال ابن أبي حاتم:

«سئل أبوزرعة عن ابن لهيعة، سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منها. وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط وليس ممن يحتج بحديثه»[٢].

وقال عبدالغني بن سعيد الأزدي:

«إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ[٣]. وذكر الساجي وغيره مثله[٤].

وقال ابن حبان:

«سمعت محمد بن محمود النسائي يقول: سمعت على بن سهيل النسائي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: من سمع من ابن لهيعة قديماً فسماعه صحيح قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين فقال: من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح».

وقال أيضاً:

«وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء» اهـ[٥].

وقال الحاكم أبوعبدالله:

---

(١) السير للذهبي (٨/١٥).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/١٤٧).
(٣) تهذيب التهذيب (٥/٣٧٣).
(٤) تهذيب التهذيب (٥/٣٧٣).
(٥) المجروحون لابن حبان (٢/١١، ١٢).

«هو أحد الأئمة، إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»اهـ[1].

وقال الذهبي: «أعرض أصحاب الصحاح عن رواياته، وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ، والقداماء فهو أجود»اهـ[2].

فالحق أن عبدالله بن لهيعة إمام ثقة في نفسه إلا أنه خفيف الضبط، ويقبل التلقين فتقع المناكير في حديثه. ومثل هذا يتوقف في حديثه وينظر فيه، فإن رواه عنه الذين سبروا حاله وكتبوا عن أصله كالعبادلة الثلاثة: ابن المبارك وابن وهب والمقرئ فالرواية بذلك صحيحة، وإن لم يكن كذلك فالرواية ضعيفة كما حقق ذلك الأئمة: ابن مهدي وأبوزرعة وأحمد وقتيبة بن سعيد والأزدي والساجي وأصحاب ابن حبان والذهبي وغيرهم.

وهذا الحديث قد رواه عبدالله بن وهب عند ابن السني، ولفظه: أخبرنا أبويحيى الساجي ثنا أحمد بن سعيد الهمداني حدثنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة.. به.

وعلى هذا فالسند صحيح إن شاء الله تعالى جرياً على هذا الضابط.

قال المصنف رحمه الله:

«وله من حديث الفضل ابن عباس «**إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك**» أي خرجه أحمد. وهذا لفظه:

«ثنا حماد بن خالد قال: ثنا ابن علاثة عن مسلمة الجهني قال: سمعته يحدث عن الفضل بن عباس، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يوماً فبرح ضبي، فمال في شقه فاحتضنته، فقلت: يارسول الله، تطيرت! قال:

«**إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك**»[3].

---

(١) المستدرك (٢/ ٣٩٠).

(٢) السير للذهبي (٨/ ١٤).

(٣) مسند الإمام أحمد (١/ ٢١٣).

قال الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد:

«هكذا رواه أحمد، وفي إسناده نظر، وقرأت بخط المصنف:

«فيه رجل مختلف فيه، وفيه انقطاع أي بين مسلمة وبين الفضل»[1] اهـ.

وقال ابن مفلح:

رواه أحمد من رواية محمد بن عبدالله بن علاثة وهو مختلف فيه، وفيه انقطاع»اهـ[2].

وقال الساعاتي: «لم أقف عليه لغير الإمام أحمد وسنده ضعيف لانقطاعه؛ فإن مسلمة الجهني لم يدرك الفضل بن عباس. والله أعلم»اهـ[3].

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص٣٨٦.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/٣٧٧).

(٣) بلوغ الأماني شرح الفتح الرباني (١٧/١٩٩).

٣١ ـ باب قول الله تعالى : ﴿ ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ﴾

«وعن ابن عباس قال: «من أحب في الله وأبغض في الله. . .» الأثر، رواه ابن جرير».

لم أقف عليه عند ابن جرير، وعزاه السيوطي لابن أبي شيبة والحكيم الترمذي في نوادر الأصول وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أحب في الله وأبغض في الله وعاد في الله ووال في الله؛ فإنما تنال ولاية الله بذلك ثم قرأ ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون﴾ الآية»اهـ[١]. هكذا مختصراً.

وأخرجه ابن المبارك بطوله:

قال: أخبرنا سفيان عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال:

«أحب لله وأبغض لله. . .» الأثر[٢].

وليث هو ابن أبي سليم وفيه مقال.

وأخرجه أبونعيم من طريق حماد بن زيد وزائدة بن قدامة وزهير ابن معاوية وسفيان الثوري قالوا: عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال لي النبي ﷺ:

«**أحب في الله وأبغض في الله. . .**»الخ. بنحو حديث ابن عباس عند ابن المبارك[٣].

---

(١) الدر المنثور للسيوطي (٨/٨٧).

(٢) الزهد لابن المبارك ص١٢٠ رقم ٣٥٣.

(٣) الحلية لأبي نعيم (١/٣١٢).

وأخرجه الطبراني من طريق سفيان عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال لي: أحب في الله . . . الأثر[١].

هكذا والظاهر أنه غير موقوف؛ لأن لفظه مثل لفظ رواية الجماعة ومعهم سفيان، فلعله سقط منه لفظ: «النبي ﷺ» من بعض النساخ. والله أعلم.

فالحـديث عند ابن المبارك وأبي نعيم والطبراني مداره على ليث بن أبي سليم. وقد قال ابن عدي بعد أن أخرج له عدة أحاديث:

«له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف يكتب حديثه»اهـ[٢].

قلت: ليث لم يتفرد به، بل قد تابعه عليه الأعمش، قال أبونعيم: «ورواه الحسن بن الحـر وفضيل بن عياض وجرير وأبومعاوية في آخرين عن ليث. ورواه الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر نحوه»اهـ.

وله شاهدان صحيحان:

الأول: جاء من حديث أبي أمامة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال:

«من أحب في الله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان».

أخرجه أبوداود[٣]، والطبراني[٤]، والبيهقي[٥]، والبغوي[٦]، وأبوالقاسم الإصبهاني[٧].

---

(١) الكبير للطبراني (١٢/٤١٧) رقم ١٣٥٣٧.
(٢) الكامل لابن عدي (٦/٢١٠٨).
(٣) سنن أبي داود (٥/٦٠) رقم ٤٦٨١.
(٤) الكبير للطبراني (٨/١٥٩) رقم ٧٦١٣، ٧٧٣٧، ٧٧٣٨.
(٥) سنن البيهقي (٣/١١)، والاعتقاد ص٨٢.
(٦) شرح السنة للبغوي (١٣/٥٤) رقم ٣٤٦٩.
(٧) الترغيب والترهيب (١/٤٥) رقم ٣٢.

من طريق يحيى بن الحارث الذماري عن القاسم بن عبدالرحمن الدمشقي عن أبي أمامة به.

القاسم بن عبدالرحمن قد اختلف فيه أهل العلم بين موثق ومضعف إلا أنه قال فيه أبوحاتم الرازي: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء» اهـ[1].

وهذا الحديث رواه عنه يحيى بن الحارث الذماري وهو ثقة قاله الحافظ في التقريب. وقد رمز لصحته السيوطي[2]، وقال الألباني في صحيح أبي داود: صحيح.

والثاني: جاء من حديث معاذ بن أنس الجهني ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ:

«من أعطى لله تعالى، ومنع لله، وأحب لله وأبغض لله وأنكح لله فقد استكمل إيمانه».

أخرجه أحمد[3]، والترمذي[4]، والحاكم[5].

من طريق عبدالله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب أبي يحيى عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: . . . الحديث.

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

وأخرجه أحمد أيضاً:

«ثنا حسن ثنا ابن لهيعة عن زبان عن سهل بن معاذ، به»[6].

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٣٢٤).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٢٩) رقم ٨٣٠٨.

(٣) مسند الإمام أحمد (٣/٤٤٠).

(٤) سنن الترمذي (٤/٦٧٠) رقم ٢٥٢١.

(٥) المستدرك (٢/١٦٤).

(٦) مسند الإمام أحمد (٣/٤٣٨).



٣٢ـ باب قول الله تعالى: ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافوني إن كنتم مؤمنين﴾

عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «**إن من ضعف اليقين أن ترضي الناس بسخط الله وأن تحمدهم على رزق الله...**» الحديث.

أخرجه أبونعيم[1]، والبيهقي[2].

من طريق محمد بن مروان السدي عن عمرو بن قيس الملائي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري به.

قال البيهقي: محمد بن مروان ضعيف. وقال أبونعيم: غريب من حديث عمرو تفرد به علي بن محمد بن مروان عن أبيه.

وقال الحافظ في التقريب: متهم بالكذب.

وقال سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب: إسناده ضعيف، ومعناه صحيح. وكذلك قال عبدالرحمن بن حسن في شرح هذا الحديث.

وأخرجه البيهقي[3]، من طريق جعفر بن شعيب الشاشي حدثنا أبوحُمَة حدثنا أبوقرة عن سفيان بن سعيد عن منصور بن المعتمر عن خيثمة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، أنه قال:

«**لا تُرضِينَّ أحداً بسخط الله، ولا تحمدن أحداً على فضل الله ولا تذمن أحداً**

---

(١) الحلية لأبي نعيم (٥/١٠٦) و(١٠/٤١).

(٢) الجامع لشعب الإيمان (١/٥٢٥، ٥٢٦) رقم ٢٠٣.

(٣) الجامع لشعب الإيمان (١/٥٢٧) رقم ٢٠٤.

على ما لم يؤتك الله، فإن رزق الله لا يسوقه إليك حرص حريص، ولا يرده عنك كره كاره، وإن الله عز وجل بقسطه وعدله جعل الروح والراحة والفرح في الرضا واليقين، جعل الهم والحزن في السخط والشك».

قال محقق الجامع لشعب الإيمان: إسناده حسن.

قلت: خيثمة هو ابن عبدالرحمن بن أبي سبرة الكوفي ثقة يرسل، قال فيه الإمام أحمد: لم يسمع من ابن مسعود[1]. وقد مات سنة ٨٠هـ، وابن مسعود مات سنة ٣٢هـ أي فيكون بين الوفاتين ٤٨ سنة. والشاشي ذكره الخطيب في تاريخه ولم يذكر فيه تعديلاً ولا تجريحاً[2].

وأخرجه البيهقي أيضاً[3]، وابن أبي الدنيا[4] موقوفاً على ابن مسعود من طريق الحسن بن الصباح حدثنا سفيان عن أبي هارون قال: قال ابن مسعود: «الرضا أن لا ترضي الناس بسخط الله...» الخ.

قال محقق الجامع لشعب الإيمان: رجاله ثقات اهـ.

قلت: وهو كما قال. إلا أن أبا هارون وهو الحناط ذكره الحافظ في الطبقة السادسة. والطبقة السادسة على اصطلاحه كما في المقدمة ـ لم يثبت لها لقاء أحد من الصحابة ثم مثل بابن جريج.

وعلى هذا يكون السند منقطعاً.

وأخرجه الطبراني[5]، وأبونعيم[6] من طريق خالد بن يزيد العمري ثنا

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص٥١ رقم ٧٥.

(٢) تاريخ بغداد (٧/١٩٥).

(٣) الجامع لشعب الإيمان (١/٥٢٨) ٢٠٥.

(٤) اليقين لابن أبي الدنيا ص٦٢ رقم ٣٢.

(٥) المعجم الكبير للطبراني (١٠/٢٦٦) رقم ١٠٥١٤.

(٦) الحلية لأبي نعيم (٤/١٢١) و(٧/١٣٠).

سفيان الثوري وشريك بن عبدالله، وسفيان بن عيينة عن سليمان الأعمش عن خيثمة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال:

«**لا ترضين أحداً بسخط الله...**» الحديث.

قال أبونعيم: غريب من حديث الثوري ومن حديث الأعمش تفرد به خالد بن يزيد العمري.

وقال الهيثمي:

«فيه خالد بن يزيد العمري، واتهم بالوضع»[١].

قال محقق الجامع لشعب الإيمان:

«ولكن لم يتفرد به فقد تابعه أبوقرة عن الثوري، وتابع منصور الأعمش فبذلك يرتفع الحديث من الضعف إلى درجة الحسن»اهـ.

قلت: والمتهم بالوضع لا يعتد به ولا بما يرويه إلا أنه لا يسوغ الحكم على ما يرويه بالوضع ـ كما حكم الألباني[٢] وغيره على حديث أبي سعيد الخدري به ـ لوجهين:

الأول: أن الحديث جاء من طريقين عند البيهقي ليس فيهما ضعيف ولا متهم كما عرفت.

الثاني: أن ابن عراق قال:

قال السخاوي: بل مجرد اتهام الراوي بالكذب مع تفرده لا يسوغ الحكم بالوضع؛ ولذا جعله شيخنا ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ نوعاً مستقلاً وسماه المتروك، وفسره بأن يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة. قال: وكذا من عرف بالكذب.

في كلامه، وإن لم يظهر وقوعه منه في الحديث، وهو دون الأول. اهـ.

---

(١) مجمع الزوائد (٤/ ٧١).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٣/ ٦٧٤) رقم ١٤٨٢.

وخرج بقوله: «من يتهم بالكذب» من عرف بالكذب في الحديث، وروى حديثاً لم يروه غيره فإنا نحكم على حديثه ذلك بالوضع إذا انضمت قرينة تقتضي وضعه، كما صرح به الحافظ العلائي وغيره اهـ[١].

قلت: وقال السخاوي أيضاً في انتقاد العلماء لابن الجوزي في حكمه على أحاديث حسان بل صحاح في موضوعاته:

«والموقع له في استناده في غالبه، لضعف راويه الذي رمي بالكذب مثلاً، غافلاً عن مجيئه من وجه آخر، وربما يكون اعتماده في التفرد قول غيره ممن يكون كلامه فيه محمولاً على النسبي، هذا مع أن مجرد تفرد الكذاب بل الوضاع ـ ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر تام الاستقراء غير مستلزم لذلك، بل لابد معه من انضمام شيء مما سيأتي، ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذي منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم» اهـ[٢].

---

(١) تنزيه الشريعة لابن عراق (١/ ١٠) المقدمة.

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٥٥).

٣٦ - باب ما جاء في الرياء

وعن أبي سعيد مرفوعاً: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟ قالوا: بلىٰ يارسول الله، قال: الشرك الخفي يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل**» رواه أحمد.

أخرجه أحمد[1]، وابن ماجه[2]، وابن عدي[3]، والبيهقي[4]، والحاكم[5].

من طريق كثير بن زيد عن ربيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: . . . الحديث.

وقد ضعف هذا الحديث بـ«كثير بن زيد بأنه ليس بالقوي وبـ«ربيح بن عبدالرحمن بأن أحمد قال فيه: ليس بمعروف وقال البخاري: منكر الحديث.

قلت: قد صححه عدد من أهل العلم، وإليك أقوالهم:

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي فقال: صحيح.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٠).

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١٤٠٦) رقم ٤٢٠٤.

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ١٠٣٤).

(٤) الجامع لشعب الإيمان (١٢/ ٢٠٢) رقم ٦٤١٣.

(٥) المستدرك (٤/ ٣٢٩).

وقال البوصيري: «هذا إسناد حسن، كثير بن زيد وربيح بن عبدالرحمن مختلف فيهما»[١].

وصدره المنذري بلفظ: «عن»[٢]. وقال الألباني: صحيح[٣]. وقال ابن باز: صحيح[٤]. وقال محقق الجامع لشعب الإيمان: إسناده لا بأس به.

وأما كثير بن زيد وهو الأسلمي فقد اختلف في حاله، فقال يحيى ابن معين: ليس بذاك القوي[٥]. وقال علي بن المديني: هو صالح وليس بالقوي[٦]. وقال أبوحاتم الرازي: صالح ليس بالقوي يكتب حديثه[٧]. وقال النسائي: ضعيف[٨]. وقيل غير ذلك.

ووثقه آخرون. فقال يحيى بن معين في رواية: ثقة ومرة قال: ليس به بأس[٩]. وقال أحمد: ما أرى به بأساً[١٠].

وقال ابن عدي: ولم أر بحديثه بأساً، وأرجو أنه لا بأس به[١١].

وقال أبوزرعة الرازي: صدوق فيه لين[١٢]. وقال ابن عمار الموصلي:

---

(١) مصباح الزجاجة (٣/٢٩٦) رقم ٤٢٠٤.
(٢) الترغيب والترهيب (١/٤٧) رقم ٤٥.
(٣) صحيح الترغيب والترهيب رقم ٢٧، وصحيح الجامع الصغير رقم ٢٦٠٤.
(٤) فتح المجيد رقم ٣٢٧.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/١٥١).
(٦) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ص٩٥ رقم ٩٧.
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/١٥١).
(٨) كتاب الضعفاء والمتروكين ص٢٠٦ رقم ٥٣٠.
(٩) الكامل لابن عدي (٦/٢٠٨٧).
(١٠) تهذيب التهذيب (٨/٤١٣).
(١١) الكامل لابن عدي (٦/٢٠٨٩).
(١٢) الجرح والتعديل (٧/١٥١).

ثقة[١]. وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

قلت: وأعدل الأقوال فيه إن شاء الله ـ قول أبي زرعة والحافظ ابن حجر أنه صدوق فيه لين.

وعليه فيكون حديثه حسناً لذاته.

وأما ربيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد فقد اختلف فيه أيضاً.

قال الترمذي: قال البخاري: منكر الحديث[٣].

وقال أحمد بن حنبل: ليس بمعروف[٤].

وقال المنذري: قال محمد بن عبدالله بن عمار: ثقة[٥].

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به[٦]. وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فقد تعارض فيه الجرح والتعديل، وقد نص الحافظ الذهبي على قاعدة تعارض الجرح والتعديل بقوله:

«وإذا ضَعَّفَ رجلًا، فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهو الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/٤١٣).
(٢) الثقات لابن حبان (٧/٣٥٤).
(٣) علل الترمذي الكبير (١/١١٣).
(٤) الكامل لابن عدي (٣/١٠٣٤).
(٥) الترغيب والترهيب للمنذري (٦/٣٤٢).
(٦) الكامل لابن عدي (٣/١٠٣٥).
(٧) الثقات لابن حبان (٦/٣٠٩).

ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب»اهـ[١].

وأما قول الإمام البخاري رحمه الله: إنه منكر الحديث، وقد قال الذهبي رحمه الله في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي: أن ابن القطان نقل عن البخاري أنه قال: «كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه».

فهذا العموم الذي نقله ابن القطان ليس على إطلاقه بدليل أن العقيلي قال في ترجمة: «جعفر بن الحارث الواسطي»: حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: جعفر بن الحارث الواسطي أبوالأشهب عن منصور في حفظه شيء يكتب حديثه. وقال في موضع آخر: جعفر بن الحارث أبوالأشهب الواسطي منكر الحديث»اهـ[٢]. وقال الحافظ: في ترجمة المذكور: «وقال العقيلي: منكر الحديث في حفظه شيء يكتب حديثه. قاله البخاري»[٣].

ولأن ربيح بن عبدالرحمن وثقه ابن عمار، وابن حبان، ونفى البأس عنه ابن عدي، وهو مقبول عند الحافظ ابن حجر، والمقبول عنده هو من لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ـ كما نص عليه هو في المقدمة. أضف إلى هذا تصحيح الحاكم لحديثه وكذا الذهبي وابن باز والألباني، وكذا تحسين المنذري والبوصيري. ولو كانت الرواية عنه لا تحل لما وثقه من وثقه ولما صحح حديثه من صححه أو حسنه فالحاصل أن الحديث حسن إن شاء الله. أضف إلى هذا أن له شاهداً صحيحاً جاء من حديث جابر بن عبدالله ورافع بن خديج. فأما حديث رافع بن خديج فأخرجه الطبراني[٤] بقوله:

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٥٩.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/١٨٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/٨٩).

(٤) الكبير للطبراني (٤/٢٥٣) رقم ٤٣٠١.

حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا عبدالله بن شبيب ثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني عبدالعزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال:

«**إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر**». قالوا: يارسول الله: وما الشرك الأصغر؟ قال: «**الرياء يقال لمن يفعل ذلك: إذا جاء الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون، فاطلبوا ذلك عندهم**».

قال المنذري: «رواه الطبراني بإسناد جيد عن محمود بن لبيد عن رافع ابن خديج، وقيل: إن حديث محمود هو الصواب دون ذكر رافع بن خديج فيه. والله أعلم»[1].

وأخرجه أحمد[2]، والبيهقي[3] من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد قال: قال رسول الله ﷺ:

«**إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر...**» الحديث.

وأخرجه أيضاً من طريق يزيد بن الهاد عن عمرو عن محمود بن لبيد أن رسول الله ﷺ قال... فذكره[4].

فأسقط عاصم بن عمر كما ترى!

---

(١) الترغيب والترهيب (١/ ٤٩).

(٢) مسند الإمام أحمد (٥/٤٢٨، ٤٢٩).

(٣) الجامع لشعب الإيمان (١٢/ ٢٠١) رقم ٦٤١٢.

(٤) مسند أحمد (٥/٤٢٨).

قال المنذري : إسناده جيد[١] . وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح[٢] .

وأما حديث جابر بن عبدالله فأخرجه ابن خزيمة[٣] والبيهقي[٤] من طريق سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد قال :

«خرج النبي ﷺ فقال : «**أيها الناس ، إياكم وشرك السرائر**» قالوا : يارسول الله وما شرك السرائر؟ قال : «**يقوم الرجل فيصلي ، فيزين صلاته ، جاهداً لما يرى من نظر الناس إليه فذلك شرك السرائر**» .

هذا لفظ ابن خزيمة . وأما البيهقي فعنده أنه رواه محمود عن جابر ابن عبدالله رضي الله عنهما بلفظ ابن خزيمة .

قال الألباني : حسن[٥] .

قلت : رجاله ثقات رجال الصحيح .

---

(١) الترغيب والترهيب للمنذري (١/٤٨) .

(٢) مجمع الزوائد (١/١٠٢) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٢/٦٧) رقم ٩٣٧ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٩١) .

(٥) صحيح الترغيب والترهيب (١/١٧) رقم ٢٨ .

٣٨ ـ باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرمه الله فقد اتخذهم أربابا من دون الله

وقال ابن عباس:

«يوشك أن تنزل عليكم حجارة منه السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبوبكر وعمر».

هذا الأثر بهذا اللفظ احتج به ابن القيم في إعلام الموقعين[1]، وفي الصواعق المرسلة[2]. ولم يعزه، ولم أقف على مصدره، ولكن معناه ثابت، فقد أخرج أحمد[3]، وابن عبدالبر[4] من طريق حجاج بن محمد ثنا شريك عن الأعمش عن الفضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:

«تمتع النبي ﷺ، فقال عروة بن الزبير: نهى أبوبكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول: قال النبي ﷺ، ويقول: نهىٰ أبوبكر وعمر»اهـ.

قال ابن مفلح:

«حديث حسن، ورواه في المختارة من طريقه»[5]. يعني طريق أحمد. قلت:

---

(١) إعلام الموقعين (٢/٢٣٨) وزاد المعاد (٢/١٩٥).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/١٠٦٣).

(٣) مسند أحمد (١/٣٣٧).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٩٦).

(٥) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٧٤).

شريك هو ابن عبدالله قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. إلا أن الأثر جاء من طريق آخر:

قال ابن عبدالبر: «وذكر عبدالرزاق قال: حدثنا معمر عن أيوب قال: قال عروة لابن عباس:

«ألا تتقي الله، ترخص في المتعة؟! فقال ابن عباس: سل أمك يا عرية، فقال عروة: أما أبوبكر وعمر فلم يفعلا. فقال ابن عباس:

«والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله. نحدثكم عن النبي ﷺ، وتحدثونا عن أبي بكر وعمر».

إسناده صحيح.

طريق أخرى، قال الطبراني:

حدثنا أحمد بن عبدالوهاب ـ هو ابن نجدة الحوطي ـ قال: حدثنا أبي قال: حدثنا محمد بن حِمْيَر عن إبراهيم بن أبي عبلة عن ابن أبي مليكة الأعمى عن عروة بن الزبير أنه أتى ابن عباس، فقال: يا ابن عباس طالما أضللت الناس! قال: وما ذاك يا عرية؟! قال الرجل يخرج محرماً بحج أو عمرة، فإذا طاف زعمت أنه قد حل. فقد كان أبوبكر وعمر ينهيان عن ذلك! فقال: أهما ـ ويحك ـ آثر عندك أم ما في كتاب الله وما سن رسول الله ﷺ في أصحابه وفي أمته؟!. فقال عروة: هما كانا أعلم بكتاب الله وما سن رسول الله ﷺ مني ومنك. قال ابن أبي مليكة: فخصمه عروة»[1].

قال الهيثمي: إسناده حسن[2].

وأخرج أبومسلم الكجي ـ كما قال ابن القيم[3] ـ عن سليمان بن حرب

---

(١) الأوسط للطبراني (١/٤٢) رقم ٢١.

(٢) مجمع الزوائد (٣/٢٣٤).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٠٦).

عن حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير، قال لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ تأمر الناس بالعمرة في هؤلاء العشر، وليس فيها عمرة؟! قال: أولا تسأل أمك عن ذلك؟ قال عروة: فإن أبابكر وعمر لم يفعلا ذلك، قال الرجل: من هاهنا هلكتم، ما أرى الله عز وجل إلا سيعذبكم إني أحدثكم عن رسول الله ﷺ وتخبروني بأبي بكر وعمر. قال عروة: إنهما والله كانا أعلم بسنة رسول الله ﷺ منك، فسكت الرجل»اهـ. رجاله رجال الصحيح.

وأورده الحافظ في المطالب العالية، وعزاه لإسحاق. وقال المعلق عليها: «في المسندة سنده صحيح»اهـ[1].

عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ هذه الآية: **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾** الآية. فقلت له: إنا لسنا نعبدهم. قال: أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟! فقلت: بلىٰ قال: فتلك عبادتهم». رواه أحمد والترمذي وحسنه»اهـ.

أخرجه الترمذي[2] والبخاري[3] والطبراني[4] وابن جرير[5] والبيهقي[6] والمزي[7]، من طريق عبدالسلام بن حرب الملائي عن غطيف بن أعين عن

---

(١) المطالب العالية (١/ ٣٦٠) رقم ١٢١٤.
(٢) سنن الترمذي (٥/ ٢٧٨) رقم ٣٠٩٥.
(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٠٦) رقم ٤٧١.
(٤) المعجم الكبير للطبراني (١٧/ ٩٢) رقم ٢١٨، ٢١٩.
(٥) تفسير ابن جرير (١٠/ ٣٥٤) رقم ١٦٦٤٦، ١٦٦٤٧، ١٦٦٤٨.
(٦) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١١٦).
(٧) تهذيب الكمال للمزي (٢٣/ ١١٩) رقم ٤٦٩٥.

مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم به وعزاه المصنف والحافظ ابن كثير لأحمد[١]. وقال السيوطي:

أخرج ابن سعد وعبد بن حميد والترمذي وحسنه وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبوالشيخ وابن مردويه والبيهقي في سننه.. فذكره[٢] وكذلك قال الشوكاني[٣] ونقل تحسين الترمذي له المباركفوري في تحفته[٤]. والذي وقفت عليه قوله فيه:

«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»اهـ. فلعل ذلك التحسين وقع في بعض النسخ. وقد حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:

«وهو حديث حسن طويل...»اهـ[٥].

وقال الألباني: حسن[٦]. وقال بشير عيون: حسن بشواهده[٧].

واحتج به الإمام ابن عبدالبر على فساد التقليد[٨].

قلت: غطيف بن أعين ذكره الدارقطني في الضعفاء[٩] وقال الذهبي في

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/٣٣٣).

(٢) الدر المنثور (٤/١٧٤).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٢/٣٥٥).

(٤) التحفة للمباركفوري (٨/٤٩٤).

(٥) الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٦٤.

(٦) صحيح سنن الترمذي (٣/٥٦) رقم ٣٣٠٦، وغاية المرام رقم ٦.

(٧) تحقيقه لمجموعة التوحيد ص٢٦٥.

(٨) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (٢/١٠٩).

(٩) الضعفاء والمتركون للدارقطني ص٣٥٤ رقم ٤٣١.

الكاشف: لينه بعضهم. وذكره ابن حبان في الثقات[١].

ويشهد له ما أخرجه عبدالرزاق[٢]، وابن جرير[٣]، والبيهقي [٤] وسفيان الثوري [٥]، وابن عبدالبر[٦] من طريق حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري سعيد بن فيروز الطائي عن حذيفة رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى:
﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا. كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه». أي موقوفاً عليه.

وحبيب بن أبي ثابت ثقة ثبت صدوق حجة، وقد صحح له الدارقطني مع العنعنة كما تقدم. وقد تابعه عطاء بن السائب عن أبي البختري عن حذيفة. قال ابن جرير:

حدثني بشر بن سويد قال: حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن حذيفة... فذكر نحوه[٧].

وعطاء صدوق اختلط إلا أن رواية السفيانين عنه قبل الاختلاط نص عليها ابن الكيال[٨].

وأبوالبختري ثقة ثبت إلا أن العلائي قال: إنه مرسل عن حذيفة[٩] وأخرجه ابن جرير أيضاً:

(١) الثقات لابن حبان (٧/٣١١).
(٢) تفسير عبدالرزاق (٢/٢٧٢).
(٣) تفسير ابن جرير (١٠/٣٥٤) رقم ١٦٦٤٩، ١٦٦٥٠، ١٦٦٥١، ١٦٦٥٣.
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/١١٦).
(٥) تفسير سفيان الثوري ص١٢٤ رقم ٣٣٣.
(٦) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٩).
(٧) تفسير ابن جرير (١٠/٣٥٥) رقم ١٦٦٥٨.
(٨) الكواكب النيرات ص٣٢٥ رقم ٣٢٧.
(٩) جامع التحصيل ص١٨٣ رقم ٢٤٢.

«حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ يقول: زينوا لهم طاعتهم»[1].

إسناده ضعيف رواته كلهم ضعفاء. إلا أن الحافظ ابن كثير جزم بأن ابن عباس وحذيفة قالا بذلك، وهذا نصه بعد إيراده لحديث عدي: «وهكذا قال حذيفة بن اليمان وعبدالله بن عباس وغيرهما في تفسير: **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾** أنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرموا»اهـ[2].

فالحاصل أن هذا الحديث ثابت وله أصل؛ وذلك لأمور:

الأول: أن حديث عدي في سنده غطيف بن أعين وقد ذكره الدارقطني في الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات.

الثاني: أنه خرجته مصادر ذكرها الحافظ ابن كثير والسيوطي كثيرة ولم نطلع على أسانيدها.

الثالث: أن حديث حذيفة صحيح إلا أن فيه إرسال أبي البختري وهو ثقة ثبت.

الرابع: حديث ابن عباس وفي سنده ضعاف. فهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً ويكون الحديث حسناً. والعلم عند الله.

---

(١) تفسير ابن جرير (١٠/ ٣٥٥) رقم ١٦٦٥٥.

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٣٤).

٣٩ـ باب قول الله تعالى: ﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ﴾ الآيات... الخ.

عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به**».

أخرجه ابن أبي عاصم[١]، والبغوي[٢]، والخطيب البغدادي[٣]، والحكيم الترمذي[٤]، وأبوالقاسم الأصبهاني[٥].

من طريق نعيم بن حماد نا عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن عقبة بن أوس عن عبدالله بن عمرو ابن العاص به.

وأخرجه أيضاً البيهقي قاله ابن مفلح[٦]. وقال المباركفوري: «الحديث أخرجه أيضاً أبونعيم في كتاب الأربعين، والطبراني وأبوبكر بن عاصم الأصبهاني والحكيم الترمذي وأبونصر السجزي في الإبانة وقال: حسن غريب

---

(١) السنة لابن أبي عاصم (١/ ١٢) رقم ١٥.

(٢) شرح السنة للبغوي (١/ ٢١٣) رقم ١٠٤، ومصابيح السنة (١/ ١٦٠) رقم ١٣١.

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٣٦٩).

(٤) نوادر الأصول ص٤٠٥.

(٥) الترغيب والترهيب (١/ ٤٤) رقم ٣٠.

(٦) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٧٣).

والخطيب. ونسبه الشيخ الألباني للحسن بن سفيان وابن عساكر، قال: أخرجاه في أربعينهما»اهـ[١].

وقال النووي:

«حديث حسن صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح»[٢].

درجة هذا الحديث عند أهل العلم.

١ - ذكره البغوي في الأحاديث الحسان.

٢ - وتقدم قول السجزي بأنه حسن غريب.

٣ - وتقدم قول النووي بأنه حديث حسن صحيح.

٤ - وقال الخطيب التبريزي: «حديث صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح»[٣]. وأقره علي القاري على ذلك[٤].

٥ - وقال ابن رجب:

«وقد خرج هذا الحديث الحافظ أبونعيم في كتاب الأربعين وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجياد الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقليه وخرجته الأئمة في مسانيدهم»اهـ[٥].

٦ - وقال سليمان بن عبدالله بن محمد:

«إسناده صحيح كما قال المصنف عن النووي[٦]، وكذلك قال عبدالرحمن ابن حسن[٧].

---

(١) مرعاة المفاتيح (١/٢٦٦).

(٢) الأربعين النووية الحديث الحادي والأربعون.

(٣) مشكاة المصابيح (١/٥٩) رقم ١٦٧.

(٤) مرقاة المفاتيح (١/٢٠٢).

(٥) جامع العلوم والحكم (٢/٣٩٣).

(٦) تيسير العزيز الحميد / الحديث نفسه.

(٧) فتح المجيد / الحديث نفسه.

٧ ـ وقال ابن مفلح:

«قال النووي: حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح»[1]. ولم يتعقبه.

٨ ـ وكذلك ساقه المصنف محتجاً به.

قال الحافظ ابن رجب:

«قلت: تصيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه:

منها: أنه حديث يتفرد به نعيم بن حماد المروزي. ونعيم هذا وإن كان وثقه جماعة من الأئمة وخرج له البخاري، فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون به الظن؛ لصلابته في السنة، وتشدده في الرد على أهل الأهواء، وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم ويشبه عليه في بعض الأحاديث، فلما كثر عثورهم على مناكيره حكموا عليه بالضعف... الخ.

ومنها: أنه اختلف على نعيم في إسناده فروي عنه عن الثقفي عن هشام وروي عنه عن الثقفي حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره. وعلى هذه الرواية فيكون شيخ الثقفي غير معروف عينه، وروي عنه عن الثقفي حدثنا بعض مشيختنا: حدثنا هشام أو غيره، فعلى هذه الرواية فالثقفي رواه عن شيخ مجهول، وشيخه رواه عن غير معين فتزداد الجهالة في إسناده.

ومنها: أن في إسناده عقبة بن أوس البصري، ويقال فيه: يعقوب ابن أوس أيضاً، وقد خرج له أبوداود والنسائي وابن ماجه حديثاً عن عبدالله ابن عمرو، ويقال: عبدالله بن عمر. وقد اضطرب في إسناده وقد وثقه العجلي وابن سعد وابن حبان، وقال ابن خزيمة: روى عنه ابن سيرين مع جلالته. وقال ابن عبدالبر: هو مجهول. وقال الغلابي في تاريخه: يزعمون أنه لم يسمع من

---

(١) الآداب الشرعية (٢/ ٧٣).

عبدالله بن عمرو. وإنما يقول: قال عبدالله بن عمرو. فعلى هذا تكون رواياته عن عبدالله بن عمرو منقطعة. والله أعلم» اهـ باختصار[١].

قلت: أما قول ابن رجب إن أئمة الحديث حكموا على نعيم بن حماد بعد بالضعف ففيه نظر ظاهر؛ وذلك لوجود الخلاف فيه عندهم. قال الحافظ ابن حجر:

قال النسائي: ليس بثقة، وأنه في حد ممن لا يحتج به، وأنه ضعفه. ونقل عن يحيى أنه يروي عن غير الثقات، ومرة قال: ليس بشيء وأنه ذمه. وقال أبوعروبة: هو مظلم الأمر. وقال ابن عدي: قال لنا ابن حماد - يعني الدولابي -: نعيم يروي عن ابن المبارك قال النسائي: ضعيف. وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب. قال ابن عدي: وابن حماد متهم فيما يقوله عن نعيم؛ لصلابته في أهل الرأي.

وقال أبوالفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب» اهـ.

ثم أجاب الحافظ عن اتهامه بذلك بما نصه:

«وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي واتهمه ابن عدي في ذلك وحاش الدولابي أن يُتّهَمَ، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه؛ فإنه مجهول متهم. وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: «قالوا». فلا حجة في شيء من ذلك؛ لعدم معرفة قائله. وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة وقد قال فيه الدارقطني: إمام في السنة كثير الوهم. وقال أبوأحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه. وقد مضى أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه. فهذا فصل القول فيه» اهـ.

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢ / ٣٩٤).

قلت: وقول ابن عدي فيه بعد أن ذكر الأحاديث التي وهم فيها هذا نصه:

«ولنعيم بن حماد غير ما ذكـرت وقد أثنى عليه قوم، وضعفه قوم، وكان ممن يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته. وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً»اهـ[1].

وعليه فهذا الحديث مستقيم عند ابن عدي؛ لأنه لم يذكره في منكرات نعيم.

ثم قال الحافظ ابن حجر: إن الإمام أحمد سئل عنه فقال: لقد كان من الثقات، وقال ابن معين: ثقة، ومرة قال: صدوق ثقة رجل صدق أنا أعرف الناس به كان رفيقي بالبصرة وروى عنه. وقال أبوحاتم: محله الصدق وروى عنه.

وقـال العجـلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ ووهم. وقال مسلمة بن قاسم: كان صدوقاً كثير الخطأ وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها» اهـ كلام الحافظ[2].

وقال الذهبي فيه:

«أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه»[3].

وذكره في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، وقال: حافظ وثقه أحمد وجماعة واحتج به البخاري... وقال أبوالفتح الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث. وكذلك ذكر أبوأحمد الابن عنه»اهـ باختصار[4].

---

(١) الكامل لابن عدي (٧/٢٤٨٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٤٥٩).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٤٦٧).

(٤) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد رقم ٣٤٧.

ثم قال في القول باتهامه بالوضع: «ما أظنه يضع»اهـ[1].

إذا تقرر هذا فهل يسوغ القول بأن أئمة الحديث حكموا عليه بالضعف مع وجود أقوالهم التي تنص على توثيقه وتعديله وإمامته وعلى رأسهم إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد وإمام الصنعة يحيى بن معين والإمام أبوحاتم الرازي ـ مع تشدد هذين في التوثيق ـ والعجلي وابن حبان والدارقطني والذهبي والحافظ ابن حجر، واحتجاج البخاري به؟!

وأما الاختلاف على نعيم بن حماد في إسناده فيجوز أن يقال: الرواية عنه عن الثقفي عن هشام بن حسان ـ وهو القردوسي ـ قد عينت شيخ الثقفي بلا شك ولا تردد.

وهـذه الرواية عند البغوي والخطيب البغدادي من طريق الحسن ابن سفيان النسـوي ـ وهـو حافظ ثبت كما نص عليه الذهبي[2] ـ وتابعه الحسن ابن شقيق عند الخطيب أيضاً وقد ذكره ابن حبان في الثقات[3] كلاهما قالا: نا محمد ابن الحسن الأعين أبوبكر ـ الحافظ الثقة قاله الذهبي[4] ـ نا نعيم بن حماد نا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عقبـة بن أوس عن عبـدالله بن عمرو بن العاص به. وهو كذلك عند البيهقي كما أورده ابن مفلح. فشيخ الثقفي هو هشام بن حسان القردوسي عند هؤلاء.

وأما الرواية الواردة بالشك بلفظ: «حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره ـ كما عند ابن أبي عاصم من طريق محمد بن مسلم بن وارة ـ وهو ثقة حافظ

---

(١) المغني في الضعفاء للذهبي رقم ٦٦٥٨.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/١٥٧).

(٣) الثقات لابن حبان (٦/١٦٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢/١١٩).

قاله الحافظ في التقريب ـ حدثنا نعيم بن حماد به، ففيها ذكر هشام بدون جزم به، ورواية محمد بن الحسن الأعين جاءت بالقطع من غير شك بأنه هو فتعاضدت الروايتان على تعيين شيخ الثقفي على أنه هشام. وعليه فلا اختلاف بين هاتين الروايتين.

وأما ما روى عن نعيم بن حماد عن الثقفي حدثنا بعض مشيختنا حدثنا هشام أو غيره فلم أقف على من رواها عن نعيم. وهي نفس رواية ابن وارة: «حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره»؛ وذلك أن قوله: «حدثنا هشام أو غيره» بدل من قوله: «حدثنا بعض مشيختنا» بلا ريب.

وأما قول ابن رجب عن ابن عبدالبر: «إن عقبة بن أوس السدوسي البصري هو مجهول ففيه نظر؛ لأنه قد وثقه أهل العلم، وروى عنه أئمة من كبار التابعين، ومثل هذا لا يقال: فيه مجهول، وإليك البيان:

قال العجلي: بصري تابعي ثقة[1]. وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[2]. وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقال الذهبي: وثق[4]. وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

قال السيوطي: «تثبت العدالة بتنصيص عدلين عليها[5]». وقد عد له خمسة من أهل العلم بالجرح والتعديل. والتعديل فرع عن المعرفة. وروى عنه من التابعين محمد بن سيرين، والقاسم بن ربيعة وعلى بن زيد بن جدعان.

---

(١) معرفة الثقات للعجلي رقم ١٢٦٠.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٥٤).

(٣) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٢٥).

(٤) الكاشف للذهبي رقم ٣٨٨٨.

(٥) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٨١).

وتقدم نقلُ ابن رجب عن ابن خزيمة أنه قال: روى عنه ابن سيرين مع جلالته.

وقد نص أهل العلم بالرجال على أن رواية عدلين عن المجهول ترفع عنه الجهالة قال النووي:

«وأقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين. ونقل ابن عبدالبر عن أهل الحديث نحوه»اهـ(١).

وأما قول الغلابي: يزعمون أنه لم يسمع من عبدالله بن عمرو ففيه نظر لوجوه:

الأول: أنه ليس له دليل إلا قوله: «وإنما يقول: قال عبدالله بن عمرو» وهذا دليل ضعيف جداً.

الثاني: أن الغلابي يقول: «يزعمون أنه لم يسمع منه» فَعَبَّر بالزعم، وإنما يقال: «زعموا» في حديث لا سند له ولا ثبت فيه، كما في حديث «بئس مطية الرجل زعموا» قاله ابن الأثير(٢).

الثالث: أنه ثبت لقيه لعبد الله بن عمرو. قال الخطيب البغدادي:

«أخبرنا أبوإسحاق إبراهيم بن مخلد بن جعفر المعدل، أخبرنا أبوعبدالله محمد ابن أحمد بن إبراهيم الحكيمي، حدثنا علي بن داود القنطري، حدثنا عبدالله ابن صالح كاتب الليث، حدثني الليث بن سعد / حدثني جرير بن حازم عن أيوب السختياني وعبدالله بن عون بن أرطبان وهشام بن حسان عن محمد ابن سيرين قال: حدثني عقبة بن أوس السدوسي، قال: كنا عند عبدالله بن عمرو ابن العاص في بيت المقدس فقال:

---

(١) تدريب الراوي (١/٤٠٢).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢/٣٠٣).

«أبوبكر الصديق الأمين، أصبتم اسمه، عمر الفاروق وأصبتم اسمه. . .» الحديث»ا. هـ[1].

رجاله ثقات رجال الصحيح غير كاتب الليث فمختلف في حاله: بعضهم ضعفه وبعضهم وثقه، قال أبوحاتم الرازي: صدوق أمين ما علمته[2]، وروى له البخاري في الصحيح نص عليه الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر في ترجمته عندهما.

وتوسط فيه آخرون فحسنوا حديثه. قال ابن أبي حاتم: سألت أبازرعة عنه فقال: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث»[3].

وقال الحافظ ابن حجر:

«وقال ابن القطان: هو حسن الحديث، ولم يثبت عليه ما يسقط حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن»اهـ[4].

الحاصل أن حديث: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه. . .**» الخ حسن أو صحيح سنداً ومتناً.

أما السند فقد أوضحناه وأما صحة المتن فيقول شارحُه سليمان ابن عبدالله في تيسير العزيز الحميد:

«قلت: ومعناه صحيح قطعاً وإن لم يصح إسناده، وأصله في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ وقوله ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ وغير

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤١) رقم ٣٨٠.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٨٧).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٨٧).
(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦٠).

ذلك من الآيات فلا يضر عدم صحة إسناده»اهـ.

قال المصنف:

«وقال الشعبي: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة... الأثر.

أخرجه ابن جرير[1]، والواحدي[2]، من طرق عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي قال: فذكره.

إسناده صحيح إلا أنه مرسل. وأخرجه البغوي معلقاً عن الشعبي[4].

وقال المصنف أيضاً:

وقيل: نزلت في رجلين اختصما فقال أحدهما: نترافع... الخ. أخرجه الواحدي[5]، والبغوي[4] معلقاً عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: نزلت في رجلين من المنافقين... الخ.

وإسناده واهٍ. فيه الكلبي متهم بالكذب قاله الحافظ في التقريب.

وقد أخرج الطبراني ، والواحدي[6].

من طريق أبي اليمان حدثنا صفوان بن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان أبوبردة الأسلمي كاهناً يقضي بين اليهود فيما يتنافرون إليه. فتنافر إليه ناس من المسلمين فأنزل الله عز وجل: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى

---

(١) تفسير ابن جرير (٥/١٥٥) رقم ٩٨٩٦، ٩٨٩٧، ٩٨٩٨.

(٢) أسباب النزول للواحدي ص١٤٠.

(٣) أسباب النزول للواحدي ص١١٩.

(٤) تفسير البغوي (١/٤٤٦).

(٥) المعجم الكبير (١١/٣٧٣) رقم ١٢٠٤٥.

(٦) أسباب النزول للواحدي ص١١٩.

ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ . . . ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾.

قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح[1]. وقال الحافظ ابن حجر: إسناده جيد[2].

وقال السيوطي:

«أخرج ابن أبي حاتم والطبراني بسند صحيح عن ابن عباس قال: كان أبوبرزة. . . الخ.

قلت: وهو كما قالوا إسناده صحيح، رجاله ثقات. وقد وقع عند الطبراني والهيثمي والسيوطي تصحيف في اسم «بردة» إلى «برزة».

---

(١) مجمع الزوائد (٧/٦).

(٢) الإصابة (٤/١٩).



٤٠ ـ باب من جحد شيئا من الأسماء والصفات

ولما سمعت قريش رسول الله ﷺ يذكر الرحمن أنكروا ذلك فأنزل الله فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾.

أخرجه ابن جرير:

حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة:

قوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ ذكر لنا أن نبي الله زمن الحديبية حين صالح قريشاً كتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله... وفيه فلما كتب الكاتب: «بسم الله الرحمن الرحيم» قالت قريش: أما الرحمن فلا نعرفه... الخ[١].

إسناده صحيح رجاله ثقات.

وأخرج ابن جرير أيضاً: حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد قال: قوله: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ﴾ الآية: هذا لما كاتب رسول الله ﷺ قريشاً في الحديبية كتب «بسم الله الرحمن الرحيم». قالوا: لا نكتب «الرحمن» وما ندري ما «الرحمن»؟ ولا نكتب إلا باسمك اللهم». قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٢].

---

(١) تفسير ابن جرير (١٣/٣٨٥) رقم ٢٠٣٩٦.

(٢) تفسير ابن جرير (١٣/٣٨٥) رقم ٢٠٣٩٧.

الحسين هذا هو ابن داود المصيصي الملقب بسنيد قال الحافظ في التقريب ضعيف مع إمامته ومعرفته؟ لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه. وذكره البغـوي معلقـاً هكذا: وقال قتادة ومقاتل وابن جريج... الخ[1] وجزم به الحافظ ابن كثير بقوله:

«أي هذه الأمة التي بعثناك فيهم يكفرون بالرحمن لا يقرون به؛ لأنهم كانوا يأنفون من وصف الله بالرحمن الرحيم. ولهذا أنفوا يوم الحديبية أن يكتبوا «بسم الله الرحمن الرحيم» وقالوا: ما ندري ما الرحمن» قاله قتادة. والحديث في صحيح البخاري»اهـ[2].

---

(١) تفسير البغوي (٣/١٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/٤٩٦).

٥٠ـ باب قول الله تعالى: ﴿ فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما ﴾

وعن ابن عباس في الآية قال:

«لما تغشاها آدم حملت فأتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة. . .» الخ.

أخرجه بهذا اللفظ سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم كما عند السيوطي[١]. ولم أقف على سنده.

وقال ابن جرير:

«حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة عن ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: كانت حواء تلد لآدم فتعبدهم لله، وتسميه «عبيدالله» و«عبدالله» ونحو ذلك فيصيبهم الموت فأتاها إبليس وآدمَ فقال: إنكما لو تسميانه بغير الذي تسميانه لعاش! فولدت له رجلاً فسمياه «عبدالحارث» ففيه أنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ إلى قوله: ﴿جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾ إلى آخر الآية[٢].

ورجال سنده متكلم فيهم وفيهم توثيق.

وقال ابن جرير أيضاً:

«حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي

---

(١) الدر المنثور (٣/٦٢٤).

(٢) تفسير ابن جرير (٩/١٤٤) رقم ١٥٥٢٧.

عن أبيه عن ابن عباس . . . فذكر نحوه[١].

وقال أيضاً:

«حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثني حجاج عن ابن جريج قال: قال ابن عباس . . . فذكر نحوه[٢].

والحسين هو ابن داود الملقب بسنيد ضعيف. وفيه إرسال ابن جريج. قال الإيجي: وقد صح هذا النقل عن ابن عباس رضي الله عنهما وكثير من السلف والخلف»اهـ[٣]. / قلت: وقد جاء مرفوعاً من حديث سمرة.

أخرجه أحمد[٤]، والترمذي[٥]، وابن جرير[٦]، والحاكم[٧]، وابن عدي[٨].

من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث ثنا عمر بن إبراهيم ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: **«لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبدالحارث فإنه يعيش فسموه عبدالحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره»**.

هذا لفظ أحمد ولفظ الباقين: «فسمته».

---

(١) تفسير ابن جرير (٩/١٤٥) رقم ١٥٥٢٨.

(٢) تفسير ابن جرير (٩/١٤٥) رقم ١٥٥٢٩.

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن (١/٢٤٥).

(٤) مسند أحمد (٥/١١).

(٥) سنن الترمذي (٥/٢٦٧) رقم ٣٠٧٧.

(٦) تفسير ابن جرير (٩/١٤٤) رقم ١٥٥٢٤.

(٧) المستدرك (٢/٥٤٥).

(٨) الكامل لابن عدي (٥/١٧٠٠).

وأخرجه الطبراني[1]، من طرق عن شاذ بن الفياض ثنا عمر بن إبراهيم به. وفيه: «فسموه».

وقال الحافظ ابن كثير:

«ورواه الإمام أبومحمد بن أبي حاتم في تفسيره عن أبي زرعة الرازي عن هلال ابن فياض عن عمر بن إبراهيم به مرفوعاً... كذا رواه الحافظ أبوبكر ابن مردويه في تفسيره من حديث شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم مرفوعاً. قلت: وشاذ هو هلال، وشاذ لقبه»اهـ[2].

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة.

ورواه بعضهم عن عبدالصمد، ولم يرفعه، عمر بن إبراهيم شيخ بصري»اهـ.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي فقال: صحيح.

وأورد هذا الحديث في ترجمة عمر بن إبراهيم وقال:

«صححه الحاكم وهو حديث منكر كما ترى»[3].

قلت: ولم يظهر لي وجه نكارته! وقد قال في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد:

«عمر بن إبراهيم العبدي عن قتادة، صالح الحديث، وثقه يحيى، وقال أبوحاتم لا يحتج به»اهـ[4].

وقال في الميزان: وثقه أحمد وغيره. وقال عبدالصمد: هو فوق الثقة»اهـ[5].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٧/٢١٥) رقم ٦٨٩٥.
(٢) تفسير ابن كثير (٢/٢٦٣).
(٣) ميزان الاعتدال (٣/١٧٩) رقم ٦٠٤٢.
(٤) انظر رقم ٢٥٣.
(٥) انظر رقم ٦٠٤٢.

وقال ابن أبي حاتم:

«أنا يعقوب بن إسحاق ـ فيما كتب إلي ـ قال: نا عثمان بن سعيد، قال: قلت: ليحيى بن معين: فعمر بن إبراهيم في قتادة؟ قال: ثقة[1]، ومع هذا فلم يتفرد به عمر بن إبراهيم عن قتادة فقد جاء من طريق أخرى. قال الحافظ ابن كثير:

«ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً. فالله أعلم»اهـ[2].

والمعتمر هو ابن سليمان بن طرخان. وهما ثقتان، ولهذا لم يتعقب ابن كثير هذه الطريق بقدح، فدل على سلامتها منه.

وعلى هذا فالحديث صحيح إن شاء الله.

مطاعن هذا الحديث والجواب عنها:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله:

«والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبوحاتم الرازي: لا يحتج به. ولكن رواه ابن مردويه من حديث المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً. فالله أعلم.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه ليس مرفوعاً كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبدالأعلى حدثنا المعتمر عن أبيه حدثنا بكر بن عبدالله عن سليمان التيمي عن أبي العلاء بن الشخير بن سمرة بن جندب قال: سمَّىٰ آدم ابنه عبدالحارث.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٩٨).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٣).

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعاً لما عدل عنه.

قال ابن جرير: حدثنا ابن وكيع حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن: ﴿**جعلا له شركاء فيما آتاهما**﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل ولم يكن بآدم.

وحدثنا محمد بن عبدالأعلى حدثنا محمد بن ثور عن معمر قال: قال الحسن: عنى بها ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده ـ يعني ﴿**جعلا له شركاء فيما آتاهما**﴾.

وحدثنا بشر حدثنا يزيد حدثنا سعيد عن قتادة قال: كان الحسن يقول: هم اليهود والنصارى، ورزقهم الله أولاداً فهوَّدُوا ونَصرَّوا.

وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسر هذه الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية ولو كان هذا الحديث عنده محفوظاً عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو ولا غيره ولاسيما مع تقواه وورعه. فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم مثل كعب أو وهب بن منبه وغيرهما ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله ـ إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع. والله أعلم»اهـ والجواب عن هذه المطاعن فيما يلي:

أما العلة الأولى: فقد أجاب عنها ابن كثير نفسه بأنه لم ينفرد عمر ابن إبراهيم بالحديث حيث جاء من طريق المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً.

وأما العلة الثانية: فلا تؤثر في الحديث ضعفاً؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه . وأما تفسير الحسن بغير تفسير الحديث المذكور فنعم، وقد ساق

ابن كثير ما ورد عن الحسن من هذه الطرق الثلاث، وصححها كما تقدم، مع أن طريق ابن وكيع ضعيفة جداً؛ لما فيها ابن وكيع وهو سفيان بن وكيع ابن الجراح قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه. وفيها عمرو وهو ابن عبيد ابن باب قال الحافظ أيضاً: داعية إلى بدعة اتهمه جماعة.

وأما الطريقان: الثانية والثالثة إلى الحسن فكما قال الحافظ ابن كثير رحمه الله. رجالها رجال الصحيح. إلا أن روايته مقدمة على رأيه.

وأما عنعنة الحسن مع أنه مدلس فلا تؤثر أيضاً؛ لأن الخبر ثبت عن سمرة موقوفاً عليه. كما سيأتي ـ والموقوف يعضد المرفوع ويقويه لأن مثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع.

وأما سماع الحسن من سمرة فلا ينكر كما في البخاري وغيره[1].

وحديث سمرة الموقوف أخرجه ابن جرير. قال:

«حدثني محمد بن عبدالأعلى قال: حدثنا معتمر عن أبيه قال: حدثنا أبوالعلاء عن سمرة بن جندب أنه حدث أن آدم عليه السلام سمى ابنه عبدالحارث»[2].

إسناده صحيح رجاله ثقات.

قلت: وبهذا التفسير فسرها ابن عباس ـ كما تقدم ـ وهو قول مجاهد وعكرمة وقتادة وسعيد بن جبير والسدي وغيرهم كما نقل ذلك عنهم ابن جرير وغيره. وهو الذي صوّبه ابن جرير رحمه الله بقوله:

«وأولى القولين بالصواب قول من قال: «عنىٰ بقوله **﴿فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء﴾** في الاسم لا في العبادة، وأن المعني بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة

---

(١) انظر جامع التحصيل ص١٦٥.

(٢) تفسير ابن جرير (٩/١٤٤) رقم ١٥٥٢٥، ١٥٥٢٦.

من أهل التأويل على ذلك»اهـ[١].

وقال البغوي: إنه قول السلف مثل عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن المسيب وجماعة من المفسرين أنه في آدم وحواء»اهـ[٢].

قلت: قال السيوطي:

«وأخرج عبد بن حميد وأبوالشيخ عن أبي بن كعب قال: لما حملت حواء وكان لا يعيش لها ولد أتاها الشيطان، فقال: سمياه عبدالحارث يعيش لكما، فسمياه عبدالحارث، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره».

وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم وأبوالشيخ عن أبي بن كعب قال: لما حملت حواء أتاها الشيطان، فقال: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سميه عبدالحارث فلم تفعل، فولدت فمات، ثم حملت فقال لها مثل ذلك. فلم تفعل ثم حملت الثالث فجاءها فقال لها: إن تطيعيني سلم لك، وإلا فإنه يكون بهيمة، فهيبها فأطاعته»[٣].

قال الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد: إسناده صحيح[٤].

هذا وقد قال أبومحمد بن حزم:

«وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمى ابنه عبدالحارث خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف من لا دين له ولا حياء لم يصح سندها قط»اهـ[٥].

قال الشيخ سليمان في شرح الآية راداً على المكذبين لهذه القصة ما نصه:

---

(١) تفسير ابن جرير (٩/١٤٧).

(٢) تفسير البغوي (٢/٢٢٢).

(٣) الدر المنثور (٣/٦٢٣).

(٤) تيسير العزيز الحميد ص٥٧٠.

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/٥).

«وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره مع ما فسره به السلف تبين قطعاً أن ذلـك في آدم وحواء عليهما السلام؛ فإن فيه غير موضع يدل على ذلك، والعجب ممن يكذب بهذه القصة وينسى ما جرى أول مرة ويكابر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم، وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى»اهـ[1].

قلت: هذا الذي نسب إلى آدم وحواء عليهما السلام من تسمية ابنهما بـ«عبدالحارث» صحيح وثابت لوجوه:

الأول: أنه المتبادر من ظاهر الآية: ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ . فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾

الثاني: أن الخبر بذلك صح مرفوعاً من حديث سمرة كما تقدم.

الثالث: أنه صح موقوفاً عن ثلاثة من أكابر الصحابة: ابن عباس وسمرة وأبي ابن كعب ـ كما سلف ـ ولا يعـرف لهم مخالف من الصحابة. ومثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع.

الرابع: أنه قول مجاهد إمام المفسرين وعكرمة وقتادة وسعيد بن جبير والسدي وغيرهم كثير من السلف أئمة التفسير.

الخامس: أن ابن جرير الذي هو إمام المفسرين على مذهب السلف صوب هذا القول محتجاً بإجماع الحجة من أهل التأويل عليه، كما سلف.

وابن جرير هو الذي قال فيه الذهبي: الإمام العَلَم المجتهد... كان ثقة صادقاً حافظاً رأساً في التفسير إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف علامة في التاريخ وأيام الناس عارفاً بالقراءات وباللغة وغير ذلك[2].

قال الألوسي في تفسير هذه الآية مقرراً لمذهب السلف ما ملخصه:

---

(١) تيسير العزيز الحميد ص٥٦٥.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧، ٢٧٠).

«وهذه الآية عندي من المشكلات. . . ولا يخفي أن المتبادر من صدرها آدم وحواء، ولا يكاد يفهم غيرهما رأساً. . . وقد يقال: أخرج ابن جرير عن الحبر أن الآية نزلت في تسمية آدم وحواء ولديهما بعبدالحارث، ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر[1] تفسير للآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى على منصف.

ووجه جمع شركاء زيادة في التغليظ؛ لأن من جوز الشرك جوز الشركاء، فلما جعلا شريكاً فكأنهما جعلا شركاء. وحمل «فتعالى». . . الخ على الابتداء مما يستدعيه السباق والسياق، وبه صرح كثير من أساطين الإسلام، والذاهبون إلى غير هذا الوجه نزر قليل بالنسبة إلى الذاهبين إليه، وهم دونهم أيضاً في العلم والفضل وشتان ما بين دندنة النحل وألحان معبد. ومن هنا قال الطيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره ولا معول إلا عليه؛ لأنه مقتبس من مشكاة النبوة وحضرة الرسالة ﷺ. وأنت قد علمت مني أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي، وأراه قد صح؛ لذلك أحجم كميت قلمي عن الجري في ميدان التأويل كما جرى غيره. والله تعالى الموفق للصواب»اهـ[2].

وقال الملك المؤيد صديق بن حسن في الآية أيضاً:

«وقد استشكل هذه الآية جمع من أهل العلم؛ لأن ظاهرها صريح في وقوع الإشراك من آدم عليه السلام، والأنبياء معصومون عن الشرك ثم اضطروا إلى التفصي من هذا الإشكال. فذهب كل إلى مذهب، واختلفت أقوالهم في تأويلها اختلافاً كثيراً حتى أنكر هذه القصة جماعة من المفسرين منهم الرازي وأبوالسعود وغيرهما. . . ثم ذكر أقوالهم وقال:

«وهذه الأقوال كلها متقاربة في المعنى متخالفة في المبنى، ولا يخلو كل

---

(١) يعني خبر سمرة المرفوع.

(٢) روح المعاني للألوسي (٥/ ١٣٩ - ١٤٣).

واحد منها من بُعْدٍ وتكلف بوجوه :

الأول : أن الحديث المرفوع المتقدم يدفعه ، وليس في واحد من تلك الأقوال قول مرفوع حتى يعتمد عليه ، ويصار إليه ، بل هي تفاسير بالآراء المنهي عنها المتوعد عليها .

الثاني : أن فيه انخرام نظم الكلام سياقاً وسباقاً .

الثالث : أن الحديث صرح بأن صاحبة القصة هي حواء ، وقوله : ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ إنما هو لحواء دون غيرها . فالقصة ثابتة ولا وجه لإنكارها بالرأي المحض .

الرابع : أن الحديث ليس فيه إلا ذكر حواء . وكان هذا شركاً منها في التسمية ، ولم يكن شركاً في العبادة . . . إلى أن قال :

والحاصل أن ما وقع إنما وقع من حواء لا من آدم عليه السلام ولم يشرك آدم قط ، وعلى هذا فليس في الآية إشكال . والذهاب إلى ما ذكرناه متعين تبعاً للكتاب والحديث وصوناً لجانب النبوة عن الشرك بالله تعالى ، والذي ذكروه في تأويل هذه الآية الكريمة يرده كله ظاهر الكتاب والسنة كما تقدم . وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل والله أعلم»اهـ باختصار[١] .

ذكر أقوال السلف في ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ ﴾ :

قال ابن جرير:

«حدثنا محمد بن عبدالأعلى قال : حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة : ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ قال : كان آدم عليه السلام لا يولد له ولد إلا مات فجاء الشيطان فقال : إن سرك أن يعيش ولدك هذا فسمه «عبدالحارث» ففعل . قال : فأشركا في الاسم ولم يشركا في العبادة .[٢] .

---

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن لصديق بن حسن (٥/ ١٠٠ ـ ١٠٣).

(٢) تفسير ابن جرير (٩/ ١٤٥) رقم ١٥٥٣١ ، ١٥٥٣٢ .

إسناده صحيح / وتقدم قول ابن جرير: «وأولى القولين بالصواب قول من قال: عنىٰ بقوله: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾ في الاسم لا في العبادة».

وقال البغوي:

«أي جعلا له شريكاً؛ إذ سمياه عبدالحارث، ولم يكن هذا إشراكاً في العبادة، ولا أن الحارث ربهما؛ فإن آدم كان نبياً معصوماً من الشرك ولكن قصد إلى أن الحارث سبب نجاة الولد وسلامة أمه وقد يطلق اسم العبد على من يراد به أنه معبود هذا كالرجل إذا نزل به ضيف يسمى نفسه عبدالضيف على وجه الخضوع لا على وجه أن الضيف ربه، ويقول للغير: أنا عبدك، وقال يوسف لعزيز مصر: «إنه ربي» ولم يرد به أنه معبوده كذلك هذا.

وقوله تعالى ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ قيل: هذا ابتداء كلام، وأراد به إشراك أهل مكة، ولئن أراد به ما سبق فمستقيم من حيث أنه كان الأولى بهما أن لا يفعلا ما أتيا به من الإشراك في الاسم»اهـ[1].

وقال الإيجي:

«وهذا ليس بشرك حقيقي؛ لأنهما ما اعتقدا أن الحارث ربه بل قصدا إلى أنه سبب صلاحه. فسماه الله تعالى شركاً للتغليظ ويكون لفظ شركاء من إطلاق الجمع على الواحد»اهـ[2].

وقال المصنف محمد بن عبدالوهاب في مسائل هذا الباب:

«الثالثة: أن هذا الشرك في مجرد تسمية لم يقصد حقيقتها».

قال الشارح عبدالرحمن بن حسن على هذه العبارة:

«قال شيخنا رحمه الله: إن هذا الشرك في مجرد تسمية لم يقصدا حقيقته التي

---

(١) تفسير البغوي (٢/ ٢٢١).

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن (١/ ٢٤٥).

يريدها إبليس، وهو محمل حسن يبين أن ما وقع من الأبوين من تسميتهما ابنهما «عبدالحارث» إنما هو مجرد تسمية لم يقصدا تعبيدهُ لغير الله. وهذا معنى قول قتادة «شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته»اهـ.

قلت: وهذا هو الصحيح ـ إن شاء الله ـ لقوله ﷺ: **«لا يقل أحدكم عبدي وأمتي»**. قال سليمان بن عبدالله: «لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى، ولأن فيها تعظيماً لا يليق بالمخلوق... إلى أن قال: قال في مصباح الجامع: والنهي إنما جاء متوجهاً إلى السيد إذ هو مظنة الاستطالة. وأما قول الغير: هذا عبد زيد وهذه أمة خالد فجائز؛ لأنه يقول إخباراً أو تعريفاً، وليس فيه مظنة الاستطالة»اهـ[1].

قلت: ويدل لهذا التفصيل قول الله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ ... ﴾. فسمىٰ الله تعالــى الأرقاء عبيداً للأسياد. وتسمية الأبوين ابنهما بـ«عبدالحارث» مجرد معصية لا تعبيداً حقيقة وقد حصل منهما معصية قبل هذه مثلها أو أعظم منها قال الله تعالى: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ فَوَسۡوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾.

---

(١) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص٥٨٩.

٥٦ـ باب لا يسأل بوجه الله إلا الجنة

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا يسأل بوجه الله إلا الجنة».

أخرجه أبوداود[١] والبيهقي[٢] والخطيب البغدادي[٣]، وابن عدي[٤].

من طريق أحمد بن عمرو بن عبيدة أبي العباس العصفري ثنا يعقوب ابن إسحاق الحضرمي عن سليمان بن قرم بن معاذ عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

وأخرجه أيضاً البغوي تعليقاً[٥].

وسكت عنه أبوداود. وأورده النووي في رياض الصالحين باب كراهة أن يسأل الإنسان بوجه الله إلا الجنة. وقد قال في مقدمته: «وألتزم فيه أن لا أذكر إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات»اهـ.

ورمز لصحته السيوطي وعزاه أيضاً للضياء[٦]. وجعله البغوي في الحسان.

---

(١) سنن أبي داود (٢/ ٣١٠) رقم ١٦٧١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/١٩٩) والأسماء والصفات له (٢/ ٣١).

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥١).

(٤) الكامل لابن عدي (٣/١١٠٧).

(٥) شرح السنة (٦/١٧٦) ومصابيح السنة (٢/ ٦١).

(٦) شرح الجامع الصغير للمناوي (٦/ ٤٥١) رقم ٩٩٧٢.

قلت: سليمان بن قرم بن معاذ، قال ابن أبي حاتم:
قال ابن معين: ليس بشيء وهو ضعيف. وقال عن أبيه أنه قال: ليس بالمتين.
وقال عن أبي زرعة: ليس بذاك[١].

وقال الذهبي: قال أحمد: ثقة[٢]. وذكره ابن حبان في الثقات[٣] وقال الحافظ ابن حجر:
«قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يتتبع حديث قطبة بن عبدالعزيز وسليمان بن قرم ويزيد بن عبدالعزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قوم ثقات، وهم أتم حديثاً من سفيان وشعبة، وهم أصحاب كتب، وإن كان سفيان وشعبة أحفظ منهم» اهـ[٤].

وذكره الذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد[٥] وقال المزي:
«استشهد به البخاري، وروى له الباقون سوى ابن ماجه»[٦].

وعليه فالسند حسن إن شاء الله، ويشهد له حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله ما لم يسأل هجراً»**.

عزاه الهيثمي[٧] والمنذري[٨] للطبراني في الكبير.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/١٣٧).
(٢) ميزان الاعتدال (٢/٢١٩) رقم ٣٥٩٩.
(٣) الثقات لابن حبان (٦/٣٩٢).
(٤) تهذيب التهذيب (٤/٢١٣).
(٥) رقم ١٢٠.
(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٢/٥٤).
(٧) مجمع الزوائد (٣/١٠٣).
(٨) الترغيب والترهيب (٢/١٥٠).

وقال الهيثمي : إسناده حسن على ضعف في بعضه مع توثيق .

وقال المنذري : رجاله رجال الصحيح إلا شيخ الطبراني يحيى بن عثمان ابن صالح وهو ثقة وفيه كلام .

ورمز لحسنه السيوطي[١] وقال المناوي : قال الحافظ العراقي : إسناده حسن»[٢] .

وقال الحافظ ابن مندة بعد إخراجه لهذا الحديث من طريق سليمان ابن قرم مجوداً لإسناده : «وذلك أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه سأل بوجه الله ، واستعاذ بوجه الله ، وأمر من يسأل بوجه الله أن يعطي ، من وجوه مشهورة بأسانيد جياد ، ورواه الأئمة عن عمار بن ياسر، وزيد بن ثابت، وأبي أسامة، وعبدالله ابن جعفر، وغيرهم»[٣] .

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/ ٤) رقم ٨٢٠٥ .

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/ ٤) رقم ٨٢٠٥ .

(٣) الرد على الجهمية لابن منده ص٩٨ رقم ٨٩ .

٦٥ ـ باب لا يستشفع بالله على خلقه

عن جبير بن مطعم قال:
«جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يارسول الله نهكت الأنفس وجاع العيال، وهلكت الأموال فاستسق لنا ربك، فإنا نستشفع بالله عليك وبك على الله.
فقال النبي ﷺ:
«سبحان الله، سبحان الله، فمازال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه...» الحديث.

أخرجه أبوداود[١]، وابن أبي عاصم[٢]، والطبراني[٣]، والبغوي[٤]، وابن خزيمة[٥]، والبيهقي[٦]، والدارقطني[٧]، والدارمي[٨]، وموفق الدين[٩]،

---

(١) سنن أبي داود (٥/٩٤) رقم ٤٧٢٦.
(٢) السنة لابن أبي عاصم (١/٢٥٢) رقم ٥٧٥، ٥٧٦.
(٣) الكبير للطبراني (٢/١٢٩) رقم ١٥٤٧.
(٤) شرح السنة للبغوي (١/١٧٥) رقم ٩٢، ومصابيح السنة رقم ٤٤٥٥.
(٥) التوحيد لابن خزيمة (١/٢٣٩) رقم ١٤٧.
(٦) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/١٥٩).
(٧) الصفات للدارقطني ص٥٢.
(٨) الرد على الجهمية ص٢٤.
(٩) إثبات صفة العلو ص٦٠ رقم ٣٠.

وأبـوالشيخ[1]، وابن عبدالبر[2]، والمزي[3] من طرق عن وهب بن جرير ابن حازم قال: حدثني أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب ابن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال:
«**أتى أعرابي**. . .» الحديث.

رواه عن وهب بن جرير جماعة منهم أحمد بن سعيد الرباطي وأحمد ابن الأزهر النيسابوري وعلي بن المديني ويحيى بن معين وعبدالأعلى بن حماد النرسي ومحمد بن بشار هكذا.

ورواه محمد بن بشار وعبدالأعلى بن حماد النرسي أيضاً ومحمد بن المثنى عن وهب بن جرير ثنا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب ابن عتبة وجبير بن محمد عن أبيه عن جده. . . الخ.

قال أبوداود: «والحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح، وافقه عليه جماعة منهم يحيى بن معين وعلي بن المديني، ورواه جماعة كما قال أحمد أيضاً.

وكان سماع عبدالأعلى وابن المثنىٰ وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني»اهـ.

وقال الدارقطني: «ومن قال فيه عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد فقد وهم. والصواب: «عن جبير بن محمد كما ذكرناه هاهنا»اهـ.

وقال المزي: «والصحيح: «عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد كما سقناه في هذه الرواية. والله أعلم»اهـ.

---

(١) العظمة لأبي الشيخ بن حيان (٢/٥٥٤) رقم ١٩٨.
(٢) التمهيد لابن عبدالبر (٧/١٤١).
(٣) تهذيب الكمال (٤/٥٠٥) رقم ٩٠٣.

وقال الحافظ ابن حجر: «والصواب: «عن جبير. كذا هو في المعجم الكبير وغيره»[١].

وأخرجه الآجري:

حدثنا أبوبكر بن أبي داود قال: حدثنا سلمة بن شبيب قال: حدثنا حفص بن عبدالرحمن قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب ابن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده. . . به[٢].

هذا، وقد أعل هذا الحديث بهذا الاختلاف وبتدليس محمد بن إسحاق وقد عنعن وبتفرد جبير بن محمد به وهو مجهول.

قلت: الاختلاف قد أجاب عنه أبوداود والدارقطني والمزي والحافظ ابن حجر كما رأيت.

وأما تدليس ابن إسحاق فقد أجاب عنه ابن القيم ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما جهالة جبير بن محمد فقد زالت برواية يعقوب بن عتبة بن المغيرة الأخنس الثقفي وحصين بن عبدالرحمن السلمي عنه، وهما ثقتان. وأقل ما يرفع الجهالة عن الراوي رواية اثنين مشهورين كما نص عليه النووي ـ فيما تقدم ـ أضف إلى هذ أن ابن حبان ذكره في الثقات[٣]. وأن ابن خزيمة قد عدَّله بإخراجه له؛ وذلك أنه قد شرط في مقدمة كتابه هذا أن لا يستدل إلا بما صح وثبت بالنقل عن أهل العدالة. وهذا نصه:

«. . . والإيمان بجميع صفات الرحمن الخالق جل وعلا مما وصف به نفسه في محكم تنزيله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبما صح وثبت

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٣).

(٢) الشريعة للآجري ص٢٩٣.

(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ١٤٨).

عن نبينا ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إلى النبي ﷺ»اهـ.

وعليه فالحديث صحيح عند ابن خزيمة؛ لأنه أورده مستدلاً به على ثبوت صفة الاستواء.

ثم إن الإمام البغوي جعله في الأحاديث الحسان.

وقال عبدالرحمن بن حسن عند شرحه له:

«قال الحافظ الذهبي: رواه أبوداود بإسناد حسن عنده في الرد على الجهمية من حديث محمد بن إسحاق بن يسار»اهـ[1].

وقد انتصر لهذا الحديث الإمام ابن القيم فقواه وأجاب عن علله، وأرى من الأفضل إيراد جوابه هنا، قال:

«قال أهل الإثبات: ليس في هذا شيء من هذا مستراح لكم في رد الحديث. أما حملكم فيه على ابن إسحاق فجوابه أن ابن إسحاق بالموضع الذي جعله الله من العلم والأمانة.

قال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح. وقال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث. وقال أيضاً: هو صدوق. وقال علي بن المديني أيضاً: لم أجد له سوى حديثين منكرين. وهذا في غاية الثناء والمدح إذ لم يجد له ـ على كثرة ما روى ـ إلا حديثين منكرين. وقال علي أيضاً: سمعت ابن عيينة يقول: ما سمعت أحداً يتكلم في ابن إسحاق إلا في قوله في القدر، ولا ريب أن أهل عصره أعلم به ممن تكلم فيه بعدهم.

وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول: قال الزهري: «لايزال بهذه الحرة علم مادام بها ذلك الأحول ـ يريد ابن إسحاق.

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص٥٠٢.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين كيف ابن إسحاق؟ قال: ليس بذاك. قلت: ففي نفسك من حديثه شيء؟ قال: لا، كان صدوقاً.

وقال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: لو كان لي سلطان لأمَّرت ابن إسحاق على المحدثين.

وقال ابن عدي: قد فتشت أحاديث ابن إسحاق الكبير فلم أجد في حديثه ما يتهيأ أن نقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به.

وقال أحمد بن عبدالله العجلي: ابن إسحاق ثقة. وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث ذكرها لابن إسحاق في صحيحه. وقد روى الترمذي في جامعه من حديث ابن إسحاق: حدثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال: كنت ألقى من المذي شدة فأكثر الاغتسال منه... الحديث.

قال الترمذي: هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق فهذا حكم قد تفرد به ابن إسحاق في الدنيا، وقد صححه الترمذي. فإن قيل: فقد كذبه مالك. فقال أبوقلابة الرقاشي: حدثني أبوداود سليمان بن داود قال: قال يحيى بن القطان: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب. قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهب. قلت لوهب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس. فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة. قال: قلت لهشام: وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت عليها وهي بنت تسع وما رآها رجل حتى لقيت الله. قيل: هذه الحكاية وأمثالها هي التي غرت من اتهمه بالكذب.

وجوابها من وجوه:

أحدها أن سليمان بن داود ـ راويها عن يحيى ـ هو الشاذ كوني وقد اتهم

بالكذب. فلا يجوز القدح في الرجل بمثل رواية الشاذكوني.

الثاني: أن في الحكاية ما يدل على أنها كذب فإنه قال: «أدخلت فاطمة علي وهي بنت تسع» وفاطمة أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة. ولعلها لم تزف إليه إلا وقد زادت على العشرين. ولما أخذ عنها ابن إسحاق كان لها نحو بضع وخمسين سنة.

الثالث: أن هشاماً إنما نفى رؤيته لها ولم ينفِ سماعه منها. ومعلوم أنه لا يلزم من انتفاء الرؤية انتفاء السماع. قال الإمام أحمد: لعله سمع منها في المسجد أو أدخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هذا؟! فقد كانت امرأة كبرت وأسنت.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت ابن المديني عن ابن إسحاق؟ فقال: حديثه عندي صحيح. قلت: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وأي شيء حدث بالمدينة؟ قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ قال: الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها؛ فإن حديثه ليتبين فيه الصدق. يروي مرة: يقول: حدثني أبوالزناد، ومرة يقول: ذكر أبوالزناد ويقول: حدثني الحسن بن دينار عن أيوب عن عمرو بن شعيب «في سلف وبيع». وهو أروى الناس عن عمرو بن شعيب.

فصل: وأما قولكم: إنه لم يصرح بسماعه من يعقوب بن عتبة فعلى تقدير العلم بهذا النفي لا يخرج الحديث عن كونه حسناً؛ فإنه قد لقي يعقوب وسمع منه، وفي الصحيح قطعة من الاحتجاج بعنعنة المدلس كأبي الزبير وسفيان عن عمرو ابن دينار ونظائر كثيرة لذلك.

وأما قولكم: تفرد به يعقوب بن عتبة ولم يرو عنه أحد من أصحاب الصحيح، فهذا ليس بعلة باتفاق المحدثين؛ فإن يعقوب لم يضعفه أحد، وكم من ثقة قد احتجوا به وهو غير مخرج في الصحيحين. وهذا هو الجواب عن تفرد

محمد بن جبير عنه فإنه ثقة. وأما قولكم: إن ابن إسحاق اضطرب فيه... الخ. فقد اتفق ثلاثة من الحفاظ. وهم عبدالأعلى وابن المثنى وابن بشار على وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق أنه حدث به عن يعقوب بن عتبة وجبير ابن محمد عن أبيه. وخالفهم أحمد بن سعيد الرباطي فقال: «عن وهب ابن جرير عن أبيه سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير». فإما أن يكون يعقوب رواه عن جبير بن محمد فسمعه منه ابن إسحاق ثم سمعه من جبير نفسه فحدث به على الوجهين.

وقد قيل: إن الواو غلط وإن الصواب «عن يعقوب بن عتبة عن جبير ابن محمد عن أبيه» والله أعلم» اهـ.[1]. وقال في نونيته:

واذكر حديثاً لابن إسحاق الرضى ... ذاك الصدوق الحافظ الرباني

في قصة استسقائهم يستشفعو ... ن إلى الرسول بربه المنان[2]

---

(١) تهذيب السنن لابن القيم (٧/ ٩٤).

(٢) قصيدة ابن القيم ص٧٦.



٦٧ ـ باب في قول الله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة﴾

ولمسلم عن ابن عمر مرفوعاً:

«يطوى الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين السبع ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

أخرجه مسلم[١]، وابن جرير[٢]، والبيهقي[٣]، والبغوي[٤]، وعثمان ابن أبي شيبة قاله شيخ الإسلام ابن تيمية[٥].

من طريق عمر بن حمزة عن سالم بن عبدالله أخبرني عبدالله بن عمر به.

وقد اعترض عليه البيهقي فقال:

«تفرد به عمر بن حمزة عن سالم. وقد روى هذا الحديث نافع وعبيدالله بن مقسم عن ابن عمر لم يذكرا «الشمال». ورواه أبوهريرة رضي الله عنه وغيره عن النبي ﷺ فلم يذكر فيه أحد منهم «الشمال».

وروي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة إلا أنه ضعيف بمرة

---

(١) صحيح مسلم (٤/٢١٤٨) رقم ٢٧٨٨.

(٢) تفسير ابن جرير (٢٤/٢٦) رقم ٣٠٢٢٨.

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٥٥).

(٤) تفسير البغوي (٤/٨٧) ومصابيح السنة (٣/٥٢٣) رقم ٤٢٧٨.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/٤٨١).

تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالآخر يزيد الرقاشي وهما متروكان. وكيف يصح ذلك؟! وصحيح عن النبي ﷺ أنه سمى كلتى يديه يميناً. وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين»اهـ.

ونقل كلام البيهقي هذا بتمامه القرطبي[١]، والحافظ ابن حجر[٢]، مقررين له وقال ابن خزيمة:

«تبين وتوضح أن لخالقنا ـ جل وعلا ـ يدين كلتاهما يمينان لا يسار لخالقنا ـ عز وجل ـ إذ اليسار من صفة المخلوقين. جل ربنا عن أن يكون له يسار»اهـ[٣].

قلت: الحديث صححه مسلم وناهيك به. وأورده شيخ الإسلام ابن تيمية عالم المعقول والمنقول مستدلاً به ولم يتعقبه. وكذلك لم يتعقبه الإمام النووي في شرحه له[٤].

وقال البغوي: هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة»اهـ / وصححه الألباني[٥].

وإثبات الشمال لله هو مذهب السلف قال ابن جرير:

«وقال آخرون: بل السموات في يمينه والأرضون في شماله» ثم استدل بأحاديث ومنها حديث ابن عمر هذا[٦].

---

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ٢١٦) والفزع الأكبر ص٢٨.

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٩٦).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٥٩).

(٤) شرح مسلم للنووي (١٧/ ١٣١).

(٥) صحيح الجامع الصغير رقم ٧٩٥٧.

(٦) تفسير ابن جرير (٢٤/ ٢٥).

وقال ابن جرير أيضاً:

«وكان ابن عباس يقول: إنما يستعين بشماله المشغولة يمينه، وإنما الأرض والسموات كلها بيمينه وليس في شماله شيء»[1].

وقال المصنف رحمه الله في مسائل هذا الباب:

«الخامسة: التصريح بذكر اليدين وأن السموات في اليد اليمنى والأراضين في الأخرى.

السادسة: التصريح بتسميتها الشمال»اهـ.

وقال محمد خليل هراس ـ رحمه الله ـ في معرض الرد على المؤولة:

«وكيف يتأتى حمل اليد على القدرة أو النعمة مع ما ورد من إثبات الكف والأصابع واليمين والشمال والقبض والبسط وغير ذلك مما لا يكون إلا لليد الحقيقية»اهـ[2].

قال المصنف:

«وروي عن ابن عباس قال:

ما السموات السبع في كف الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم».

أخرجه ابن جرير[3]، حدثنا ابن بشار قال: ثنا معاذ بن هشام قال: ثني أبي عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به.

قلت: عمرو بن مالك هو النكري قال ابن عدي:

«منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث»[4].

---

(١) تفسير ابن جرير (٢٤/٢٤).

(٢) شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس ص٥٧.

(٣) تفسير ابن جرير (٢٤/٢٤) رقم ٣٠٢١٢.

(٤) الكامل لابن عدي (٥/١٧٩٩).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب ويخطئ [1].

وقال: الذهبي: وُثِّق [2]. وقال في موضع آخر:

فأما عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء، وعمرو بن مالك الجنبي عن الصحابة فثقتان» [3].

وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وبقية رجاله ثقات.

وقد احتج شيخ الإسلام ابن تيمية بحديث عطية العوفي في قوله تعالى: **«لا تدركه الأبصار»**... الخ. وقال:

«وهذا له شواهد مثل ما في الصحاح في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾.

قال ابن عباس:

«ما السموات السبع والأرضون السبع، ومن فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم» [4].

وقال حمد بن عتيق:

«قال الشارح: وهذا الإسناد في نقدي صحيح» [5] يعني به شارح كتاب التوحيد سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب.

قلت: وأقل حاله أن يكون سنده حسناً.

---

(١) الثقات لابن حبان (٨/٤٨٧).

(٢) الكاشف للذهبي رقم ٤٢٩٠.

(٣) المغني في الضعفاء رقم ٤٧٠٠، ٤٧٠١.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/٤٣٩).

(٥) إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد لحمد بن عتيق ص١٧٠.

وقال المصنف:

«وقال ابن جرير: حدثني يونس أنبأنا ابن وهب قال: قال ابن زيد: حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس».

قال: وقال أبوذر رضي الله عنه:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»** أخرجه ابن جرير[1] بهذا السند، وساقه الحافظ ابن كثير به وسكت عنه[2]. وأخرجه أبوالشيخ من طريق أصبغ ابن الفرج قال: سمعت عبدالرحمن بن زيد بن أسلم يقول عن أبيه. . . الخ[3].

وعبدالرحمن ضعيف. وزيد تابعي، فالخبر مرسل.

وأما حديث أبي ذر فوصله ابن مردويه. قال ابن كثير:

«قال أبوبكر بن مردويه: أخبرنا سليمان بن أحمد أخبرنا عبدالله بن وهب المقرئ أخبرنا محمد بن أبي اليسري العسقلاني أخبرنا محمد بن عبدالله التميمي عن القاسم بن محمد الثقفي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر الغفاري أنه سأل النبي ﷺ عن الكرسي؟ فقال رسول الله ﷺ:

«والذي نفسي بيده ما السموات السبع والأرضون السبع عند الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة»[4].

سليمان بن أحمد هو الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة. وعبدالله بن وهب

---

(١) تفسير ابن جرير (٣/١٢) رقم ٥٧٩٥.

(٢) تفسير ابن كثير (١/٢٩٣) والبداية (١/١٣).

(٣) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/٥٨٧) رقم ٢٢٠.

(٤) تفسير ابن كثير (١/٢٩٣) والبداية والنهاية (١/١٣).

المقرئ هو أبوالعباس الجذامي الغزي ذكره المزي في تلاميذ محمد بن أبي اليسري ولم أقف على حاله. وشيخه محمد بن أبي اليسرى صوابه السري العسقلاني قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

ومحمد بن عبدالله التميمي لم أقف على حاله أيضاً.

والقاسم بن محمد الثقفي ذكره ابن حبان في الثقات[١]. وأبوإدريس الخولاني قال الحافظ في التقريب: ولد في حياة النبي ﷺ، وسمع الصحابة واسمه عائذ بن عبدالله.

طريق أخرى:

قال البيهقي: أخبرنا محمد بن عبدالله الحافظ أنا أبوالحسن علي ابن الفضل السامري ببغداد حدثنا الحسن بن عرفة العبدي ثنا يحيى بن سعيد السعدي البصري ثنا عبدالملك بن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر رضي الله عنه... الحديث[٢].

وقال: تفرد به يحيى بن سعيد السعدي. ويحيى هذا قال فيه ابن حبان: «شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات وعن غيره من الثقات الملزقات لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد»اهـ[٣].

قال البيهقي: وله شاهد بإسناد أصح. ثم ساقه بسنده من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني ثنا أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يارسول الله! أيما أنزل عليك أعظم؟ قال ﷺ:

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/٣٠٥).

(٢) الأسماء والصفات (٢/١٤٨).

(٣) المجرحون لابن حبان (٣/١٢٩).

«آية الكرسي. ثم قال: يا أباذر، ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة»[1].

ومن طريق إبراهيم بن هشام هذا أخرجه أبوالشيخ[2] مثله.

وبه أخرجه ابن حبان[3]، وأبونعيم[4] في حديث طويل، وفيه: قلت: يارسول الله، فأي ما أنزل الله عليك أعظم؟ قال: **«آية الكرسي»** ثم قال: **«ياأباذر، ما السموات السبع. . .»** الخ الحديث.

إبراهيم بن هشام قال فيه الذهبي:

«وثقه الطبراني، ولينه أبوحاتم وغيره، وأنه غير ثقة»[5].

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وله طرق أخرى قال أبونعيم بعد إخراجه:

ورواه المختار بن غسان عن إسماعيل بن سلمة عن أبي إدريس.

ورواه علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن أبي ذر.

ورواه عبيد بن الحسحاس عن أبي ذر.

ورواه معاوية بن صالح عن أبي عبدالملك محمد بن أيوب عن ابن عائذ عن أبي ذر بطوله.

ورواه ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي ذر بطوله.

---

(١) الأسماء والصفات (٢/١٤٨).

(٢) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/٦٤٩) رقم ٢٥٩.

(٣) صحيح ابن حبان (٢/٧٦) رقم ٣٦١.

(٤) الحلية لأبي نعيم (١/١٦٦).

(٥) المغني في الضعفاء للذهبي رقم ٢٠١.

(٦) الثقات لابن حبان (٨/٧٩).

وقال القرطبي:

«أخرجه الآجري وأبوحاتم البستي في صحيح مسنده والبيهقي وذكر أنه صحيح»اهـ[١].

وقال الحافظ ابن حجر:

«وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان «أن رسول الله ﷺ قال: يا أبا ذر، ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة» وله شاهد عن مجاهد. أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسند صحيح عنه»[٢].

قلت: أثر مجاهد هذا أخرجه البيهقي أيضاً بقوله:

أخبرنا أبونصر بن قتادة أنا أبومنصور النضروري أنا أحمد بن نجدة ثنا سعيد ابن منصور ثنا أبومعاوية عن الأعمش عن مجاهد قال: «**ما السموات والأرض في الكرسي إلا بمنزلة حلقة ملقاة في أرض فلاة**»[٣].

رجاله ثقات رجال الصحيح.

وأخرجه عبدالله بن الإمام أحمد[٤] وأبوالشيخ[٥] من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد به.

قال المصنف:

وعن العباس بن عبدالمطلب قال: قال رسول الله ﷺ: «**هل تدرون كم بين السماء والأرض؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: بينهما مسيرة خمسمائة سنة...**» الحديث.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/١٠٨٦).

(٢) فتح الباري (١٣/٤١١).

(٣) الأسماء والصفات (٢/١٤٩).

(٤) السنة لعبدالله بن الإمام أحمد ص٥٥ رقم ٢٦٨.

(٥) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/٥٨٥) رقم ٢١٨، ٢٤٨، ٢٤٩.

أخرجه أحمد[١]، وأبوداود[٢]، والترمذي[٣]، وابن ماجة[٤]، وابن خزيمة[٥]، وابن أبي عاصم[٦]، والآجري[٧]، والحاكم[٨]، والدارمي[٩]، وأبوالشيخ[١٠]، والبيهقي[١١]، وموفق الدين المقدسي[١٢]، والعقيلي[١٣]، وابن عبدالبر[١٤]، والمزي[١٥]. من طريق سماك بن حرب عن عبدالله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبدالمطلب به.

تفرد به عبدالله بن عميرة. . قال الذهبي: فيه جهالة. قال البخاري لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس»اهـ[١٦].

قلت: إلا أن أهل العلم صححوا هذا الحديث واحتجوا به على الجهمية ونحوهم.

---

(١) مسند الإمام أحمد (١/٢٠٦).
(٢) سنن أبي داود (٥/٩٣) رقم ٤٧٢٣.
(٣) سنن الترمذي (٥/٤٢٤) رقم ٣٣٢٠.
(٤) سنن ابن ماجه (١/٦٩) رقم ١٩٣.
(٥) التوحيد لابن خزيمة (١/٢٣٤) رقم ١٤٤.
(٦) السنة لابن أبي عاصم (١/٢٥٣) رقم ٥٧٧.
(٧) الشريعة للآجري ص٢٩٢، ٢٩٣.
(٨) المستدرك (٢/٢٨٨، ٤١٢، ٥٠٠، ٥٠١).
(٩) الرد على الجهمية ص٢٤.
(١٠) العظمة (٢/٥٦٦) رقم ٢٠٤.
(١١) الأسماء والصفات (٢/١٤٢).
(١٢) إثبات صفة العلو ص٥٩ رقم ٢٩.
(١٣) الضعفاء للعقيلي (٢/٢٨٤) رقم ٨٥٢.
(١٤) التمهيد (٧/١٤٠).
(١٥) تهذيب الكمال للمزي (٢/٧١٩).
(١٦) ميزان الاعتدال (٢/٤٦٩).

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وقال في موضع آخر: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. وأقره الذهبي.

وقال ابن العربي:

«ذكر حديث العباس بن عبدالمطلب في حمل العرش ثمانية أوعال، حسن صحيح» اهـ إلا أنه لم يصحح تقدير ما بين السماءين بخمسمائة سنة وصحح التقدير بالسبعين[1].

واحتج به إمام الأئمة ابن خزيمة على مخالفة الجهمية في صفة الاستواء. وقد قدَّم في أوَّل الكتاب أنه لا يحتج إلا بما صح وثبت عن نبينا ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إليه ﷺ»اهـ.

وقد ترجم أبوداود بقوله: «باب في الجهمية» ثم أورده تحتها محتجاً به وكذلك ترجم ابن ماجه بقوله: «باب فيما أنكرت الجهمية» ثم ساقه محتجاً به ومثلهما الدارمي ذكره في كتابه الرد على الجهمية.

ونقل محقق كتاب العظمة أن الجوزقاني صرح في الأباطيل (١/٧٩) بصحة الحديث».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في بعضها، فعرفت مقصده. فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال: «حديث العباس بن عبدالمطلب - وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبدالعظيم من قول البخاري في تاريخه عبدالله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف - فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن

---

(١) عارضة الأحوذي (١٢/٢١٧).

ماجه والترمذي وغيرهم فهو مروي من طريقين مشهورين فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر.

فقال: أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف».

فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ؛ قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره ـ كالإمام ابن خزيمة ـ ما ثبت به الإسناد كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته»اهـ[1].

هذا ولم يرض الألباني بجواب شيخ الإسلام هذا حيث قال بعد أن ذكره:

«قلت: وفي هذا الجواب ما لا يخفى، ومثله إنما يفيد مع المقلد الذي لا علم عنده بطرق إعلال الحديث، والجرح والتعديل»اهـ[2].

فيا سبحان الله! أيقال مثل هذا في جواب شيخ الإسلام ـ وهو عالم المعقول والمنقول، والعالم بطرق إعلال الحديث والجرح والتعديل؟! وهو الذي قال فيه تلميذه الحافظ الذهبي: «يصدق عليه أن يقال:
كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر، وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي»اهـ[3].

وقال في موضع آخر:

«عني بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/١٩١، ١٩٢).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/٤٠٢) رقم ١٢٤٧.

(٣) العقود الدرية من مناقب ابن تيمية لابن عبدالهادي ص٢٥.

وعلل الحديث وفقهه وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك»اهـ[١].

واحتج به الإمام ابن القيم بقوله:

ولقد أتى خبر رواه عمه الـ ـعباس صنو أبيه ذو الإحسان
أن السموات العلى من فوقها الـ ـكرسي عليه العرش للرحمن
والله فوق العرش ينظر خلقه فانظره إن سمحت لك العينان[٢]

وقال أيضاً:

«قالوا: وأما اختلاف مقدار المسافة في حديثي العباس وأبي هريرة، فهو مما يشهد بتصديق كل منهما للآخر؛ فإن المسافة يختلف تقديرها بحسب اختلاف السير الواقع فيها، فسير البريد مثلاً: يقطع بقدر سير ركاب الإبل سبع مرات. وهذا معلوم بالواقع، فما تسيره الإبل سيراً قاصداً في عشرين يوماً يقطعه البريد في ثلاثة أيام، فحيث قدر النبي ﷺ بالسبعين أراد به السريع سير البريد، وحيث قدر بالخمسمائة أراد به السير الذي يعرفونه سير الإبل والركاب، فكل منهما يصدق الآخر، ويشهد بصحته، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً»اهـ[٣].

وقال في موضع آخر:

«رواه أبوداود بإسناد جيد»[٤].

وقال الشارح عبدالرحمن بن حسن:

«وقال الحافظ الذهبي: رواه أبوداود بإسناد حسن»اهـ[٥].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/١٤٩٦) رقم ١١٧٥.
(٢) شرح خليل هراس لنونية ابن القيم (١/٢٤٩).
(٣) تهذيب السنن لابن القيم (٧/٩٤).
(٤) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٠٧).
(٥) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص٥١٧.

وقال في قرة العيون:

«قلت: وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين وغيرهما مع ما يدل عليه صريح القرآن فلا عبرة بقول من ضعفه»اهـ[1].

تم تخريج أحاديث كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد - التي حكم عليها بعض الأخوة بالضعف.

والحمد لله الذي بنعمته وتوفيقه تتم الصالحات، وذلك في يوم الاثنين الموافق ٥/٣/١٤١٤هـ. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قاله كاتبه المعترف بالعجز والقصور الراجي عفو ربه عن الزلات والعثور.

فريح بن صالح البهلال

---

(١) قرة عيون الموحدين ص٢١٣.



فهرس المراجع والمصادر

١ ـ الآداب الشرعية لابن مفلح ـ الناشر: مكتبة الرياض الحديثة سنة ١٣٩١هـ.
٢ ـ إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد لحمد بن عتيق ط: الثالثة سنة ١٣٨٨هـ ـ نشر: مكتبة التوفيق بالرياض.
٣ ـ إثبات صفة العلو لابن قدامة ـ تحقيق بدر بن عبدالله البدر طبع سنة ١٤٠٦هـ.
٤ ـ أحكام القرآن للجصاص.
٥ ـ أخبار إصبهان لأبي نعيم ـ الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
٦ ـ الأدب المفرد للإمام البخاري ـ ط: الثانية ـ الناشر: قصي محب الدين الخطيب سنة ١٣٧٩هـ.
٧ ـ الأربعون النووية للنووي ـ الناشر: دار السلام.
٨ ـ أسباب النزول للواحدي ـ الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.
٩ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر ـ المطبوع في هامش الإصابة ـ طبع سنة ١٣٢٨هـ ـ دار إحياء التراث الإسلامي.
١٠ ـ أسد الغابة.
١١ ـ الأسماء والصفات للبيهقي ـ ط: الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ الناشر: دار الكتاب العربي.
١٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ ط: الأولى سنة ١٣٢٨هـ.

١٣ ـ الاعتقاد للبيهقي ـ تصحيح أحمد محمد مرسي ـ الناشر: أحاديث أكادمي النشاط آباد فيصل ـ باكستان.
١٤ ـ إعلام الموقعين لابن القيم ـ ط ١٣٨٨هـ ـ تعليق طه عبدالرؤوف سعد ـ الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.
١٥ ـ الأموال لأبي عبيد / تحقيق محمد خليل هراس ـ ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ الناشر: دار عباس الباز.
١٦ ـ الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ الناشر: المكتب الإسلامي.

(ب)

١٧ ـ البداية والنهاية لابن كثير ـ دا رالفكر ـ بيروت سنة ١٣٩٨هـ.
١٨ ـ بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني لأحمد البنا الساعاتي ـ دار الشهاب القاهرة.

(ت)

١٩ ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري ـ دار الكتب العلمية، ط الأولى، بيروت ـ لبنان.
٢٠ ـ تاريخ ابن معين ـ تحقيق أحمد محمد نور سيف ـ ط الأولى سنة ١٣٩٩هـ.
٢١ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٢٢ ـ تحفة الأحوذي لمحمد المباركفوري ـ ط: الثالثة سنة ١٣٩٩هـ ـ دار الفكر.
٢٣ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٤ ـ تحقيق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز لكتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبدالرحمن بن حسن آل الشيخ.

٢٥ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي للسيوطي ـ تحقيق عزت علي عطية، وموسى محمد علي ـ مطبعة حسان ـ القاهرة.
٢٦ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي ـ الناشر: إحياء التراث العربي.
٢٧ ـ التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة لأبي عبدالله القرطبي تحقيق أحمد حجازي السقا ـ الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٠هـ.
٢٨ ـ الترغيب والترهيب لأبي القاسم الأصبهاني ـ تخريج محمد السعيد زغلول ـ مطبعة مؤسسة الخدمات الطباعية ـ بيروت.
٢٩ ـ الترغيب والترهيب للمنذري ـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ـ ط: الأولى سنة ١٣٧٩هـ.
٣٠ ـ تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
٣١ ـ تعليق أحمد محمد شاكر على سنن الترمذي ـ الكتب الستة ـ دار الدعوة.
٣٢ ـ تفسير سفيان الثوري ـ مراجعة لجنة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط: الأولى سنة ١٤٠٣هـ.
٣٣ ـ تفسير عبدالرزاق ـ ط: الأولى سنة ١٤١٠هـ ـ تحقيق مصطفى مسلم محمد ـ الناشر: مكتبة الرشد.
٣٤ ـ تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير ـ ط: الأولى عام ١٤٠٨هـ ـ الناشر: دار الحديث.
٣٥ ـ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ـ ط: الأولى سنة ١٣٩٣هـ ـ دار الكتب الإسلامية ـ باكستان.
٣٦ ـ تلخيص المستدرك للذهبي ـ الناشر: مكتبة النصر الحديثة.
٣٧ ـ التمهيد لابن عبدالبر ـ تحقيق عبدالله الصديق ـ ط: الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

٣٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق، ط: الثانية عام ١٤٠١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٣٩ ـ تهذيب تاريخ دمشق لابن بدران ـ ط: الثانية عام ١٣٩٩هـ ـ دار المسيرة ـ بيروت.
٤٠ ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ـ ط: الأولىٰ ـ دار صادر ـ بيروت.
٤١ ـ تهذيب السنن لابن القيم المجموع مع مختصر السنن للمنذري ومعالم السنن للخطابي ـ تحقيق أحمد شاكر، ومحمد الفقي ـ الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
٤٢ ـ تهذيب الكمال للحافظ المزي ـ تحقيق بشار عواد.
٤٣ ـ التوحيد لابن خزيمة ـ تحقيق عبدالعزيز الشهوان ـ ط: الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ دار الرشد.
٤٤ ـ تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد لسليمان بن عبدالله آل الشيخ ـ الناشر: رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

(ث)

٤٥ ـ الثقات لابن حبان ـ ط: الأولى عام ١٣٩٣هـ ـ مؤسسة الكتب الثقافية.
٤٦ ـ الثقات لابن شاهين ـ تحقيق السامرائي ـ ط: الأولىٰ ـ سنة ١٤٠٤هـ ـ الناشر: الدار السلفية.

(ج)

٤٧ ـ جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري ـ ط: الأولى ـ سنة ١٤١٢هـ ـ دار الكتب العلمية.
٤٨ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر القرطبي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٤٩ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط: الثانية سنة ١٤٠٧هـ ـ الناشر: عالم الكتب.
٥٠ ـ الجامع الصغير للسيوطي ـ مع شرحه فيض القدير للمناوي ـ ط: الثانية عام ١٣٩١هـ ـ دار الفكر.
٥١ ـ الجامع لشعب الإيمان للبيهقي ـ تحقيق عبدالعلي حامد، وإشراف مختار أحمد الندوي ـ ط: الأولى ـ الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند.
٥٢ ـ جامع العلوم والحكم لابن رجب ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس ـ ط: الثالثة عام ١٤١٢هـ.
٥٣ ـ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله القرطبي ـ دار الشعب ـ القاهرة.
٥٤ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ط: الأولى ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الهند.
٥٥ ـ جزء البطاقة لحمزة الكناني ـ تحقيق: عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد البدر ـ ط: الأولى عام ١٤١٢هـ ـ مكتبة دار السلام.
٥٦ ـ الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم ـ تصحيح وتعليق محمد فايد ١٣٨٨هـ.

(ح)

٥٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(د)

٥٨ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ دار الفكر.
٥٩ ـ الدعاء للطبراني ـ تحقيق محمد البخاري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان.

(ذ)

٦٠ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي.
مجموعة كتب حققها: عبدالفتاح أبوغدة - الطبعة الخامسة ١٤٠٠هـ - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

(ر)

٦١ - الرد على الجهمية لابن منده - تحقيق: علي الفقيهي - الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - مكتبة الغرباء الأثرية.
٦٢ - الرد على الجهمية للدارمي. تحقيق: زهير الشاويش - تخريج الألباني - ط: الرابعة ١٤٠٢هـ - المكتب الإسلامي.
٦٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي - دار الفكر.
٦٤ - رياض الصالحين للنووي - تحقيق: شعيب الأرناؤوط - ط: السادسة ١٤٠٧هـ - مؤسسة الرسالة.

(ز)

٦٥ - زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن القيم - تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط. ط: الثامنة ١٤٠٥هـ.
٦٦ - الزهد للإمام أحمد - توزيع دار الباز.
٦٧ - الزهد لعبدالله بن المبارك - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - دار الكتب العلمية.

(س)

٦٨ - سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني في الجرح والتعديل تحقيق موفق ابن عبدالله بن عبدالقار - ط: الأولى سنة ١٤٠٤هـ - مكتبة المعارف - الرياض.
٦٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني - ط: الأولى - المكتب الإسلامي.

٧٠ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ـ ط: الثانية عام ١٤٠٨هـ.
٧١ ـ سنن أبي داود ـ الكتب الستة ـ دار الدعوة ١٣٩٥هـ.
٧٢ ـ سنن ابن ماجة ـ الكتب الستة ـ دار الدعوة ١٣٩٥هـ.
٧٣ ـ سنن الترمذي ـ الكتب الستة ـ دار الدعوة ١٣٩٥هـ.
٧٤ ـ سنن الدارقطني ـ عناية عبدالله بن هاشم المدني ـ دار المحاسن للطباعة ـ القاهرة.
٧٥ ـ سنن سعيد بن منصور ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط: الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
٧٦ ـ السنن الصغرى للنسائي ـ الكتب الستة ـ دار الدعوة ١٣٩٥هـ.
٧٧ ـ السنن الكبرى للنسائي تحقيق عبدالغفار البنداوي وسيد حسن ـ ط: الأولى عام ١٤١١هـ ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان.
٧٨ ـ السنن الكبرى للبيهقي ـ ط: الأولى عام ١٣٥٢هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت.
٧٩ ـ السنة لابن أبي عاصم ـ تخريج الألباني ـ ط: الأولى عام ١٤٠٠هـ ـ المكتب الإسلامي.
٨٠ ـ السنـة لعبدالله بن الإمام أحمد ـ تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول ـ ط: الأولى عام ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(ش)

٨١ ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ـ دار صابر ـ إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٨٢ ـ شرح السنة للبغوي ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ ومحمد زهير الشاويش ـ ط: الثانية ١٤٠٣هـ ـ المكتب الإسلامي.
٨٣ ـ شرح صحيح مسلم للنووي ـ دار الفكر ١٤٠١هـ.

٨٤ - شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس - دار الثقافة.
٨٥ - شرح علل الترمذي لابن رجب - تحقيق نور الدين عتر - دار الملاح - ط: الأولى عام ١٣٩٨هـ.
٨٦ - شرح مسند الإمام أحمد لأحمد شاكر - دار المعارف - مصر ١٣٦٩هـ.
٨٧ - شرح معاني الآثار للطحاوي - تحقيق محمد زهري النجار - إحياء التراث العربي - بيروت.
٨٨ - شرح نونية ابن القيم لمحمد خليل هراس.
٨٩ - الشريعة للآجري - تحقيق محمد حامد الفقي - ط: الأولى عام ١٤١٣هـ.

(ص)

٩٠ - صحيح البخاري - الكتب الستة - دار الدعوة - ١٣٩٥هـ.
٩١ - صحيح ابن حبان - تحقيق شعيب الأرناؤوط - ط: الأولى سنة ١٤١٢هـ. مؤسسة الرسالة.
٩٢ - صحيح ابن خزيمة - تحقيق محمد مصطفى الأعظمي - ط: الأولى عام ١٣٩١هـ - المكتب الإسلامي.
٩٣ - صحيح سنن الترمذي للألباني - ط: الأولى سنة ١٤٠٨هـ - المكتب الإسلامي.
٩٤ - صحيح مسلم - الكتب الستة - دار الدعوة - ١٣٩٥هـ.
٩٥ - صحيح الترغيب والترهيب للألباني - ط: الثانية عام ١٤٠٦هـ - المكتب الإسلامي.
٩٦ - الصفات للدارقطني - تحقيق علي محمد الفقيهي - ط: الأولى عام ١٤٠٣هـ.
٩٧ - الصواعق المرسلة لابن القيم - تحقيق: علي محمد دخيل الله - ط: الأولى - دار العاصمة - الرياض.

(ض)

٩٨ ـ الضعفاء الصغير للبخاري ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٩٩ ـ الضعفاء الكبير للعقيلي ـ تحقيق عبدالمعطي قعلجي ـ ط: الأولى عام ١٤٠٤هـ.

١٠٠ ـ الضعفاء والمتروكين للدارقطني ـ تحقيق عبدالعزيز عز الدين السيروني ط: الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ دار القلم.

١٠١ ـ الضعفاء والمتروكين للنسائي ـ تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ـ ط: الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٠٢ ـ ضعيف كتاب التوحيد لصغير بن علي الشمري ـ مطابع ابن تيمية بالقاهرة.

(ط)

١٠٣ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد ـ دار صادر ـ بيروت.

(ع)

١٠٤ ـ عارضة الأحوذي لابن العربي ـ دار الكتاب العربي.

١٠٥ ـ العبر للذهبي ـ تحقيق أبو هاجر زغلول ـ ط: الأولى عام ١٤٠٥هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠٦ ـ العظمة لأبي الشيخ ابن حيان الأصبهاني ـ تحقيق رضا الله المباركفوري ـ ط: الأولى عام ١٤٠٨هـ.

١٠٧ ـ العقود الدرية من مناقب ابن تيمية لابن عبدالهادي ـ تحقيق محمد حامد الفقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

١٠٨ ـ علل الحديث الكبير للترمذي ـ تحقيق حمزة ديب ـ ط: الأولى عام ١٤٠٦هـ ـ مكتبة الأقصى عمان.

١٠٩ - العلل للدارقطني - تحقيق محفوظ الرحمن السلفي - ط: الأولىٰ عام ١٤١٤هـ.
١١٠ - علل الحديث لابن المديني - تحقيق عبدالمعطي قعلجي - ط: الأولى عام ١٤٠٠هـ - دار الوعي.
١١١ - عمل اليوم والليلة لابن السني - تحقيق بشير عيون - ط: الأولى عام ١٤٠٧هـ - دار البيان.
١١٢ - عمل اليوم والليلة للنسائي - تحقيق فاروق حمادة - ط: الثانية عام ١٤٠٦هـ - مؤسسة الرسالة.

(غ)

١١٣ - غاية المرام للألباني - ط: الثانية عام ١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامي.
١١٤ - غريب الحديث لإبراهيم الحربي - تحقيق سليمان العايد - ط: الأولى عام ١٤٠٥هـ - مطبوعات جامعة أم القرى.
١١٥ - غريب الحديث لأبي عبيد الهروي - ط: الأولى - دار المعارف العثمانية بالهند عام ١٣٩٦هـ - دار الكتاب العربي.

(ف)

١١٦ - فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
١١٧ - فتح البيان في مقاصد القرآن لصديق بن حسن خان - اعتنى بطبعه عبدالله الأنصاري.
١١٨ - فتح القدير للشوكاني - ط: الثانية عام ١٣٨٣هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
١١٩ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبدالرحمن بن حسن.

١٢٠ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ـ ط: الأولى عام ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

١٢١ ـ الفزع الأكبر المسمى «يوم الفزع الأكبر» للقرطبي ـ تحقيق محمد إبراهيم سليم ـ مكتبة القرآن ـ القاهرة.

١٢٢ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري ـ ط: الأولى عام ١٣١٧هـ ـ دار الفكر.

١٢٣ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ـ ط: الثانية عام ١٣٩١هـ ـ دار الفكر.

(ق)

١٢٤ ـ قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين لعبدالرحمن ابن حسن ـ تصحيح إسماعيل الأنصاري ـ ط: الثانية عام ١٤٠٤هـ.

١٢٥ ـ قصص الأنبياء لابن كثير ـ ط: الثانية عام ١٤٠٧هـ.

١٢٦ ـ القصيدة النونية لابن القيم ـ مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ـ عام ١٤٠٧هـ.

١٢٧ ـ الكاشف للذهبي ـ ط: الأولى عام ١٤٠٣هـ ـ دار الكتب العلمية.

١٢٨ ـ الكامل في الضعفاء لابن عدي ـ ط: الأولى عام ١٤٠٤هـ ـ دار الفكر.

١٢٩ ـ كشف الأستار للهيثمي ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ ط: الثانية عام ١٤٠٤هـ.

١٣٠ ـ الكفاية للخطيب البغدادي ـ المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٣١ ـ الكنى للدولابي ـ ط: الثانية ـ دار الكتب العلمية عام ١٤٠٣هـ.

١٣٢ ـ الكواكب النيرات لابن الكيال ـ تحقيق عبدالقيوم عبدرب النبي ـ ط: الأولى عام ١٤٠١هـ ـ دار المأمون للتراث.

(ل)

١٣٣ - المجروحين لابن حبان - تحقيق محمد زايد - ط: الثانية عام ١٤٠٢هـ - دار الوعي - حلب.

١٣٤ - مجمع الزوائد للهيثمي - ط: الثالثة عام ١٤٠٢هـ - دار الكتاب العربي.

١٣٥ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لابن قاسم - ط: الأولى ١٣٨٣هـ.

١٣٦ - مجموعة التوحيد المشتملة على ست وعشرين مسألة.

١٣٧ - المحلى لابن حزم - تحقيق أحمد شاكر وحسن زيدان طلبة، عام ١٣٨٧هـ.

١٣٨ - مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم - اختصار محمد الموصلي.

١٣٩ - المراسيل لابن أبي حاتم - تعليق أحمد الكاتب - ط: الأولى عام ١٤٠٣هـ.

١٤٠ - مرعاة المفاتيح لعبيد الله المباركفوري - ط: الثالثة عام ١٤٠٥هـ - إدارات البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية بالهند.

١٤١ - مرقاة المفاتيح لعلي القاري - دار إحياء التراث.

١٤٢ - مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله - تحقيق زهير الشاويش - ط: الأولى عام ١٤٠١هـ - المكتب الإسلامي.

١٤٣ - المستدرك للحاكم - مكتبة النصر الحديثة.

١٤٤ - مسند أبي داود الطيالسي - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٤٥ - مسند ابن الجعد لأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري - تعليق عامر أحمد حيدر - ط: الأولى عام ١٤١٠هـ - مؤسسة نادر - بيروت - لبنان.

١٤٦ ـ مسند أبي يعلى الموصلي ـ تحقيق حسين سليم أسد ـ ط: الأولى عام ١٤٠٤هـ ـ دا رالمأمون للتراث.
١٤٧ ـ مسند الإمام أحمد ـ ط: الرابعة عام ١٤٠٣هـ ـ المكتب الإسلامي.
١٤٨ ـ مشكاة المصابيح للتبريزي ـ تحقيق الألباني ـ ط: الثانية عام ١٣٩٩هـ ـ المكتب الإسلامي.
١٤٩ ـ مصابيح السنة للبغوي ـ تحقيق يوسف المرعشلي وزميليه ـ ط: الأولى عام ١٤٠٧هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
١٥٠ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري ـ تحقيق موسى محمد علي وعزت على عطية ـ مطبعة حسان بالقاهرة.
١٥١ ـ مصنف ابن أبي شيبة ـ دار السلفية.
١٥٢ ـ مصنف عبدالرزاق ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ توزيع المكتب الإسلامي.
١٥٣ ـ المطالب العالية للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
١٥٤ ـ معالم التنزيل للبغوي ـ تحقيق: خالد العك ومروان سوار ـ ط: الأولى عام ١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
١٥٥ ـ المعجم الأوسط للطبراني ـ تحقيق: محمود الطحان ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط: الأولى عام ١٤٠٥هـ.
١٥٦ ـ المعجم الكبير للطبراني ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط: الثانية ١٤٠٥هـ.
١٥٧ ـ المعجم لابن الأعرابي ـ تحقيق أحمد البلوشي ـ ط: الأولى ١٤١٢هـ ـ مكتبة الكوثر.

١٥٨ ـ معرفة الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي ـ تحقيق: عبدالعليم البستوي ـ ط: الأولى ١٤٠٥هـ ـ مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

١٥٩ ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للذهبي ـ تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس ـ ط: الأولى ١٤٠٦هـ ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ توزيع دار الباز.

١٦٠ ـ معرفة السنن والأثار للبيهقي ـ تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي ـ ط: الأولى ١٤١١هـ ـ مطابع دار الوفاء بالمنصورة.

١٦١ ـ المغني لابن قدامة ـ تحقيق: د. عبدالله التركي ود. عبدالفتاح الحلو ـ هجر للطباعة والنشر.

١٦٢ ـ المغني في الضعفاء للذهبي ـ تحقيق: نور الدين عتر.

١٦٣ ـ موضح أحكام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ـ تحقيق عبدالمعطي قلعجي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٦٤ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ـ تحقيق: علي البجاوي ـ ط: الأولى ١٣٨٢هـ ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان.

(ن)

١٦٥ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ـ دار الحديث.

١٦٦ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ـ تحقيق: محمود الطناجي ـ الناشر: المكتب الإسلامي.

١٦٧ ـ النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ـ لجاسم الدوسري ـ ط: الأولى ١٤٠٤هـ ـ دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

١٦٨ ـ نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي ـ دار صادر ـ بيروت.

(هـ)

١٦٩ ـ هدي الساري المقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ـ نشر: إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

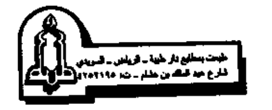
(ي)

١٧٠ ـ اليقين لابن أبي الدنيا ـ تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط: الأولى ١٤٠٧هـ.



فهرس الموضوعات




طبعت بمطابع دار طيبة - الرياض - السويدي
شارع عبد الملك بن هشام - ت: ٤٢٥٢١٩٥